

تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة

المدرجة في بورصة عمان

دراسة تجريبية

إعداد

محمد عبد الله المومني

إشراف

أ.د. نعيم حسني دهمش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة، تخصص

محاسبة

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

نيسان، ٢٠٠٦

## التفويض

أنا الطالب محمد عبدالله محمد المومني  
أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو  
المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: محمد عبدالله محمد المومني

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠٠٦/٤/١٠

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها:

تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

وأجيزت بتاريخ: ٢٠٠٦/٤/١٠

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة:
رئيساً.....	الدكتور سليمان عطية
عضواً ومشرفاً.....	الأستاذ الدكتور نعيم حسني دهمش
عضواً.....	الدكتور محمود حسن قاقيش
عضواً.....	الدكتور حامد الحديدي

## شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الكريم

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الرشد وسدد خطاي، وأحمده على نعمه وتوفيقه لي بإتمام هذه الرسالة. ويسرني وأنا أنهى هذه الأطروحة أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى أستاذي ومعلمي ومشرفي الأستاذ الدكتور نعيم دهمش، لجهوده وتوجيهاته القيمة المستمرة خلال مراحل دراستي العلمية المختلفة، فكان مثالا للعالم المتواضع الناصح الأمين، سائلا المولى عز وجل أن يطيل في عمره وأن يمتعه بالصحة والعافية .

وأقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذتي وزملائي الأفاضل بقسم المحاسبة بجامعة اليرموك لتوجيهاتهم ونصائحهم وتعاونهم فجزاهم الله عني كل خير، وكذلك أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل محكمي الاستبانة لتفضلهم بقراءتها وإبداء ملاحظاتهم حولها.

وواجب الوفاء يلزمني بأن أتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة تدريس قسم الإحصاء بجامعة اليرموك وأخص بالذكر كلاً من الأستاذ الدكتور زياد الراوي والدكتور أمجد الناصر، لما قدموه لي من توجيه ومساعدة في التحليل الإحصائي للبيانات، كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور محمد مجلي المومني من كلية التربية على ملاحظاته القيمة.

ولا أنسى- أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وعلى توجيهاتهم القيمة، ولا يفوتني أن أتقدم بخالص العرفان إلى أصدقائي: الأستاذ أيار السر- طاوي، والأستاذ غسان دعاس، وابن العم المهندس فهيم وعائلته وإلى كافة الأصدقاء بمواقعهم وإلى زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم المحاسبة على دعمهم وسؤالهم عن أحوالنا.

ولا أنسى- أن أشكر جامعة عمان العربية للدراسات العليا ممثلة برئيسها، وأعضاء هيئتها التدريسية على جهودهم ودعمهم الموصول لإتمام هذه المرحلة، وأخيرا أشكر كل من سهل وقدم الدعم ومدّ يد العون في مسيرتي العلمية في كافة مراحلها المختلفة، متمنيا للجميع دوام الصحة والعافية.

الباحث

## الإهداء

إلى من يرفعان أيديهما في كل صلاة بالدعاء والتضرع إلى الله أن يوفقني ويسهل أمري واقترن رضاهم

برضا المولى تعالى،،،والديّ العزيزين

إلى من شاركتني حياتي وصبرت وتحملت العناء بمراحل دراستي،،زوجتي العزيزة

إلى من انشغلت عنهم عندما كانوا بحاجتي فلذات كبدي،، طارق وعامرو أحمد وإسراء وريم

إلى أعزائي،،، أشقائي وشقيقتي وعائلاتهم

إلى أحبتي وأصدقائي وطالبي العلم

أهدي إليهم هذا العمل المتواضع مبتغيا منه وجه رب العالمين.

محمد المومني

## قائمة المحتويات

ج	قرار لجنة المناقشة .....	١
د	شكر وتقدير .....	١
و	قائمة المحتويات .....	١
ح	قائمة الجداول .....	١
ك	قائمة الأشكال .....	١
ل	قائمة الملاحق .....	١
م	ملخص الدراسة .....	١
ع	Abstract .....	١
١	الفصل الأول الأطار العام للدراسة .....	١
٢	١-١ مقدمة .....	١
٥	٢-١ مشكلة الدراسة .....	١
٦	٣-١ عناصر المشكلة .....	١
٦	٤-١ أهمية الدراسة .....	١
٨	٥-١ أهداف الدراسة .....	١
٩	٦-١ فرضيات الدراسة .....	١
٩	٧-١ محددات الدراسة .....	١
١٠	٨-١ التعريفات المفاهيمية والإجرائية .....	١
١٢	٩-١ هيكل الدراسة .....	١
١٤	الفصل الثاني الإطار النظري .....	١
١٥	١-٢ مفهوم إدارة الأرباح .....	١
٢٠	٢-٢ دوافع إدارة الأرباح .....	١
٢٢	Smooth reported income .....	١
٢٩	Understandability .....	١
٢٩	Comparability .....	١
٥١	٣-٢ أساليب إدارة الأرباح .....	١
٦١	٤-٢ قياس إدارة الأرباح .....	١
٧٧	٦-٢ محددات إدارة الأرباح .....	١
٨٤	الفصل الثالث الدراسات السابقة .....	١
٨٥	١-٣ الدراسات العربية .....	١
٩٣	٢-٢ الدراسات الأجنبية .....	١

١١٣	٣-٣ اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
١١٥	الفصل الرابع الطريقة والإجراءات
١١٦	١-٤ طبيعة الدراسة
١١٦	٢-٤ مجتمع الدراسة
١١٧	٣-٤ عينة الدراسة
١١٩	٤-٤ أساليب جمع البيانات ومصادرها
١٢٢	٥-٤ صدق أداة الدراسة
١٢٣	٦-٤ إجراءات الدراسة
١٢٤	٧-٤ متغيرات الدراسة وقياسها
١٢٨	٩-٤ ثبات أداة الدراسة
١٢٩	الفصل الخامس التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
١٣٠	١-٥ التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات للقسم الأول من الدراسة
١٣٠	١-١-٥ فرضيات القسم الأول من الدراسة
١٣٠	٢-١-٥ التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات
١٥٦	٢-٥ التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات للقسم الثاني من الدراسة
١٦٢	٢-٢-٥ التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات
١٩٨	الفصل السادس النتائج والتوصيات
١٩٩	١-٦ النتائج
٢٠٥	٢-٦ التوصيات
٢٠٨	المراجع
٢٠٩	أولاً: المراجع العربية:
٢١٢	ثانياً: المراجع الأجنبية:
٢٢٤	الملاحق

## قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
١	توزيع مفردات المجتمع حسب قطاعات العمل	١٦٢
٢	توزيع مفردات المجتمع بعد عملية الاستبعاد	١٦٣
٣	توزيع مفردات العينة على قطاعات العمل	١٦٣
٤	توزيع العلامات على إجابات فقرات الاستبانة	١٦٧
٥	ملخص اقتراحات هيئة تحكيم الاستبانة	١٦٨
٦	النتائج الوصفية للمستحقات الاختيارية DA <sub>١</sub> للقطاعات	١٨٠
٧	تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للمستحقات الاختيارية	١٨٥
٨	المقارنات المتعددة بين قطاعات العمل الاقتصادية	١٨٦
٩	تحليل التباين الأحادي ANOVA للمتغير التابع DA <sub>١</sub> لقطاع الصناعة	١٩٠
١٠	اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لقطاع الصناعة	١٩٢
١١	يبين معامل التحديد للمتغير التابع لقطاع الصناعة (Model Summary)	١٩٣
١٢	تحليل التباين الأحادي ANOVA للمتغير التابع DA <sub>١</sub> لقطاع الخدمات	١٩٤
١٣	اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لقطاع الخدمات	١٩٦
١٤	يبين معامل التحديد للمتغير التابع لقطاع الخدمات (Model Summary)	١٩٧
١٥	تحليل التباين الأحادي ANOVA للمتغير التابع DA <sub>١</sub> لقطاع التأمين	١٩٨
١٦	اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لقطاع التأمين	١٩٩
١٧	يبين معامل التحديد للمتغير التابع لقطاع التأمين (Model Summary)	٢٠٠
١٨	تحليل التباين الأحادي ANOVA للمتغير التابع DA <sub>١</sub> لقطاع البنوك	٢٠١
١٩	اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للبنوك	٢٠٣
٢٠	يبين معامل التحديد للمتغير التابع لقطاع البنوك (Model Summary)	٢٠٤
٢١	تحليل التباين الأحادي ANOVA للمتغير التابع DA <sub>١</sub> لكافة القطاعات	٢٠٥
٢٢	اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكافة القطاعات	٢٠٧
٢٣	يبين معامل التحديد للمتغير التابع لكافة القطاعات (Model Summary)	٢٠٨
٢٤	الاستبيانات الموزعة والمستردة من كبار المستثمرين	٢١٢

٢١٣	نوع الجنس لعينة الدراسة	٢٥
٢١٤	الفئات العمرية لعينة الدراسة	٢٦
٢١٥	المؤهل العلمي لعينة الدراسة	٢٧
٢١٧	التخصص العلمي لعينة الدراسة	٢٨
٢١٨	الخبرة العملية في مجال الاستثمار لعينة الدراسة	٢٩
٢٢٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدوافع إدارة الأرباح لفتتي المستثمرين	٣٠
٢٢٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الوعي لدوافع إدارة الأرباح للمستثمرين المؤسسيين والأفراد معا	٣١
٢٣٠	نتائج اختبار T للمستثمرين لتأثير دوافع إدارة الأرباح	٣٢
٢٣١	الوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي لدوافع إدارة الأرباح لفتتي المستثمرين منفردين ومجمعيين	٣٣
٢٣٢	نتائج اختبار T لدوافع إدارة الأرباح للعينات المزدوجة	٣٤
٢٣٣	نتائج تحليل التباين الثلاثي لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة على مستوى الوعي لفتتي المستثمرين لدوافع إدارة الأرباح	٣٥
٢٣٤	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمتغير الخبرة لفتتي المستثمرين	٣٦
٢٣٩	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للإجراءات الممارسة من جانب فتتي المستثمرين	٣٧
٢٤٢	الوسط الحسابي الإجمالي والانحراف المعياري للإجراءات الممارسة من جانب فتتي المستثمرين	٣٨
٢٤٣	نتائج اختبار T لتأثير الإجراءات الممارسة من جانب فتتي المستثمرين	٣٩
٢٤٤	نتائج اختبار T للعينات المزدوجة للإجراءات الممارسة من جانب فتتي المستثمرين	٤٠
٢٤٥	نتائج اختبار T للعينات المزدوجة لبيان الفروقات الإحصائية في الإجراءات الممارسة من جانب فتتي المستثمرين	٤١
٢٤٩	الإجراءات الممارسة المتباينة بين فتتي المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح ووسطها الحسابي	٤٢
٢٥١	نتائج تحليل التباين الثلاثي لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة على الإجراءات الممارسة من جانب فتتي المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح	٤٣

٢٥٦	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين	٤٤
٢٥٧	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع الإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين	٤٥
٢٥٨	نتائج اختبار T للإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين	٤٦
٢٦٠	نتائج اختبار T للعينات المزدوجة للإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين	٤٧
٢٦١	نتائج تحليل التباين الثلاثي لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة على الإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين	٤٨

## قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
٦٧	مسار ادارة الأرباح	١
١٨١	الرسم البياني لممارسات إدارة الأرباح في قطاع الصناعة	٢
١٨٢	الرسم البياني لممارسات إدارة الأرباح في قطاع الخدمات	٣
١٨٣	الرسم البياني لممارسات إدارة الأرباح في قطاع التأمين	٤
١٨٣	الرسم البياني لممارسات إدارة الأرباح في قطاع البنوك	٥
١٩٢	توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع $DA_t$ لقطاع الصناعة	٦
١٩٦	توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع $DA_t$ لقطاع الخدمات	٧
٢٠٠	توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع $DA_t$ لقطاع التأمين	٨
٢٠٣	توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع $DA_t$ لقطاع البنوك.	٩
٢٠٨	توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع $DA_t$ لكافة القطاعات مجتمعة	١٠

## قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
٢٩٤	قائمة بأسماء هيئة المحكمين للاستبانة	١
٢٩٥	الاستبانة	٢
٣٠٣	نموذج لتحديد مستوى الوعي والقدرة على تمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة حسب رأي المحكمين	٣

## ملخص الدراسة

### عنوان الأطروحة

تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

### إعداد

محمد عبد الله المومني

### إشراف

أ.د. نعيم حسني دهمش

### ملخص الدراسة

تتكون الدراسة من جزأين، الجزء الأول يهدف إلى:

- 1- تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح على كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية وخدمات وتأمين وبنوك).
  - 2- اختبار تأثير العوامل التالية (حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق)، في اتجاه سلوك الإدارة نحو إدارة الأرباح.
- ولتحقيق هذه الأهداف، قام الباحث باستخدام نموذج جونز المعدل لقياس استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وقد شملت الدراسة (٧٠) شركة مدرجة في بورصة عمان على كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية، وخدمات، وتأمين، وبنوك) للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣.
- والجزء الثاني من الدراسة يهدف إلى:
- 1- اختبار مدى الوعي لدى فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد من حيث:
  - دوافع الإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح.
  - القدرة على تمييز وكشف الأساليب الممارسة من جانب الإدارة في إدارة الأرباح.

- ٢- معرفة المواقف والإجراءات المتخذة من جانب فئتي المستثمرين، بعدما تبين لهم تدخل الإدارة بعمليات القياس للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة للحد من ممارساتها.
- ولتحقيق هذه الأهداف تم توزيع استبانة موجهة للمستثمرين المؤسسيين والأفراد (من يملك ٥% أو أكثر من أسهم الشركة)، حيث شملت (٦٤) مستثمراً مؤسسياً و(٥٥) مستثمراً فرداً.
- ولاختبار فرضيات الدراسة استخدمت أساليب إحصائية متعددة كأسلوب الانحدار المتعدد، واختبار (t)، واختبار تحليل التباين الأحادي والثلاثي، واختبار تكي (Tukey) وشفية (Scheffe) للمقارنات المتعددة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية.
- وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:
١. تمارس غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية.
  ٢. يوجد تباين بممارسة إدارة الأرباح بين قطاعات العمل الاقتصادية، إذ ظهر أن القطاع الأكثر ممارسة هو قطاع البنوك إذ بلغ حجم الممارسة ٠,٠٣٨ من إجمالي الأصول، أما القطاع الأقل ممارسة فهو قطاع التأمين حيث بلغ حجم الممارسة ٠,٠١٢٢ من إجمالي الأصول.
  ٣. يوجد علاقة طردية بين ربحية الشركة، وإدارة الأرباح في قطاعات العمل الاقتصادية كافة، باستثناء قطاع البنوك.
  ٤. يوجد علاقة طردية بين حجم الأصول، وإدارة الأرباح في قطاعي الصناعة والخدمات، في حين كانت العلاقة عكسية في قطاع البنوك.
  ٥. يوجد علاقة طردية بين معدل المديونية، وإدارة الأرباح في قطاع التأمين، في حين كانت العلاقة عكسية في قطاع البنوك.
  ٦. يوجد علاقة عكسية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وإدارة الأرباح في قطاعات العمل الاقتصادية كافة.
  ٧. يوجد علاقة عكسية بين إدارة الأرباح، وكل من نوع تقرير المدقق، وسيولة الشركة في قطاع الصناعة.
  ٨. لا يوجد علاقة بين إدارة الأرباح، وكل من معدل نمو الشركة، ونسبة ملكية كبار المستثمرين في القطاعات العمل الاقتصادية كافة.

٩. أظهر المستثمر المؤسسي، والمستثمر الفرد مستوى وعي متوسط لدوافع إدارة الأرباح في استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية.

١٠. يعد مستوى الوعي عند أصحاب الخبرة الطويلة لدوافع إدارات الشركات المساهمة العامة لإدارة أرباحها، من ٣٠ سنة فأكثر، لفئتي المستثمرين مرتفعاً، قياساً مع أصحاب الخبرة القصيرة، أقل من ٦ سنوات.

١١. تعد الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد مهمة وملاءمة إحصائياً لتمييز وكشف أساليب الإدارة المتبعة في ممارسات إدارة الأرباح، إلا أنه يوجد تفاوت في الإجراءات الممارسة من جانب المستثمرين، إذ تشير النتائج إلى أن المستثمر المؤسسي- هو الأقدر على كشف ممارسات الإدارة المتبعة في إدارة الأرباح.

١٢. تعد الإجراءات والمواقف المتخذة جميعها من جانب فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد للحد من ممارسات الإدارة بعدما تبين لهم تدخلها بعمليات القياس المحاسبي ذات أهمية ودلالة إحصائية، غير أن هناك تفاوتاً في الإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين.

وقد خلص الباحث إلى ضرورة إيلاء الجهات المهنية المهتمة بجودة المعلومات المحاسبية المعلنة بالتقارير والقوائم المالية الاهتمام بالأبعاد السلوكية للإدارة للحد من تدخلها بعمليات القياس المحاسبي، وهناك مجموعة من التوصيات اقترحها الباحث قد تساهم في إرشاد مستخدمي التقارير والقوائم المالية إلى أهمية إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة وتأثيرها في جودة الأرقام المحاسبية المعلنة بالتقارير والقوائم المالية، ولتمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة الصائبة.

## Abstract

# **The Analysis and Evaluation of the Flexibility Available in Accounting Standards Used by Managers for Earnings Management Practice, and its Understanding by Investors: *An Empirical Study***

### **Prepared By**

Mohammad Abdullah Al-momani

### **Supervised By**

Prof. Na 'im Dahmash

**2006**

This study consists of two parts, The objectives of the first part are:

1. Analysis and evaluation of the exploitation of flexibility available on accounting standards by managers in earnings management practice in all economical sectors (Industrial, Service, Insurance, Banking).
2. Examining the influences between the level of accrual management and some of limiting factors such as (size, leverage, profitability, liquidity, growth, cash flows from operation, type of auditing report, and percentage of block holder equity).

To achieve these objectives, the researcher used a version of the modified Jones accruals model to measure flexibility available on accounting standards, for a sample of 70 companies listed in Amman stock exchange over a period of 7 years, from 1997 through 2003.

Furthermore, the objectives of the second part are:

1. Examining whether both investors (institutional and individual) have appreciation of:
  - Motivation earnings management practice.
  - Discovering and distinction approaches used by managers in earnings management practice.
2. Investigating the attitudes and procedures taken by both investors (institutional and individual) after knowing the current management practice concerning earnings.

To achieve the later objectives, a survey questionnaire was distributed to a representative sample of investors holding 5% or more of common stock. The sample included (64) institutional investors and (55) individual investors.

various statistical tests have been used (viz., Multiple regression analysis, T- test, One Way ANOVA, 3- Way ANOVA, Tukey, and Scheffe) to test the research hypotheses .

**In conclusion, the outcomes of this study are as follows:**

1. The majority of the Jordanian companies' managers have exploited the flexibility available of accounting standards to manage earnings.

2. There were significant statistical differences between sectors in the level of earnings management practice, where banking sector exploitation of the flexibility available of accounting standard was more than other sectors, (0.038) from total assets, while insurance sector was the lowest (0.00122) from the total assets.
3. There was a positive relationship between the profitability of the company and earnings management practice of all sectors except banking sector.
4. There was a positive relationship between the size of the company and earnings management practice on the industrial and service sectors, but there was an inverse relationship on the banking sector.
5. There was a negative relationship between the cash flows from operation of the company and earnings management practice on all sectors.
6. There was a negative relationship between the liquidity and type of auditing reports of the company and earnings management practice of industrial sector.
7. There was no relationship between the growth and percentage of block holder equity of the company and earnings management practice on all sectors.
8. The majority of investors (institutional and individual) had a median level of appreciation regarding the motivation earnings management practice.

9. Different views have emerged between institutional and individual investors regarding the discovering and distinction earnings management practice, where institutional investors have more ability in discovering earnings management practice than individual investors.

10. The majority of investors (institutional and individual) have had different reaction after discovering earnings management practice to inhibit firm managers from engaging in such earnings management practice.

Finally, the study provides evidence that management's ability to manage earnings varies across firms, where institutional investor can monitor and constrain management's discretion to engage in accrual manipulation to manage earnings. In addition, the study recommends that official committees should pay more attention to the quality of published financial statements' information by limiting the misleading of information provided by management.

# الفصل الأول

## الأطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة:

١-١ المقدمة

٢-١ مشكلة الدراسة

٣-١ عناصر المشكلة

٤-١ أهمية الدراسة

٥-١ أهداف الدراسة

٦-١ فرضيات الدراسة

٧-١ محددات الدراسة

٨-١ التعريفات المفاهيمية والإجرائية

٩-١ هيكل الدراسة

## الفصل الأول الإطار العام للدراسة

### ١-١ مقدمة

تعد القوائم والتقارير المالية السنوية المعلنة، ذات الغرض العام للشركات المدرجة في السوق المالي، من أهم مصادر المعلومات المتوافرة، التي تساعد مستخدمي القوائم المالية كالمستثمرين، والمقرضين، والدائنين..... الخ على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (Epstein & Mirza, 2001, P61). فالقوائم المالية تمثل عرضاً مالياً منظماً للمركز المالي ونتائج العمليات التي تمت في ذلك المشروع، وتعد المعلومات التي تتضمنها ذات أهمية لتعرف مدى سلامة المركز المالي للشركة وصافي نتيجة أعمالها، ومقدار سيولتها، ودرجة المخاطرة، ومصادر الأموال، وأوجه استخدامها.

إن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعلنة يؤدي إلى مساعدة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم، وبما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، فالقوائم المالية تعد وفق معايير ومبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً، وتحتوي على المعلومات الأساسية التي يمكن بيانها بوحدة نقدية، فهي تصدر عن إدارة الشركة، وهي الجهة المسؤولة عن شكلها ومحتوياتها، إذ إنها هي التي تختار الطرائق المحاسبية المستخدمة، وتجميع البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

لذلك يهتم واضعو المعايير المحاسبية والمنظمات المهنية المهتمة بتطوير المعايير المحاسبية وفي تقييم المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرائق والسياسات المحاسبية على أساس الأهداف الأساسية المرتبطة بالتقارير والقوائم المالية، التي يتركز جل اهتمامها على مستخدميها، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

إن معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards, 2001) تسمح باستخدام طرائق محاسبية بديلة لكثير من عمليات القياس، التي من شأنها التأثير في القوائم المالية، كطرائق تقييم المخزون، وطرائق احتساب الاهتلاك، و طرائق تكوين مخصص الديون المشكوك فيها، وطرائق تقييم الأدوات المالية، والطرائق المتبعة في ترجمة العملات الأجنبية..... ،

وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بالاختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية وأساليب الإفصاح الممكنة، فإن الإدارة تختار الطرائق المحاسبية والسياسات وأساليب الإفصاح التي توفر معلومات لمستخدميها، وذلك لكونها أكثر فائدة من وجهة نظرها، إلا أن ممارساتها في عمليات الاختيار يكون في بعض الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بها، وبالعوامل البيئية التي تعمل في ظلها، مما قد ينتج عنه آثار سلبية تؤثر في جودة المعلومات المعلنة، ويكون اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية على حساب صدق التعبير عن النتائج والأحداث والعمليات الفعلية المرتبطة بالشركة. وتعد جميع الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للتحكم في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية عبارة عن إدارة أرباح يعتمد مداها على مدى المرونة المتاحة لها بما تسمح به المعايير المحاسبية المطبقة، وتعد إدارة الأرباح إحدى السياسات غير المعلنة وتمثل انعكاساً لأهداف الإدارة، وللعوامل البيئية المؤثرة في أعمالها إذ أنها تسعى لإبراز صورة إيجابية عن أعمالها، محققة بذلك رضا المساهمين الحاليين، وجاذبة للمستثمرين المحتملين ومعطية صورة مطمئنة لمقرضين.

وقد شهد الأدب المحاسبي اهتماماً متزايداً بالأبعاد السلوكية لتدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المالي، فكانت البدايات الأولى في عام ١٩٥٣ عندما قام هيبورث (Hepworth) في دراسته المعنونة بتمهيد الدخل الدوري للشركة (Periodic Income Smoothing)، إذ بين أن هدف الإدارة من عمليات التدخل في عمليات القياس يتمثل في تمهيد دخلها الدوري، وذلك لكسب ثقة المالكين والدائنين والأطراف ذات العلاقة في الشركة، ومن ثم ازداد اهتمام الباحثين بدراسة ممارسات الإدارة وتدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي، وظهر العديد من المصطلحات المعبرة عن سلوكها، ومن هذه المصطلحات مصطلح تمهيد الدخل (Income Smoothing) وهو تدخل مقصود من قبل الإدارة للحد من تذبذب الدخل والمحافظة على مستويات نموه بحيث يظهر الدخل المحقق على أنه هو الدخل الطبيعي للشركة (Belkaoui, 2004, P.450)، وهناك أيضاً مصطلح المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) وهي عبارة عن اختيار مدروس من جانب المحاسبين للسياسات المحاسبية، بحيث تعطي انطباعاً مفضلاً لها و لنتائجها (Blake, et al., 2000, PP: 136-137)، ومصطلح الغش بالتقارير (Fraudulent Reporting)، الذي يعبر عن قيام الإدارة بشكل مقصود بتحريف الأداء المالي للشركة، بحيث يكون أثره مادياً وذلك بالتعدي (Violation) على المبادئ المحاسبية على نحو لا تسمح به (Weidman, 1999). وبرز مصطلح إدارة الأرباح (Earnings Management)،

إذ عرّفه سكوت (Scott, 2003, P.369) بأنه اختيار المدير للسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف محددة . وقد عرّفها أيضا هيلي وويلين (Healy&Wahlen, 1999, P. 368) بأنها تدخل الإدارة المقصود في التقارير المالية والعمليات من أجل التأثير في بعض ذوي المصالح (Stakeholders) حول الأداء الاقتصادي للشركة التي تعتمد على المعلومات والبيانات المحاسبية الواردة في هذه التقارير، وهذا ناتج عن استغلال الإدارة للمستحقات الاختيارية المتاحة لها للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، ومن هنا فإن مفهوم إدارة الأرباح (Earnings Management) يعبر عن سلوك الإدارة وممارستها في التدخل في عمليات القياس والإفصاح المالي بصفته مفهوماً واسعاً شاملاً لمعظم حالات التدخل ضمن ما تسمح به المعايير والمبادئ المحاسبية.

مما سبق يتضح أن المصطلحات تعبر في مجملها عن تدخل الإدارة المقصود في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك من أجل التقليل من التقلبات غير الطبيعية المقترنة بأنشطة وعمليات الشركة، وتحقيق الأهداف الخاصة بها.

إن استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في اتخاذ العديد من القرارات التشغيلية والإدارية وتطبيق مجموعة من الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة من شأنها التأثير في دقة المعلومات المعلنة في التقارير والقوائم المالية وجودتها، لذلك برزت الحاجة إلى إرشاد مستخدمي القوائم المالية لهذه المعلومات بهدف زيادة وعيهم حول دلالة محتويات القوائم المالية. وقد ركز الباحثون بدراساتهم على ممارسات الإدارة في إدارتها لأرباحها وتدخلها المقصود بعمليات القياس والإفصاح المالي من خلال اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية البديلة على أربعة محاور رئيسية هي: المحور الأول يتعلق بدوافع الإدارة لإدارة الأرباح، أما المحور الثاني فيتعلق بالوسائل والأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح، ويرتبط المحور الثالث بكيفية قياس إدارة الأرباح، أما المحور الرابع فإنه يتعلق بالعوامل (المحددات) المؤثرة في اتجاه إدارة الأرباح.

وقد تركزت معظم الدراسات التي أجريت على إدارة الأرباح على الشركات في الدول الغربية، بينما جاءت الدراسات العربية في هذا المجال محدودة جداً (حسب علم الباحث)، إذ انصبت اهتماماتها على دراسة العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل (Income Smoothing) واستخدمت بمجملها نموذج أيكل (Eckel, 1981) للتمييز بين الشركات المجرّمة لدخلها من غير المجرّمة. الأمر الذي تطلب تحليل وتقييم استغلال الإدارة للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية المتمثلة بالمستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) التي يخضع مقدارها أو حجمها لتحكم الإدارة،

وذلك بهدف التأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، وذلك على الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان (صناعية وخدمية وتأمين وبنوك)، وذلك باستخدام نموذج جو نز المعدل الذي يركز بشكل أساسي على قياس المستحقات الاختيارية للفترة الممتدة ١٩٩٧-٢٠٠٣م، وكذلك بيان تأثير بعض العوامل في إدارة الأرباح ( كالحجم والربحية والسيولة والتدفقات النقدية والمديونية والنمو ونوع تقرير المدقق ونسبة ملكية كبار المساهمين)، وايضا للوقوف على مدى وعي كبار المستثمرين لدوافع إدارة الأرباح، وبيان مقدرتهم على تمييز وكشف الأساليب الممارسة من جانب الإدارة في إدارة الأرباح، ومعرفة مواقفهم والإجراءات المتخذة من جانبهم، بعد ما تبين لهم تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المالي للتأثير في الأرقام المحاسبية.

إن التركيز على أهمية التقارير والقوائم المالية على أنها مصدر رئيس للمعلومات يجعل من الضروري متابعة التقارير والبيانات المالية وتحليلها بشكل مستمر من جانب مستخدميها، ويتطلب أيضا تقييم الطرائق والسياسات المحاسبية المستخدمة، وأساليب الإفصاح الممكنة، لذلك فإن عمليات قياس إدارة الأرباح ومعرفة العوامل المؤثرة عليها يساعد في توجيه مستخدمي التقارير والقوائم المالية عند تحليلها وتقييمها بالتنبؤ بممارسات الإدارة المحتملة للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، وتحديد جودة المعلومات المعلنة وإمكانية الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.

## ٢-١ مشكلة الدراسة

إن تدخل الإدارة بعمليات القياس والإفصاح المالي قد يؤدي إلى التأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية المنشورة كما أسلفنا، مما يؤثر في جودة المعلومات المحتواة بها مما ينعكس سلبا على القرارات المتخذة من جانب الأطراف ذات العلاقة، لذلك ما تحاول الدراسة الحالية معالجته هو تحليل وتقييم ممارسات الإدارات للشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها، وتحديد العوامل المؤثرة في اتجاهها، إضافة إلى تعرف مدى وعي المستثمرين لدوافع الإدارة في إدارة الأرباح، وبيان مقدرتهم على تمييز وكشف الأساليب الممارسة من جانب الإدارة في إدارة الأرباح، ومعرفة المواقف والإجراءات المتخذة من جانبهم، بعد ما تبين لهم تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المالي للتأثير في الأرقام المحاسبية.

### ٣-١ عناصر المشكلة

ويمكن تحقيق الغرض من الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية.

١. ما مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ؟

٢. ما تأثير العوامل التالية في سلوك إدارة الشركة تجاه إدارة الأرباح في كل قطاع من قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية وخدمية وتأمين وبنوك ) للشركات المدرجة في بورصة عمان:

-حجم الشركة.

- ربحية الشركة.

- سيولة الشركة.

- مديونية الشركة.

- نمو الشركة.

- التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

- نسبة ملكية كبار المساهمين.

- نوع تقرير مدقق الحسابات.

٣. ما مدى وعي كبار المستثمرين لدوافع الإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح ؟

٤. ما مدى قدرة كبار المستثمرين على تمييز الأساليب الممارسة من جانب إدارة الشركة في إدارة أرباحها ؟

٥. ما المواقف والإجراءات المتخذة من جانب المستثمرين، بعدما تبين لهم ممارسات إدارة الأرباح من قبل الإدارة؟

### ٤-١ أهمية الدراسة

تعد التقارير والقوائم المالية من أهم مصادر المعلومات، التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة في الوحدة الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة، كالمستثمرين، والمساهمين والمقرضين،...إلخ، حيث تعد الوسيلة الرئيسة للإفصاح عن المعلومات المالية ، ومن خلالها يتم معرفة أداء الشركات ومركزها المالي في مختلف القطاعات الاقتصادية،

فالقوائم المالية تصدر عن إدارة الشركة، وهي الجهة المسؤولة عن شكلها ومحتوياتها، فهذه القوائم تحتوى على المعلومات الأساسية التي يحتاجها مستخدموها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لذلك من المحتمل قيام الإدارة باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها التأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، مما ينعكس سلباً على جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، لذلك أصبح من الأهمية إرشاد مستخدمي القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات المعلنة، وإمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار، ووضع أساس يمكن الاسترشاد به بالتنبؤ بممارسات الإدارة المحتملة للتأثير في جودة المعلومات المحاسبية المعلنة. تعد إدارة الأرباح أحد أشكال تدخل الإدارة بعمليات القياس والإفصاح المالي، لذلك جاءت الدراسة لتحلل وتقييم الجوانب السلوكية لإدارات الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وتدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي لمعرفة مدى استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية، وذلك باستخدام نموذج جونز المعدل الذي يتم من خلاله قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح ودراسة تأثير بعض العوامل (الحجم والربحية والسيولة والتدفقات النقدية والمديونية والنمو ونوع تقرير المدقق ونسبة ملكية كبار المساهمين) في اتجاه إدارة الأرباح، مغايراً بذلك للأسلوب المستخدم في الدراسات العربية الأخرى التي انحصرت استخدامها على نموذج إيكل لتميز الشركات الممهدة لدخلها من غير الممهدة، وأيضاً تأتي أهمية الدراسة بتمييزها عن الدراسات الأجنبية والعربية، التي أجريت في هذا المجال بأنها تضيف بعداً مكملاً لها، وهو بحثها لمعرفة مدى إدراك كبار المستثمرين (يملكون 5% أو أكثر من أسهم الشركة) لدوافع الإدارة في إدارة الأرباح ومدى قدرتهم على تمييز الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح، ومعرفة مواقفهم وإجراءاتهم، بعدما تبين لهم تدخل الإدارة بعمليات القياس والإفصاح المالي. وتكمن أهمية الدراسة أيضاً بأنها جاءت استجابة لتوصيات الباحثين هيلي وولين (Healy & Wahlen, 1999, PP:365-383) المقدمة للمؤتمر الذي انعقد عام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان برعاية مجلس معايير المحاسبية المالية FASB وجمعية المحاسبين الأمريكيين AAA، ومن محاوره الرئيسية دراسة إدارة الأرباح، وكان من أبرز توصيتهم للأبحاث المستقبلية، دعوة الباحثين لدراسة ممارسات الإدارة المتكررة لإدارة الأرباح التي تفوق معلومات الأداء المعطاة للمستثمرين، وذلك لتبين لوضعي المعايير المحاسبية والجهات المهنية ذات العلاقة، ومستخدمي القوائم المالية أثر المرونة المتاحة للإدارة في النظام المحاسبي في جودة المعلومات المنشورة.

وكذلك كانت الدراسة استجابة لتوصيات المؤتمر العلمي المهني السادس الذي انعقد في عمان ٢٢-٢٣/٩/٢٠٠٤م بعنوان المحاسبة في خدمة الاقتصاد برعاية جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الذي أكد ضرورة التوصل إلى معايير تحكم المؤسسات لإظهار صورة عادلة لأوضاعها، ونتيجة أعمالها وبضرورة الإفصاح الكامل للبيانات المالية من أجل مساعدة مستخدمي المعلومات المالية على اتخاذ قراراتهم. وأخيرا يأمل الباحث أن تشكل الدراسة مساهمة إضافية نوعية للأدب المحاسبي في هذا المجال.

## ١-٥ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

أولاً: الوقوف على مدى ممارسة إدارة الأرباح من جانب إدارات الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

ثانياً: بيان تأثير بعض العوامل كحجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق على اتجاه إدارة الأرباح.

ثالثاً: إرشاد و مساعدة مستخدمي القوائم المالية بتقييم جودة المعلومات المعلنة من خلال وضع أساس يمكن الاسترشاد به في التنبؤ بممارسات الإدارة المحتملة للتأثير في جودة المعلومات المحاسبية المعلنة.

رابعاً: تعرف مدى وعي كبار المستثمرين: مؤسسين وأفراد لدوافع الإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح من خلال استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية.

خامساً: تعرف مدى قدرة كبار المستثمرين: مؤسسين وأفراد على تمييز الأساليب المستخدمة من جانب الإدارة في إدارة الأرباح.

سادساً: تعرف المواقف والإجراءات المتخذة من جانب كبار المستثمرين: مؤسسين وأفراد، بعدما تبين لهم ممارسات إدارة الأرباح من جانب الإدارة.

سابعاً: الإسهام في تقييم المعايير المحاسبية المستخدمة في التطبيقات المحاسبية التي هي محل اهتمام الجهات المهنية المهتمة في ممارسات الإدارة، وذلك بهدف الحد من تدخلها بعمليات القياس المحاسبي، مما يعطي صورة صادقة للعمليات الحقيقية، التي حدثت في الشركة، الأمر الذي سيحسن من جودة المعلومات الصادرة عن الشركات لمستخدميها.

## ٦-١ فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضيات الدراسة بما يتناسب مع أهدافها وكانت على النحو التالي:  
الفرضية الأولى (Ho): لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قطاعات العمل الاقتصادية (صناعة، وخدمات، وتأمين، وبنوك) في ممارستها لإدارة الأرباح.

الفرضية الثانية (Ho): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل المتمثلة في (حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق) في إدارة الأرباح.

الفرضية الثالثة (Ho): لا يوجد وعي لدى المستثمرين المؤسسين والأفراد لدوافع الإدارة لاستغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها.

الفرضية الرابعة (Ho): لا يوجد قدرة لدى كبار المستثمرين على تمييز أساليب الإدارة الممارسة في إدارة أرباحها الناجمة عن استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية، للتأثير في الأرقام المحاسبية.  
الفرضية الخامسة (Ho): لا يكون لدى المستثمرين: مؤسسين وأفراد مواقف وإجراءات متخذة بعد معرفتهم بممارسات الإدارة، واستغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها.

## ٧-١ محددات الدراسة

واجه الباحث العديد من المحددات خلال قيامه بتنفيذ الدراسة وهي كما يلي:

١- قلة المراجع العربية ذات العلاقة بدراسة الباحث.

٢- عدم إفصاح بعض الشركات عن نسبة ملكية كبار مالكي الأسهم للمساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن ٥% من أسهم الشركة، في حين أفصحت بعض الشركات الأخرى عن الذين يملكون نسبة ١٠% وأكثر، وذلك في السنوات ما قبل عام ١٩٩٩. وقد تبين للباحث من خلال تتبع نسبة ملكية كبار مالكي الأسهم للشركات خلال مدة الدراسة بأنها شبة ثابتة، وإذا ما حصل تغيير فيها فإنه يكون طفيفاً، لذلك اعتمد الباحث نسبة الملكية للسنة الأقرب في السنوات التي لم يفصح عنها، رغم أن الباحث حاول الحصول على نسبة الملكية لكنه لم يجد تعاوناً من قبل بعض الشركات ذات العلاقة.

٣- لم تتضمن قائمة المركز المالي في معظم البنوك حساب المدينون، وهو أحد عناصر النموذج المستخدم لقياس إدارة الأرباح، لذلك تم الاستعاضة عنه بحساب التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

٤- صعوبة الوصول لكبار المستثمرين الأفراد من الجنسيات غير الأردنية، فقد اقتصر عينه الدراسة المتعلقة بكبار المستثمرين الأفراد على الأردنيين فقط، وقد تم إيصال الاستبانة لبعض منهم من خلال وسطاء ماليين، أو من خلال معارفهم وأصدقائهم، وتجدد الملاحظة أن بعض الاستبانات المتعلقة بالمستثمرين الأفراد قد تمت من خلال الوسطاء الماليين ذوي العلاقة.

٥- تم استخدام أسلوب التدفقات النقدية بدلا من أسلوب الميزانية في حساب إجمالي المستحقات، وذلك لضمان الانسجام في عمليات حساب إجمالي المستحقات في كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية، وخدمية، وتأمين، وبنوك)، وأيضا لتوافر المفردات اللازمة للحساب، بينما أسلوب الميزانية يعتمد على مجموعة من المفردات لا تتوافر في التقارير السنوية المعلنة للشركات في كافة قطاعات العمل الاقتصادية.

٦- نتائج النموذج المستخدم في الدراسة لتقدير المستحقات الاختيارية التي تعبر عن إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة هي تقديرية.

#### ٨-١ التعريفات المفاهيمية والإجرائية

١. إدارة الأرباح (Earnings Management): "هو تدخّل الإدارة المقصود بالتقارير المالية والعمليات، من أجل التأثير في بعض ذوي المصالح (Stakeholders) حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو من أجل التأثير في الأطراف المتعاقدة مع الشركة التي تعتمد على المعلومات والبيانات المحاسبية الواردة في هذه التقارير". (Healy&Wahlen,1999,P.368).

٢. تمهيد الدخل (Income Smoothing): "وهو تدخل مقصود من قبل الإدارة للحد من التذبذب في الدخل وللمحافظة على مستوى نموه، حيث يظهر الدخل المحقق على أنه الدخل الطبيعي للشركة" (Belkaoui, 2004, pp:56-57).

٣. المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting): هو اختيار مدروس من قبل المحاسبين للسياسات المحاسبية، أو للتلاعب بالعمليات بحيث يعطي انطباعاً مفضلاً لها (Blake, et al., 2000, PP: 136-136).

٤. المستثمرون: " هم كبار المستثمرين في الشركات الأردنية المساهمة العامة المنشورة أسماؤهم في التقرير السنوي بموجب متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الذين يملكون ٥% أو أكثر من رأس مال الشركة " (هيئة الأوراق المالية، تعليمات الإفصاح، ١٩٩٨ ص. ٧).
٥. ممارسات الإدارة: هي كل حالات التدخل التي تقوم بها الإدارة بشكل مقصود، للتأثير في عمليات القياس والإفصاح المالي لتحقيق أهداف خاصة بالشركة ولإدارة.
٦. وعي المستثمرين: يمثل قدرة المستثمرين على إدراك أفعال وممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس والإفصاح المالي بالتقارير والقوائم المالية.
٧. القياس (Measurement): عبارة عن عمليات تشخيص وتصنيف العمليات المالية، أو النشاطات الاقتصادية التي تحدث في الشركات (Choi, Frost & Meek, 2001, P.1).
٨. الإفصاح (Disclosure): هو توفير معلومات عن وضع المنشأة الاقتصادي، ونتيجة أعمالها بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة (دهمش، ١٩٩٥، ص: ٤٣-٥٠).
٩. السياسات المحاسبية (Accounting Policies): " تمثل الإطار (body) للمعايير المحاسبية والآراء والتفسيرات والقواعد والتنظيمات المستخدمة من جانب الشركات في إعداد التقارير المالية " (Hendrikson & Breda, 1992, P.235).
١٠. المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (Generally Accepted Accounting Principle(GAAP) : هي تلك المبادئ والمعايير والمفاهيم والطرائق والإجراءات والسياسات المحاسبية التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم للقوائم المالية (دهمش، ١٩٩٥، ص . ٥).
١١. البنود غير العادية (Extraordinary Items): " هي أحداث وعمليات يمكن تمييزها عن النشاطات الاعتيادية للمشروع عن طريق طبيعتها غير العادية، وغير المتكررة " (Epstien & Mirza, 2001, P.97).
١٢. المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals): تمثل ذلك الجزء من المستحقات الكلية (غير الطبيعية Abnormal ) الناجمة عن تدخل الإدارة باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية التي من خلالها تستطيع أن تؤثر في البيانات المالية المعلنة ( Jones, 1991, PP:193-228 ).

١٣.المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals): تمثل ذلك الجزء من المستحقات الكلية(الطبيعية Normal ) والناجمة عن النشاط الاعتيادي للشركة الذي لا تستطيع الإدارة على البيانات المالية المعلنة(Jones, 1991, PP:193-228).

١٤. المخصّصات (Provisions): هي عبارة عن التزامات محتملة يمكن أن تحدث أو لا تحدث مستقبلاً، ولا يمكن معرفة مبالغها بدقة.

## ٩-١ هيكل الدراسة

تمّ تقسيم الدراسة إلى ستة فصول على النحو الآتي:

### الفصل الأول:

يتضمن هذا الفصل الإطار العام للدراسة حيث اشتمل على مقدمة للموضوع، ومشكلة الدراسة، وبيان الأهمية التي تبرز بها الدراسة، والأهداف المنشودة المراد تحقيقها، ومحدداتها، والفرضيات التي قامت عليها، واحتوى أيضاً التعريفات المفاهيمية والإجرائية للمصطلحات الواردة في الدراسة.

### الفصل الثاني:

يتضمن هذا الفصل الإطار النظري الذي انطلقت منه مشكلة الدراسة، وأخيراً تضمن شرحاً لبعض العوامل المحتمل تأثيرها في اتجاه إدارة الأرباح ذات الصلة بالدراسة.

### الفصل الثالث:

يتضمن هذا الفصل الدراسات السابقة، العربية والأجنبية ذات الصلة بالدراسة، وبيان مدى اختلاف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة.

### الفصل الرابع:

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة والإجراءات المتبعة، إذ اشتمل على التعريف بمجتمع الدراسة والعينة، وأدوات جمع البيانات وإجراءاتها ومحدداتها كما تناول التعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والمعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

الفصل الخامس:

يتضمن هذا الفصل نتائج الدراسة، حيث اشتمل على الإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات، وعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل السادس:

يتناول هذا الفصل النتائج التي حصل عليها الباحث ، و التوصيات المقترحة من قبل الباحث.

## الفصل الثاني الإطار النظري

- ١-٢ مفهوم إدارة الأرباح
- ٢-٢ دوافع إدارة الأرباح
- ٣-٢ الأساليب المتبعة في إدارة الأرباح
- ٤-٢ قياس إدارة الأرباح
- ٥-٢ محددات إدارة الأرباح
- ٦-٢ أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### ١-٢ مفهوم إدارة الأرباح

يعدُّ النظام المحاسبي نظاماً مفتوحاً يتعامل مع ظواهر اقتصادية، وسياسية وقانونية،... إلخ متنوعة ومتشابكة، ويخضع النظام المحاسبي لمبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً لضبط وترشيد الممارسات المحاسبية العملية، لذلك تخضع أسس القياس المحاسبي لأهم المؤثرات البيئية، بما في ذلك رغبات الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة بالدخل المحاسبي، فالوحدة الاقتصادية تتبادل المعلومات والمدخلات والمخرجات مع البيئة المحيطة بها، إذ يتوقف استمرارها على مدى التكيف والمواءمة معها. إن التقارير والقوائم المالية تمثل المصدر الرئيس للمعلومات التي يعتمد عليها مستخدموها في اتخاذ قراراتهم، والأرقام التي تتضمنها هي محصلة لعمليات قياس خضعت لأسس اتبعتها إدارة الوحدة الاقتصادية بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الطرائق المحاسبية المتبعة في القياس مثل طرائق احتساب الاهتلاك، وطرائق تسعير المخزون..... إلخ. إن المعايير المحاسبية قد سمحت بتعدد بدائل المعالجات المحاسبية لكثير من الأحداث بحيث تنسجم مع الظروف البيئية المحيطة بها، إلا أن الإدارة تستغل المرونة المتاحة لتحقيق ما ترغب به من أهداف، مما يجعل عملية الاختيار للطرائق والسياسات المحاسبية عملية تحكمية من قبلها التي تعكس التأثير النهائي للعوامل والدوافع المؤثرة في سلوكها.

إن قرار الاختيار بين البدائل المحاسبية يقوم أساساً على افتراض وجود علاقة سببية بين خصائص الوحدة الاقتصادية واختيارها للطرائق المحاسبية طبقاً لرغبة الإدارة بتحقيق مكاسب خاصة لها وللوحدة الاقتصادية الذي من شأنه التأثير في دقة المعلومات المنشورة في التقارير والقوائم المالية المستخدمة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذلك تبرز الحاجة لترشيد اتخاذ القرارات وزيادة وعيهم بدلالات الأرقام المحاسبية المنشورة.

اهتم العديد من الدراسات بممارسات الإدارة باستغلالها المرونة المتاحة باختيار البدائل المحاسبية في عمليات القياس والإبلاغ المالي، وظهر العديد من المصطلحات المعبرة عن ممارسات الإدارة نذكر منها ما يلي:

Earnings Management	- إدارة الأرباح
Accounts Manipulation	- التلاعب بالحسابات
Fraudulent Reporting	- الغش بالتقارير
Income Smoothing	- تمهيد الدخل
Creative Accounting	- المحاسبة الإبداعية

سنركز على مفهوم إدارة الأرباح مع بيان اختلافه عن المصطلحات الأخرى التي تعبر عن سلوك

الإدارة. وقد ورد في الأدب المحاسبي العديد من التعاريف لمفهوم إدارة الأرباح ومن هذه التعريفات:

- تعريف سكوت (Scott, 2003, p, 369) " بأنها اختيار مدروس للسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف محددة".

- تعريف بلخاوي (Belkaoui, 2004, p. 456)، "بأنها عملية استغلال الإدارة في إدارة المستحقات بشكل مقصود للحصول على بعض المكاسب الخاصة".

- تعريف هيلي وويلين (Healy and Whahlen, 1999) بأنها تدخل المديرين في التقارير المالية والعمليات، من أجل التأثير في بعض الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة حول الأداء الاقتصادي للمنشأة، أو من أجل التأثير في الأطراف المتعاقدة معها التي تعتمد المعلومات والبيانات المحاسبية الواردة في هذه التقارير.

- تعريف شيبير (Schipper, 1998) بأنها تدخل مقصود من قبل الإدارة في التقارير المالية الخارجية، بقصد الحصول على مكاسب خاصة للشركة أو لإدارتها.

- تعريف فيليبس وآخرون (Phillips, et al., 2003) بأنها ممارسات الإدارة وفق ما تراه مناسباً من خلال اختيارها بدائل المعالجة المحاسبية التي تركز على المستحقات و التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بحيث يصعب ملاحظة البدائل الممارسة، وتكون أقل تكلفة بالتطبيق قياساً مع عمليات التدفق النقدي.

- أما روسنر (Rosner, 2003) فقد عرفها بأنها اختيار مدروس للعمليات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية أو التغيير بالطرائق والسياسات المحاسبية المتاحة من قبل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمعروفة من قبل مستخدمي القوائم المالية، والمدروسة التي يتم الإفصاح عنها.

من خلال التعريفات التي ذكرت لا يوجد تعريف مشترك لإدارة الأرباح، فقد وصفها كل باحث من منظوره الخاص به، إلا أننا نجد بان هناك نقاط مشتركة بينها، فجميعها يركز على ممارسات الإدارة وتدخلها في عمليات القياس والإبلاغ المالي التي يصعب ملاحظتها، إلى جانب أن هناك العديد من الأهداف التي تتحقق من خلال إدارة الأرباح. ويرى الباحث أن تعريف هيلي وويلين (Healy and Wahlen) كان أكثر شمولاً حيث حددا أبعاد تدخل الإدارة بالتقارير والعمليات في حدود المرونة المتاحة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، سواء في اتخاذ القرارات التشغيلية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية أم باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة. إن استغلال الإدارة للمرونة المتاحة من شأنه التأثير في التقارير المالية المستخدمة من قبل الأطراف ذات العلاقة للتأثير في القرارات التي يتخذونها التي تعتمد على المعلومات المحاسبية المحتواة في التقارير والقوائم المالية، فالإدارة تكون هادفة باتخاذها لقراراتها وتعي دور الأرقام المحاسبية في تحقيقها، فهي عندما ترغب بزيادة الدخل المعلن أو تقليل تقلباته أو تخفيضه يكون بناءً على دوافع لديها مدروسة لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من قبلها مثل زيادة الحوافز الإدارية، أو تقليل المدفوعات الضريبية أو تقليل تكاليف الاقتراض وشروطه، أو من أجل زيادة أسعار أسهم الشركة في السوق المالي،.....إلخ.

ويستخلص الباحث مما سبق أن إدارة الأرباح مصطلح يعبر عن ممارسات الإدارة في مجال التدخل في عملية القياس والإبلاغ المالي بما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك بهدف تحقيق أهداف محددة مسبقاً من قبل الإدارة، شاملاً كافة حالات التدخل سواء التي تؤدي إلى زيادة الدخل المحاسبي المعلن، أم التي تؤدي إلى تخفيضه، أو للتقليل من تقلباته، للمحافظة على مستويات موه.

السؤال المطروح هو: ما وجه الاختلاف بين مصطلح إدارة الأرباح والمصطلحات الأخرى المذكورة التي تعبر في مجموعها عن سلوك الإدارة؟ إن مصطلحات التلاعب بالحسابات والغش بالتقارير والمحاسبة الإبداعية عبارة عن مصطلحات مترادفة وتمثل تدخل الإدارة في عمليات القياس والإبلاغ المالي باستخدام وسائل مدروسة بقصد التحريف والغش خارج ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة (Not within GAAP)، فقد عرفها العديد من الباحثين كما يلي:

- فقد بين روسنر (Rosner, 2003) أن التلاعب بالحسابات والغش بالتقارير مصطلحين مترادفين يمثلان تدخل الإدارة في عمليات القياس والإبلاغ لها من خارج ما تسمح به GAAP ويكون التدخل مقصوداً ومتعمداً بالتلاعب والغش بالأحداث والعمليات بحيث تكون مضللة لمستخدميها.

- وقد عرفها بينش (Beneish, 1999) التلاعب بالأرباح بأنه تدخل مقصود من قبل الإدارة لتحقيق ما ترغب به بالتقارير والقوائم المالية خارج ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة.

- وأكدت ويدمان (Weidman, 1999) أن مصطلحات الغش والتلاعب مترادفين، إذ تقوم الإدارة بالتعدي (Violation) على المبادئ المحاسبية بشكل مقصود بهدف تحريف الأداء المالي للشركة، حيث يكون أثره مادياً.

- وبين مطر (مطر، ١٩٩٧، ص. ١١٦) أن مصطلح المحاسبة الإبداعية (الخلافة) "يمثل الإجراءات التي تلجا إليها الإدارة سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها، أو في مركزها المالي وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو الاستفادة من تعدد البدائل المحاسبية مما يؤثر في نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي مما يؤثر في مصداقيتها".

- كما بين بلاك وآخرون (Blake, et al., 2000) أن المحاسبة الإبداعية اختيار مدروس من قبل الإدارة للسياسات والطرائق المحاسبية، أو التلاعب بالعمليات من أجل أن تعطي انطباعاً مفضلاً لها ولنتائجها.

- أما بلخاوي (Bolkaoui, 2004, p. 59) فقال إن مصطلح المحاسبة الإبداعية يستخدم عادة بالصحافة؛ ليعبد الشك والارتياب عن النتائج المالية المعدة من قبل المحاسب، بحيث تظهر بصورة أفضل مما تكون عليه أصلاً، أي إنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب به الإدارة باستخدام العديد من الوسائل ، للتأثير في الدخل المحاسبي مثل:

- تسجيل إيراد قبل اكتسابه.
- خلق إيرادات صورية.
- زيادة الأرباح الحالية من عمليات غير متكررة.
- منأقلة مصاريف من الفترة الحالية للفترة القادمة.
- تقليل الالتزامات.
- منأقلة الدخل من الفترة الحالية إلى الفترة القادمة.

يتضح مما سبق أن مصطلحات التلاعب والغش في التقارير والمحاسبة الإبداعية تمثل التدخل العمدي من قبل الإدارة لتغيير مدلول البيانات المالية، وجعل النتائج خلافًا للأصول والقواعد المحاسبية المعتمدة، بهدف تحقيق غايات معينة للشركة والتأثير في أدائها، بينما يعبر مصطلح إدارة الأرباح عن تدخل الإدارة بشكل مدروس بهدف تحقيق أهداف محددة مسبقاً وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويعبر عن رغبتها في تقليل الانحرافات غير الطبيعية (غير المتوقعة) في الدخل، وإزالة المخاطرة المقترنة بتذبذب الدخل من خلال المحافظة على استقراره، فهي تعبر عن رغبتها في تحقيق أهداف معينة مثل: زيادة الحوافز الإدارية، وتقليل المدفوعات الضريبية، أو تقليل تكاليف الإقراض، أو زيادة أسعار الأسهم في السوق المالي.....إلخ.

أما فيما يتعلق بمصطلح تمهيد الدخل (Income Smoothing) فقد تناولته أدبيات المحاسبة، وعرفه الباحثون كما يلي:

- فقد عرف بيدلمان (Beidleman, 1974)، تمهيد الدخل بأنه يمثل تدخل الإدارة المقصود، للحد من التقلبات غير الطبيعية في مستوى الأرباح المعلنة بحيث تظهر بمستواها الطبيعي.
- كما عرفه بلخاوي (Bolkaoui, 2004, p. 450)، بأنه تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى، أو الاتجاه المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية.
- أما موسس (Moses, 1987) فقد عرفه بأنه يمثل الجهود المبذولة من قبل الإدارة لتخفيض التقلبات في الأرباح المعلنة.

مما تقدم يتبين أنّ مصطلح تمهيد الدخل ينحصر بتقليل التقلبات غير الطبيعية في مستوى الأرباح المعلنة، بينما كان مفهوم إدارة الأرباح أوسع نطاقاً من مفهوم تمهيد الدخل، فكل الأعمال والأنشطة التي تؤدي إلى تمهيد الدخل للمحافظة على مستوياته هي إدارة أرباح وليس كل الأعمال والأنشطة التي تؤدي إلى إدارة الأرباح هي تمهيد للدخل، فإدارة الأرباح تشمل جميع حالات التدخل في عمليات القياس والإبلاغ المالي سواء تلك التي تؤدي إلى تقليل التقلبات غير المتوقعة في الدخل، أم تلك التي تؤدي إلى زيادة أو تقليل الدخل لتحقيق أهداف معينة.

## ٢-٢ دوافع إدارة الأرباح

تعدّ التقارير والبيانات المالية جزءاً رئيساً من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، إذ تؤكد دور الأرقام المحاسبية في إيصال الخلاصة الاقتصادية للمعاملات والأحداث التي أثرت في الوحدة الاقتصادية لمستخدميها، إذ يخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد البيانات التي يجب أن تشملها هذه التقارير، وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وعرضها (دهمش، ١٩٩٥، ص. ٥)، إن للبيانات المالية استخدامات متعددة إذ تستخدم من قبل الإدارة كأساس لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتستخدم من قبل الأطراف الأخرى المهتمة بالوحدة الاقتصادية من مستثمرين، ودائنين، ومقرضين..... إلخ في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، لذلك فإن الهدف الرئيسي للتقارير والبيانات المالية توفير معلومات لمستخدميها تساعدهم باتخاذ قراراتهم.

"يتصف مستخدمو القوائم المالية بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، فلكل طرف هدف معين من تحليل وتفسير البيانات المحاسبية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه البيانات، فمنهم من يركز على القوة الإيرادية للوحدة الاقتصادية، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وقدرتها على دفع حصص أرباح، ومنهم يستخدمها من أجل المفاضلة بين البدائل المتنافسة، و منهم من يريد أن يحصل على تأكيد قدرة الوحدة الاقتصادية بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في تاريخ استحقاقها، لذلك تعدّ البيانات المحاسبية هي المنتج النهائي لتطبيق الطرائق والسياسات المحاسبية التي تحكم إعداد التقارير والقوائم المالية" (دهمش، ١٩٩٥، ص: ١١-١٢).

لقد اهتمت النظرية الوضعية بتفسير وشرح ما تقوم به الإدارة، بحيث يمكن إجراء تنبؤات عن ممارستها وتحديد دوافعها باختيار الطرائق المحاسبية البديلة، وقد أظهرت العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي دوافع الإدارة واتجاهها باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو زيادة أو تقليل التقلبات التي يمكن أن تحدث بالأرباح المعلنة من فترة مالية لأخرى، وتأثيرها في البيانات المحاسبية المعلنة، وإن اختيار الإدارة لبدل محاسبي ما هو إلا ردة فعل من قبلها لمجموعة من الآثار المحتملة للمعلومات المعلنة بالتقارير والبيانات المالية، ولمزيد من التوضيح وإعطاء صورة أكثر شمولية عن دوافع الإدارة في إدارة أرباحها سوف يتم تناول المواضيع التالية:

١. الدراسات الأولى لدوافع الإدارة في إدارة أرباحها.

٢. مداخل تفسير ممارسات الإدارة باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية.
٣. دوافع إدارة الأرباح.

أولاً: الدراسات الأولى لدوافع الإدارة في إدارة أرباحها

تعد دراسة هيبورث (Hepworth, 1953) من الدراسات المبكرة في تحليل دوافع الإدارة في تمهيد الدخل الدوري للمنشأة للفترات المتعاقبة وتحديد الوسائل المستخدمة من قبلها، وحددت الدراسة دوافع الإدارة وكانت على النحو التالي:

- تنمية العلاقة بين الإدارة والمساهمين والعاملين بالمنشأة.
- استقرار سياسة توزيع حصص الأرباح.
- تخفيض العبء الضريبي.

أوضحت الدراسة أن الإدارة هي مركز العلاقة بين المستثمرين والعاملين والدائنين، فكلما كان مستوى الدخل مستقرًا ازدادت الثقة بالإدارة والرضا عنها من قبل المستثمرين والدائنين، ويحدث العكس عندما يكون متقلبًا، فاستقرار مستوى الدخل يعني استقرار سياسة توزيع الأرباح، وتقليل من مطالبات العاملين بزيادة الأجور، وتحسين ظروف عملهم، وقد حدد هيبورث (Hepworth) الوسائل التي من خلالها تؤثر الإدارة في مستوى الدخل والحفاظ عليه بالفترات المتعاقبة وهي:

١. التلاعب بالإيرادات. Revenues Manipulation

٢. المحاسبة عن النفقات المؤجلة والأصول غير الملموسة. Deferred Charges and Intangible

Assets

٣. محاسبة الممتلكات. Property Accounting

٤. محاسبة الاحتياطيات. Reserve Accounting

٥. معالجة النفقات غير المتكررة. Treatment of non-Recurring Charges

كما قام جوردن (Gordon, 1964) بتحليل دوافع الإدارة وممارستها في اختيار الطرائق و السياسات المحاسبية البديلة، للتأثير في التقارير والبيانات المالية، وقد ركز على العلاقة بين المساهمين وإدارة الشركة وافترض بأن العلاقة تتحدد بينهما بما يلي:

١- موقف المساهمين من الإدارة يرتبط بتقدير الأرباح المستقبلية.

- ٢- تقديرات المساهمين للأرباح المستقبلية تعتمد على أرباح السنوات السابقة.
- ٣- اختيار المساهمين يكون جيداً للإدارة عندما يكون الدخل الفعلي المعلن قريباً للدخل المقدر، وأن الإدارة تعمل على تعظيم ثروة المساهمين.
- وطرح جوردن سؤالاً يتعلق بالطرائق والسياسات المحاسبية التي يجب أن تختارها الإدارة عند إعداد التقارير المالية، من أجل نيل رضا المساهمين وصاغ الافتراضات التالية:
- الافتراض الأول: إن المعيار الذي تستخدمه الإدارة لاختيار الطرائق والسياسات المحاسبية هو من أجل تعظيم منفعتها ورفاهيتها.
- الافتراض الثاني: منفعة الإدارة ورفاهيتها تزداد من خلال:
- الأمان الوظيفي واستقراره.
  - مستوى ومعدل النمو بدخل الإدارة.
  - مستوى ومعدل النمو بحجم الشركة.
- الافتراض الثالث: يعتمد تحقيق أهداف الإدارة بالافتراض الثاني على رضا المساهمين عن أداء عمل الشركة.
- الافتراض الرابع: يزداد رضا المساهمين عن أداء عمل الشركة بالاعتماد على معدل نمو دخل الشركة، أو بزيادة معدل العائد على رأس المال.
- وقد خلص جوردن إلى أن الإدارة تختار الطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الثبات النسبي للزيادة في دخل الشركة للسنوات المتعاقبة، ومن أجل تحقيق الافتراضات الأربعة فإن الإدارة ضمن الإمكانيات المتاحة لها، وبما تسمح به المعايير المحاسبية تسعى إلى:

Smooth reported income	١. تهيئة الدخل
Smooth the rate of income growth	٢. تهيئة معدل النمو في الدخل

وتعد دراسة جوردن من الدراسات الأولى المستخدمة للنظرية الوضعية في تحليل دوافع الإدارة.

أما واتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman, 1978) فقاما بتحليل دوافع الإدارة باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة، وقد انتقدا فرضيات جوردن بافتراضه أن رضا المساهمين دالة موجبة للدخل المحاسبي، وهذا الافتراض يجنب التعارض بين المساهمين والإدارة،

إذ يقضي ضمناً بأن زيادة أسعار الأسهم تلازم دائماً الزيادة في الدخل المحاسبي، وافترض الباحثان أن مصلحة الإدارة دالة موجبة مع الحوافز المستقبلية، وأن الإدارة تختار الطرائق والسياسات المحاسبية من أجل تعظيم منفعتها المتمثلة بالأجور والمكافآت النقدية وتوزيعات الأسهم، وقد خلص الباحثان إلى أن هناك محددات تؤثر في ثروة الإدارة ورفاهيتها وبالتالي على قراراتها فيما يتعلق باستغلال الموارد، وكيفية اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة على اعتبارها جماعة مؤثرة تسعى لتحقيق مصالحها من خلال:

١. تخفيض أو تأجيل المدفوعات الضريبية.

٢. تطبيق التشريعات التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف السياسية.

٣. تخفيض تكاليف إنتاج المعلومات.

٤. وجود خطط حوافز ترتبط بالدخل المحاسبي.

ويرى الباحثان أن الإدارة باستخدامها الوسائل المذكورة تعمل على زيادة التدفقات النقدية للشركة مما يؤدي إلى زيادة أسعار أسهمها، وزيادة مباشرة في مكافآت وتعويضات المديرين، فالشركات كبيرة الحجم التي تتعرض لضغوط سياسية ورقابة حكومية زائدة تقوم باختيار الطرائق المحاسبية التي من شأنها تخفيض الأرباح، لأنه يترتب على التخفيض ما يلي:

١. انخفاض الضرائب.

٢. ضمان الحصول على قرارات حكومية مرغوبة.

٣. انخفاض الضغوط السياسية.

تعد دراسة واتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman) ركناً أساسياً في بلورة إطار للنظرية الوضعية بحيث تربط بين الممارسات المحاسبية وبين أهداف ممارستها في ظل قياسي كمي يعتمد على الاختبار، وحسب ما ورد في الدراسات نجد بأن هناك حوافز تدفع الإدارة لاستخدام وسائل لتمهيد دخلها من أجل منافعها وتنازل المساهمين فالمحافظة على مستوى الدخل ومعدلات نموه يؤدي إلى جعل سياسة توزيع الأرباح مستقرة.

قام بيدلمان (Beidleman, 1973) بدراسة مدى نجاح الشركات في تمهيد دخلها وخلص إلى أن

تمهيد الدخل يمثل قيام بعض المديرين بتقليل التغيرات

في مستوى الأرباح إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد وضع افتراضين للإدارة تحفزها لتمهيد أرباحها السنوية المعلنة وهي:

الافتراض الأول: الاستقرار بتدفق الأرباح يؤدي إلى الاستقرار بدفع حصص أرباح، مما يحفز مجلس الإدارة أن يضع أساساً لصياغة سياسة توزيع حصص الأرباح.

الافتراض الثاني: تعزيز الطبيعة الدورية للدخل المعلنة وذلك بهدف تخفيض الارتباط بين العوائد المتوقعة للشركة مع عوائد محافظ السوق.

ونستنتج مما ورد في الدراسات السابقة أن الهدف الأساسي لإدارة الأرباح هو العمل على المحافظة على مستوى الدخل ومعدلات نموه من أجل إظهار الأرباح أكثر استقراراً وثباتاً، وهذا يعطي انطباعاً عن انخفاض خطورة الاستثمار في الشركة وزيادة الثقة بالإدارة من قبل المساهمين والدائنين، وقد يكون عاملاً يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، واستقرار سياسة توزيع حصص الأرباح، وتخفيض الكلف السياسية وتعظيم منافع الإدارة.

ثانياً: مداخل تفسير ممارسات الإدارة في اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية

لقد حاول العديد من الباحثين تفسير ممارسات الإدارة ودوافعها باختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية البديلة منهم، سكوت (Scott, 2003, p 368) وشيبر (Shipper, 1989)، وواتس وزيرمان (Watts and Zimmerman, 1990)، وقد بينوا مدخلين لتفسير ممارسات الإدارة هما:

١- مدخل المعلومات Information Perspective

٢- مدخل التعاقدات Contracting Perspective

تبنت العديد من الأبحاث المحاسبية هذين المدخلين كأساس نظري للبحوث الميدانية، فمدخل المعلومات يركز على الأرقام المحاسبية المعلنة كمصدر رئيس للمعلومات إذ تساعد الأطراف المهتمة بعمل المنشأة، باتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة. إذ تستخدم المعلومات المحاسبية، كالأرباح، وحصص الأرباح، والتدفقات النقدية كمدخلات لنماذج تقييم من قبل مستخدميها، فالأرقام المحاسبية لها دور في إيصال المعلومات المتعلقة بتوقعات الإدارة للأرباح، والتدفقات النقدية المستقبلية، والتأثير في أسعار أسهم الشركات في الأسواق المالية، لذلك عند قيام الإدارة باختيار طرائق وسياسات محاسبية بديلة تعمل على إيصال معلومات خاصة بأداء الشركة عن الفترة المستقبلية إلى مستخدميها، مما يؤدي إلى تحسين قدرتهم التنبؤية بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل.

أما مدخل التعاقدات فينظر إلى الشركة على أنها ائتلاف لمجموعة من عقود الوكالة الصريحة والضمنية التي تتأثر بالمعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية، إن علاقة المالكين مع الإدارة، وعلاقة الإدارة مع العاملين والدائنين، والمستثمرين والسلطات الضريبية ما هي إلا علاقات مع الأطراف ذات المصلحة بالشركة، والإدارة عندما تتخذ قرار اختيار طريقة محاسبية، فهي تؤثر في الأرقام المحاسبية التي يعتمد عليها من قبل الأطراف المتعاقدة، لذلك يكون اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية من أجل تجنب الآثار السلبية المتوقعة من قبل الأطراف الأخرى. ولمزيد من التوضيح سوف يتم تناول هذين المدخلين.

المدخل الأول: مدخل المعلومات

تعد التقارير والقوائم المالية المعلنة المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال فترة مالية، وتشكل التقارير والقوائم المالية وملحقاتها أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ونظرا لأهمية المعلومات لمستخدميها اهتمت الجهات المهنية المعنية بضرورة توفير الإفصاح الكافي. إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المعدل عام ١٩٩٧ عرض القوائم المالية (Presentation of financial statements) بين أن الغرض من القوائم المالية ذات الغرض العام هو تزويد معلومات حول المركز المالي للمشروع والأداء والتدفقات النقدية بحيث تكون مفيدة على نطاق واسع من مستخدمي هذه المعلومات، من أجل مساعدتهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، وبين المعيار أن المعلومات يجب أن تقدم من خلال مجموعة متكاملة من القوائم المالية لتشمل (International Accounting standards, 2001, PP:90-122):

١- قائمة المركز المالي.

٢- قائمة الدخل.

٣- قائمة التدفقات النقدية.

٤- قائمة تبين:

- جميع التغيرات في حقوق الملكية، أو

- التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناجمة عن عمليات رأس المال من قبل الملاك

والتوزيعات على الملاك.

٥- السياسات المحاسبية والملاحظات التفسيرية.

وفيما يلي استعراض موجز لهذه القوائم وماهيتها ومحدداتها:

أولاً: قائمة المركز المالي Balance Sheet

هي عبارة عن قائمة تظهر الموارد المتاحة لدى المنشأة ومصادر تمويلها (الالتزامات وحقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة، وتعد الميزانية العمومية المصدر الرئيس للمعلومات المرتبطة في تقييم السيولة، والقدرة على الوفاء بالالتزاماتها، وتساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

محددات استخدام الميزانية العمومية

بالرغم من الفوائد المتعددة للميزانية يجب على مستخدمي القوائم المالية أن ينتبهوا إلى المحددات المتعلقة بها، التي تؤثر في قدرتها في تمثيل الواقع المالي الفعلي للشركة في وقت محدد، (دهمش، ١٩٩٥، ص. ٥٩)، (الخلايلة، ١٩٩٨، ص. ١٦)، (Kieso and Weygandt, 1995, PP-190-191)، ومن هذه المحددات:

١- لا تشمل الميزانية العمومية العديد من البنود ذات القيمة المالية التي تؤثر في قيمة المنشأة، ويصعب

قياسها بشكل موضوعي، ومن أمثلة ذلك:

- المهارات والخبرات المميزة للعاملين.
- سمعة الشركة.

٢- تبنى بعض الأرقام المحاسبية الواردة في الميزانية على التقديرات والحكم الشخصي، ومن أمثلة ذلك مجمع الاهتلاك للأصول طويلة الأجل الذي يعكس اهتلاك السنوات السابقة التي هي أرقام تقديرية مبنية على تقدير العمر الإنتاجي، وقيمة الأصل كخردة، بالإضافة إلى المخصصات المعتمدة أساساً على التقدير.

٣- لا تعكس الميزانية القيمة الحالية للأصول، حيث يتم التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ تاريخية، مما يؤدي مع مرور الزمن إلى حدوث فجوة ملموسة بين القيمة الدفترية للأصول والقيمة السوقية لها، مما يحفز الإدارة على تكوين احتياطات تحددتها بمعرفتها ويمكن أن لا تفصح عنها.

ثانياً: قائمة الدخل Income Statement

هي عبارة عن قائمة تبين ملخص الإيرادات ومصروفات المنشأة خلال فترة مالية واحدة. وتكمن أهميتها بمساعدتها المستثمرين، والمقرضين، والمهتمين بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة،

ويعد رقم الدخل المحاسبي من أكثر الأرقام المحاسبية أهمية لمستخدميها حيث يمثل مقياساً لمدى نجاح المنشأة وللحكم على كفاءة الإدارة وقد بين شرويدر (Schroeder, 2001. pp: 61) أن التقرير عن الدخل يساعد المجتمع الاقتصادي في عدة أوجه:

- ١- يستخدم الدخل كأحد النماذج الرئيسة لاحتساب الضريبة.
  - ٢- يستخدم لقياس مدى نجاح العمليات التشغيلية للمنشأة.
  - ٣- يستخدم كمقياس لتحديد مدى توافر حصص أرباح الأسهم.
  - ٤- يستخدم من قبل السلطات الحكومية للاسترشاد به في تحديد معدلات الضريبة.
  - ٥- يستخدم من قبل الأوصياء (trustees) على الشركة، لإرشادهم إلى توزيع الدخل على الأطراف المستفيدة.
  - ٦- يستخدم في توجيه الإدارة في إدارة شؤون المنشأة.
- محددات قائمة الدخل:

يجب على مستخدمي القوائم المالية إدراك أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل التي تحد من الفوائد المرجوة منها (دهمش، ١٩٩٥، ص. ٥٩)، (الخلايلة، ١٩٩٨، ص. ١٦)، (Kieso and Weygandt, 1995, PP-138-139)، ومن هذه المحددات:

- ١- الربح الوارد في قائمة الدخل لا يشمل كافة العوامل التي أثرت أو تؤثر في وضع المنشأة خلال الفترة المالية، مثال ذلك لا يعكس الزيادة التي طرأت على قيمة الأصل الثابت في السوق، نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار.
- ٢- تتأثر أرقام الدخل بالطرائق والسياسات المحاسبية المطبقة، فهناك العديد من المسائل المحاسبية تعالج بطرائق مختلفة مثل طرائق تقييم المخزون، وطرائق احتساب الاهتلاك.
- ٣- بعض مفردات قائمة الدخل يتم قياسها بالاعتماد على الحكم الشخصي، مثل تقدير العمر الافتراضي للأصل الثابت.

#### ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement

وهي قائمة تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة معينة، فالهدف الأساسي لها هو توفير معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة، أما الهدف الثانوي يتمثل بتوافر معلومات حول الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة.

إن المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى وحسب رأي مجلس المحاسبية الأمريكية FASB في النشرة رقم (١) يجب أن تحتوي على معلومات حول ما يلي: (دهمش، ١٩٩٦، ص ٧-٩).

- ١- قدرة المنشأة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
  - ٢- قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ودفع حصص أرباح.
  - ٣- بيان أسباب الاختلاف ما بين صافي الدخل، وصافي التدفقات النقدية المتعلقة بهذا الدخل.
  - ٤- آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.
- رابعاً: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

هي عبارة عن قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية بين تاريخ بداية الفترة المالية وتاريخ نهاية الفترة المالية، إذ تعكس الزيادة أو الانخفاض في صافي الأصول خلال الفترة، وتشمل كافة التغيرات غير تلك الناجمة عن عمليات رأس المال من قبل الملاك والتوزيعات على الملاك، وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) في الفقرة (٨٦) ما يلي:

- يجب على المشروع أن يعرض قائمة مستقلة ومنفصلة عن قوائمه المالية، تبين:
- أ- صافي الربح والخسارة للفترة المالية.
  - ب- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو المكاسب أو الخسارة التي يعترف بها مباشرة في حقوق الملكية، والمجموع الكلي لهذه البنود كما هو مطلوب من قبل معايير أخرى.
  - ج- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الجوهرية التي يتعامل معها بموجب المعالجة وفقاً للمعايير الإرشادية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٨).

خامساً: السياسات المحاسبية و الملاحظات التفسيرية:

تعد الإيضاحات المرفقة جزءاً من القوائم المالية لها أهميتها في مساعدة الأطراف المهتمة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات الواردة في القوائم المالية، إذ توضح التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية الدولية وأسس القياس المتبعة والسياسات المحاسبية المطبقة، فالإدارة يجب أن تأخذ باعتبارها عند وضع التقرير ما إذا كان الإفصاح عن سياسة محاسبية يساعد مستخدميها بتفهم الطريقة التي بموجبها عكست الأحداث والعمليات في الأداء والمركز المالي، ومن السياسات التي يمكن للمشروع الإفصاح عنها:

- الاعتراف بالإيراد.

- السياسة المتبعة في حساب الاهتلاك للأصول الثابتة.
- سياسة رسملة تكاليف الإقراض.
- سياسة عقود التشييد طويلة الأجل.
- سياسة معالجة تكاليف البحث والتطوير.
- سياسة ترجمة العملات الأجنبية.
- سياسة تقييم المخزون.
- سياسة المخصصات.

يهتم مستخدمو القوائم المالية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكي تكون مفيدة لمستخدميها، حددت معايير المحاسبية الدولية (IAS, 2001, PP:60-64) خصائص نوعية أساسية للمعلومات المحاسبية وهي كما يلي:

Understandability	١.قابلية الفهم
Relevance	٢.الملاءمة
Reliability	٣.الموثوقية
Comparability	٤. قابلية المقارنة

#### ١.قابلية الفهم Understandability

تفترض هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة للأشخاص الذين يمتلكون المعرفة المعقولة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، حتى يستطيعوا إدراك محتواها ودلالاتها.

#### ٢.الملاءمة Relevance

تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة لمستخدميها إذا استطاعت أن تؤثر بقرار مستخدم المعلومات، والتأثير فيه بتقييمه للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو إذا استطاعت أن تصحح تقييمه وزيادة قدرته على التنبؤ بالأحداث.

#### ٣.الموثوقية Reliability

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها

يجب أن تكون صادقة ويعول عليها وخالية من التحيز والخطأ وقابلة للتحقق، بحيث تمثل عرضاً أميناً وصادقاً للمعلومات المحاسبية. وقد تكون المعلومة المحاسبية ملاءمة، لكنها لا يعول عليها مما يؤدي إلى تضليل مستخدميها، فالأرقام المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية يجب أن تتوافق مع الأحداث التي تمثل هذه الأرقام بحيث تكون واقعية وحقيقية وتعرض بشكل يخدم أغراضاً عامة لا خاصة.

#### ٤. قابلية المقارنة Comparability

حتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر فائدة، يجب أن يتمكن مستخدموها من إجراء مقارنات بين المنشآت المشابهة لها، أي يجب إعداد القوائم المالية على أساس مقارن لتحديد وتقييم نمو الشركة ووضعها المالي وأداء عملها، وحتى يتم تقييم حقيقي بين الشركات يجب أن تعد التقارير على أساس ثابت في المعالجات المحاسبية للأحداث المحاسبية من فتره لأخرى، أي يجب استخدام الطرائق والسياسات المحاسبية في السنة الحالية كما كانت في السنة السابقة.

وقد بين بلخاوي (Belkaoui, 2004, p: 185) أن الخصائص النوعية للمعلومات الصادرة من مجلس

المعايير المحاسبية (FASB) توفر للإدارة معايير للاختيار بين:

١. البدائل المحاسبية وطرائق التقدير.

٢. متطلبات الإفصاح.

إن مدخل المعلومات ينظر لإدارة الأرباح وسيلة لتحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية، من خلال إيصال معلومات عن توقعات الإدارة للأرباح المستقبلية للشركة، للتأثير في القيمة السوقية لأسهم الشركة، وإن اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية يأتي على أساس قدرتها على توفير معلومات أكثر ملاءمة لتعظيم منفعة الإدارة أو من أجل تعظيم القيمة السوقية لأسهم الشركة (Scott, 2003, p. 368).

ويرى واتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman, 1990) أن مدخل المعلومات يركز بشكل أساسي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، من أجل تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأرباح والتدفقات المستقبلية بحيث تستخدم كمدخلات لنماذج تقييم لفحص العلاقة ما بين الإفصاحات وأسعار الأسهم والعوائد، وهذا ما أكده بارن وآخرون (Barene, et al., 1976) ذلك أن تدخل الإدارة بهدف تهيئ دخلها من خلال استخدام طرائق محاسبية بديلة ما هو إلا وسيلة لتحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية، وأن المديرين يضمنون توقعاتهم عن الأرباح المستقبلية من خلال الأرقام المحاسبية.

إن الأرقام المحاسبية بوجه عام فيها مضمون معلوماتي يؤثر في عوائد الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، وفي أسعار أسهمها، فالمستخدمون الحاليون والمتوقعون يهتمون بمضمون التقارير والقوائم المالية لتساعد في اتخاذ قراراتهم المتعلقة إما بالاحتفاظ بالأسهم، وأما بيعها، أو زيادتها، أو محاسبة الإدارة (غرايبة، وجعفر، ١٩٨٨). إن المحتوى المعلوماتي لأرقام الدخل المحاسبي تكون أكثر ملاءمة وموثوقية عندما تكون الإدارة هي المالكة للوحدة الاقتصادية و يكون هناك تطابق وتماثل بين الأحداث الاقتصادية والأرقام الممثلة لها (Gabrielsen, et al., 2002).

وفي هذا السياق وضح بارتوف وبوندر (Bartov and Bonder, 1996) أن الشركات التي لا يديرها مالكوها تكون الأرقام المحاسبية فيها عرضة للتلاعب من قبل الإدارة، فهي تختار طرائق وسياسات محاسبية بديلة، تؤثر من خلالها في الأرقام المحاسبية، ولا تعكس الأحداث الاقتصادية الحقيقية الممثلة لها أي يكون هناك عدم تماثل بالمعلومات (Information Asymmetry) وذلك من أجل تعظيم منافع الإدارة وزيادة القيمة السوقية للشركة.

ويرى شيبير (Schipper, 1989) أن إدارة الأرباح من منظور معلوماتي كالتمييز بين الدخل المحاسبي والاقتصادي، فالدخل الاقتصادي يمثل الدخل الحقيقي للأحداث الاقتصادية الناتج عن جهد إنتاجي فعلي، بينما أرقام الدخل المحاسبي تؤثر فيها الإدارة بشكل مقصود ولا تعكس الوضع التشغيلي للشركة، بهدف الحصول على مكاسب خاصة من خلال ممارستها باختيار طرائق محاسبية بديلة، ولا يترتب عليها بذل جهد إنتاجي حقيقي، وعند استخدام الدخل الاقتصادي معياراً مرجعياً (Benchmark) للتقييم، فإنه قد يتسبب بتشويش (Noise) للإدارة وردود فعل من ناحيتها.

إن الأسواق المالية الكفؤة تتعزز كفاءتها بالتوسع بالإفصاح في التقارير والقوائم المالية، وزيادة الشفافية، والوضوح بالمعلومات، وملاءمتها لمستخدميها، وتعد القوائم المالية العنصر الأساسي الذي يعتمد عليها باتخاذ القرارات، فهي تساعد المستثمرين في تكوين محافظ الأوراق المالية التي تعكس ميولهم تجاه المخاطر، والعائد يساعدهم على تعديل توقعاتهم عن عوائد استثماراتهم ودرجات المخاطرة المحيطة بها مما يكون له أكبر الأثر في أسعار تلك الاستثمارات وحجم التعامل (السيد، ١٩٩٣).

إن التوسع في الإفصاح في التقارير والقوائم المالية، يساهم في توفير معلومات إضافية أكثر فائدة لمستخدميها لتحسين قدرتهم على التنبؤ بالربحية المستقبلية للشركة،

هذا التوسع ينتج عنه تكاليف، وقد يؤثر سلباً في الوضع التنافسي للشركة في سوق الإنتاج عند قيام المنافسين باستغلال المعلومات المنشورة بالتقارير والقوائم المالية لكشف أسرار الشركة، إذ إن التوسع بالإفصاح يمثل عملية مفاضلة بين جانبيين هما: توفير معلومات ملائمة، وكلف ناتجة عن هذا التوسع، فالمديرون أمام أمرين: إما توفير معلومات صحيحة ذات شفافية عالية تساعد الأسواق المالية في تحديد القيمة السوقية الصحيحة لأسهم الشركة، وأما الاحتفاظ بالمعلومات لنفسها لتحسين وضعها التنافسي في سوق الإنتاج، لذلك فإن إدارة الأرباح من منظور مدخل المعلومات تستخدم المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية بدلاً عن التوسع في الإفصاح (Healy and Palepu, 1193). ويؤكد أريا أيضاً (Arya, et al., 2003) أن ممارسات الإدارة في إدارة أرباحها تقلل من الشفافية ووضوح الأرقام المحاسبية، وإذ هناك معلومات متعددة وأشخاص متعددون ولا أحد يعرف كل شيء.

وفي هذا السياق بين ( حمد الله، ١٩٨٧) أن الإدارة تختار الطرائق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تعظيم منافعها المتوقعة، فإذا كانت منفعتها تعتمد على القيمة السوقية للأسهم فإنها تختار الطرائق المحاسبية التي تؤثر في القيمة السوقية للأسهم.

إن اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية يأتي على أساس قدرتها على توفير معلومات أكثر ملاءمة عن الأرباح المستقبلية من خلال إيصال توقعات الإدارة للربحية المستقبلية، والطلب على ممارسة إدارة الأرباح قد يكون من قبل المساهمين ويتعلق ذلك بطليين: داخلي وخارجي، فالطلب الداخلي لإدارة الأرباح يهدف إلى تقليل التكاليف المتوقعة في العمل، ويتم ذلك من خلال إنشاء عقود حوافز مع الإدارة مما يكون له تأثير إيجابي في أداء الإدارة، بحيث تقل الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط له، مما يدفع الإدارة إلى اختيار طرائق العمل الصحيحة لإنجازه. أما الطلب الخارجي لإدارة الأرباح فينشأ لرغبة المساهمين الحاليين في تحسين صورة الشركة أمام المستثمرين المتوقعين، بهدف المحافظة على القيمة السوقية للأسهم وزيادتها، وتحسين الوضع التعاقدى مع الأطراف الخارجية الأخرى كالموردين والمقرضين (DYE, 1988).

إن اهتمام الإدارة بتحسين قيمة الشركة المتمثلة بأسعار أسهمها في الأسواق المالية من الممكن أن يدفعها للمحافظة على استقرار دخلها ومعدلات نموها بهدف تحسين القيمة المتوقعة لعوائد الاستثمار في الشركة، وتقليل المخاطرة، فالمحللون الماليون والمستثمرون عند تقديرهم للاتجاهات المستقبلية للدخل أو تقدير العوائد المتوقعة لاستثماراتهم ينظرون لتقلبات الدخل لسلسلة زمنية بحيث تعطيهم مؤشر للمخاطرة المرتبطة بأرقام الدخل، لذلك تسعى إدارة الشركات من خلال ما تسمح به المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية على استقرار السلسلة التاريخية لأرقام الدخل المعلن ومعدلات نموها.

ويرى ديوتا وجيقلر (Dutta and Gigler, 2002) أن إدارة الشركة إذا طلب منها من قبل المستثمرين أن تعلن عن توقعاتها للأرباح المستقبلية للشركة، فإنها تفصح عما لديها من معلومات حول المستقبل بشكل صريح في التقارير والقوائم المالية، مما يجعلها تبذل جهداً حقيقياً لتحقيق الأرباح الفعلية، وهذا ما يحول دون استخدام الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤثر في أرقام الدخل المحاسبي دون أن يصاحبها إنتاج فعلي.

نستنتج مما سبق بأن مدخل المعلومات يركز على دور الإدارة في إيصال المعلومات الأكثر ملاءمة لمستخدميها للاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار، وإجراء التوقعات المستقبلية المرتبطة بالشركة، فالإدارة تسعى إلى الحفاظ على مستوى الدخل ومعدلات نموه على المدى الطويل، فينظر لإدارة الأرباح بصفتها وسيلة لتحسين قدرة الأرقام المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية على التنبؤ بالربحية المستقبلية من خلال إيصال معلوماتها الخاصة عن الأرباح المستقبلية إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ويمكن القول إن مدخل المعلومات يهدف إلى خلق انطباع لدى المستخدمين عن توقعات الإدارة للأرباح المستقبلية، وينظر لإدارة الأرباح بديلاً للتوسع بالإفصاح المحاسبي، بحيث يجنب الشركة الآثار السلبية التي يمكن أن تؤثر في الشركة إذا وصلت هذه المعلومات إلى المنافسين، لأنها تكشف عن معلومات خاصة في الشركة، مما يؤثر في موقعها التنافسي في عملية اتخاذ القرار، فعندما تلاحظ الإدارة أن مستوى الدخل الفعلي في السنة الحالية أعلى مما كان متوقعاً له تختار الطرائق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيضه إلى المستوى المتوقع، والعكس صحيح. وتفترض الإدارة أن الأسواق المالية تستجيب للمعلومات التي تتوافر لها، فمدخل المعلومات لا يهتم بالأرقام المحاسبية كأرقام مجردة، إنما يهتم بقدرتها على توفير معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين في مجال التنبؤ بالأرباح المستقبلية وعوائد الأسهم، لذلك يركز مدخل المعلومات على البعد المستقبلي لعمليات قياس الدخل، فالإدارة تسعى إلى إظهار مستوى الدخل ومعدلات نموه بشكل مستقر، فهي تركز على المدى الطويل وليس فقط على الفترة الحالية، فهي تعكس توقعاتها عن مستقبل الشركة، وقد يكون ذلك غير ممثل للوضع الحقيقي لأدائها الفعلي.

المدخل الثاني: مدخل التعاقدات

تعد التعاقدات الأساس في تفسير دوافع الإدارة وممارستها في إدارة الأرباح وينظر للوحدة الاقتصادية وفق هذا المدخل بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح فيها،

و تخلق هذه العقود حقوقاً محددة لكل طرف من الأطراف ذات المصلحة في الوحدة الاقتصادية، فمدخل التعاقدات قائم على نظرية الوكالة أي علاقة (الموكل- بالوكيل)، ويستند للنظرية الوضعية بتفسير ممارسات الإدارة تجاه الدوافع التي ترتبط ببيئة الوحدة الاقتصادية. إن النظرية الوضعية تفسر القيود والمحددات المفروضة على الإدارة من جانب الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية في عملية اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية بمصالح الإدارة التي يجب تحفيزها باستمرار، لتحقيق مصلحة الوحدة الاقتصادية ككل.

ويؤكد (بدوي وعثمان، ٢٠٠٠، ص ٥٥-٥٦) أن مدخل التعاقدات ينظر للوحدة الاقتصادية باعتبارها اختياراً لتشكيلة المدخلات والمخرجات التي تتضمن مجموعة من العلاقات التعاقدية المنظمة، فاختيار الإدارة لطرائق وسياسات محاسبية في ظل ما تسمح به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يكون بمثابة الممارسة الفعلية لتفضيلاتها التي تميل إلى اختيار الطرائق المحاسبية التي تحقق أفضل تشكيلة لعوامل الإنتاج.

وفي هذا السياق بين بلخاوي (Belkaoui, 2004, pp: 446-447) إن مدخل التعاقدات يفرض على المديرين والمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية أن يتصرفوا بعقلانية ويسعوا لتعظيم منافعهم. وعندما تختار الإدارة طريقة محاسبية فهي تسعى لتعظيم منفعتها، ويكون ذلك من خلال مقارنة تكاليف ومنافع الطرائق المحاسبية البديلة الأخرى المسموح بها، وقد بين بلخاوي أن هناك تكاليف للعقود تكون على شكل:

١. تكاليف عمليات Transaction Costs
٢. تكاليف وكالة Agency Costs
٣. تكاليف إنتاج المعلومات Information Costs
٤. تكاليف إعادة التفاوض Renegotiation Costs
٥. تكاليف إفلاس Bankruptcy Costs

إن تكاليف العقود تبرز في كل من عمليات السوق، والعمليات داخل المنشأة، والعمليات المرتبطة بالتشريعات السياسية، إن الأطراف ذات المصلحة بالمنشأة تضم كافة الأطراف الداخليين والخارجيين، فالداخليون يمثلون الإدارة والموظفين، والخارجيون يمثلون المستثمرين والدائنين والعملاء... إلخ، إن العقود التي تعتمد على الأرقام المحاسبية لا يكون تأثيرها في كافة الأطراف بالمستوى نفسه، فالمدبرون لديهم التأثير في الأرقام المحاسبية من خلال اختيارهم للطرائق والسياسات المحاسبية،

ويكون لديهم المعرفة بالأثر من تطبيق الطرائق المحاسبية على الأطراف المتعاقدة. تكمن مصلحة كل طرف بزيادة ثروته ومنافعه، لذلك لكي تحدد الأطراف ذات المصلحة في الوحدة الاقتصادية من ممارسات الإدارة، فإنهم يرتبون عقوداً معها قبل اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية، ويطلق على هذا الإجراء (Ex ante)، ويكون الهدف من ذلك تعظيم قيمة المنشأة وزيادة ثروتهم، أما في حال عدم إبرام عقود مع الإدارة فإنها تختار الطرائق والسياسات المحاسبية التي تحقق مصالحها، فإذا أدت نتيجة تطبيقها إلى زيادة في ثروة الأطراف ذوي العلاقة أو خفضت النفقات على بعض الأطراف الأخرى، فهي بذلك تكون قد حققت مزايا ما بعد التطبيق (Advantage Ex Post)، ويوصف سلوك الإدارة في هذه الحالة بأنه سلوك انتهازي في ممارساتها (Watts and Zimmerman, 1990).

على ضوء العلاقة بين الوكيل والموكل التي تربط الإدارة بالمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة بالشركة، يقوم المساهمون بتفويض المديرين بإدارة الوحدة الاقتصادية لأنهم يملكون الخبرة والمهارة بإدارة الشركة، ويلزم هذه العلاقة التعاقدية تضارب بالمصالح بين المساهمين والإدارة. فالإدارة تسعى لتعظيم منفعتها، لذلك فهي تختار الطرائق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح، خاصة عندما تكون خطط حوافز المديرين مرتبطة بالأرباح (Schroeder, et al., 2001, pp 48-49).

إن التعاقدات تنشأ لتقليل التكاليف المترتبة على متابعة الموكل لتصرفات وممارسات الوكيل، من خلال الاعتماد على الأرقام المحاسبية في تحديد التعاقدات اللازمة ومدى إيفائه بالتزاماته التعاقدية، لذلك تلعب المعلومات المحاسبية الناتجة عن اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية دوراً رئيساً في خلق مشاكل الوكالة وما يترتب عليها من تكاليف، ويمكن تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية ونظرية تكلفة الوكالة عن طريق نموذج الدوائر الخمسة على النحو التالي (الصادق، ١٩٩١)<sup>(١)</sup>:

١. الدائرة الأولى: تمثل علاقة الوكالة بين الموكل والوكيل، ويتم تنظيم هذه العلاقة عن طريق بعض القوانين الخاصة.

٢. الدائرة الثانية: تمثل اختلاف دالة هدف الموكل عن دالة هدف الوكيل.

٣. الدائرة الثالثة: تمثل مشكلة عدم تماثل المعلومات لدى كل من الموكل والوكيل على أساس أن الوكيل غالباً ما يكون شخصاً مهنيّاً متخصصاً، يمتلك العلم والخبرة في تخصصه، أما الموكل فقد لا تتوافر لديه نوعية و خبرة وعلم الوكيل، مما يترتب عليه تحمله تكاليف مراقبة الوكيل.

(١) نقلاً عن (صالح، ٢٠٠٣، ص ص: ٤٩١ - ٤٩٢)

٤. الدائرة الرابعة: تمثل ما يتوقعه الموكل من قيام الوكيل بأداء عمله وفقاً لمستوى أداء الرجل المعتاد، ونظراً لاختلاف الهدف بينهما فإن الوكيل قد لا يقوم بعمله وفقاً لما يتوقعه الموكل، مما يترتب عليه تحمل تكاليف تعيين مدقق الحسابات.

٥. الدائرة الخامسة: تمثل مشكلة الخطر الخلفي (Moral Hazard Problem) التي تنشأ، نتيجة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي يستطيع الوكيل بما لديه من معلومات داخلية تحقيق دالة هدفه دون أدائه لعمله بمستوى الأداء الذي يتوقعه الموكل.

مما سبق يتضح أن الوحدة الاقتصادية وفقاً لمدخل التعاقدات، تمثل ائتلاً لأصحاب الحقوق القائمة على عقود صريحة وعقود ضمنية معتمداً على الأرقام المحاسبية التي ينظر لها بأنها تهدف لتقليل حدة التعارض بالمصالح بين الأطراف ذات العلاقة، وينشأ هذا التعارض نتيجة لرغبة كل طرف بتعظيم منفعته الخاصة، وقد يتخذ قرارات من شأنها التأثير والإضرار في مصالح الآخرين، وإن اختيار الإدارة لطرائق وسياسات محاسبية ينظر إليه كرد فعل من قبلها لمجموعة من العلاقات التعاقدية ووسيلة للتهرب من إيفائها بالتزاماتها، لذلك فإن مدخل التعاقدات ينظر إلى سلوك الإدارة في إدارة أرباحها بالسلوك الانتهازي في اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية لمعرفتها المسبقة بتأثيرها في مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

ثالثاً: دوافع الإدارة لإدارة الأرباح

من خلال استعراضنا للمداخل المفسرة لسلوك الإدارة باستغلالها المرنة المتاحة بالمبادئ المحاسبية المقبولة ال (GAAP) في اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة، بين العديد من الدراسات دوافع الإدارة في تبنيها الطرائق المحاسبية مثل دراسة هيبورث (Hepworth, 1953)، وواتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman , 1990)، وهيلي وويلين (Healy and Whalen , 1999)، وفيلد وآخرون (Field, et al., 2001)، وسكوت (Scott, 2003)، حيث أوضحوا أن دوافع الإدارة تنعكس بالأرقام المحاسبية التي تؤثر في الأطراف ذات المصلحة بالوحدة الاقتصادية وتتلخص الدوافع كما يلي:

أولاً: دوافع تعاقدية.

ثانياً: دوافع تشريعية وسياسية.

ثالثاً: دوافع ضريبية.

رابعاً: دوافع السوق المالي.

ولتفسير وتوضيح دور هذه الدوافع في ممارسات الإدارة في اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية سيتم مناقشة كل منها منفردة لتوضيحها.

#### أولاً: دوافع تعاقدية Contractual Incentive

يتصف مستخدمو التقارير والقوائم المالية بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، وفي ظل وجود مصالح متضاربة بين الإدارة والمساهمين والدائنين تسعى الإدارة لاتخاذ قرارات من شأنها تعظيم منفعتها على حساب المنافع المتوقعة لحملة الأسهم، وكذلك حملة الأسهم يكون لديهم الدافع لاتخاذ القرارات التي قد لا تكون مجال اهتمام الدائنين، ويترتب على وجود هذا التعارض في المصالح تكاليف تعاقدية متعددة، كتكاليف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتأمين مصالح المساهمين، وتكاليف الإجراءات التي يقوم بها المساهمون للرقابة على عمل الإدارة، والتكاليف التي قد تنشأ من تخفيض في قيمة المنشأة نتيجة الآثار السلبية للقرارات الإدارية، لذلك يتم اللجوء للعقود من أجل تخفيض الآثار السلبية للتضارب بالمصالح ما بين الإدارة والمساهمين، والإدارة والدائنين، والإدارة الموظفين..... إلخ (صالح، ٢٠٠٣). وفيما يلي أهم العقود:

#### ١. عقود خطط حوافز الإدارة Bonus Schemes

إن خطط حوافز الإدارة وجدت لترتبط ما بين مصلحة الإدارة المتمثلة بتعظيم منافعها الشخصية، كالمكافآت النقدية، وزيادة الأجور، والأمان الوظيفي، وزيادة العائد من الأسهم الاختيارية، ومصلحة المساهمين المتمثلة بتعظيم قيمة المنشأة، من خلال تحسين أسعار أسهمها في السوق المالي، وتعظيم العوائد على استثمارات المساهمين. إن وجود حوافز اقتصادية لدى مديري الشركات ترتبط بما تحققه المنشأة من أرباح تدفع الإدارة لاختيار الطرائق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح المعلنة بهدف تحسين مقاييس الأداء وزيادة حوافزها الإدارية.

تعد الإدارة ومالكو الشركة العنصرين الأساسيين فيها، فالمالكون لديهم القدرة على التأثير في

الإدارة من خلال إيجاد خطط تعويض ومكافآت للإدارة

وذلك بهدف التوفيق بين مصالح الإدارة والمالكين، والإدارة توازن ما بين مصالحها ومصالح المالكين عند ممارستها لإدارة الأرباح عند اقتراب السنة المالية من نهايتها، فإذا ظهرت الأرباح أقل من المتوقع فإن الإدارة تركز على مصالحها وتتخذ إجراءات لزيادة الأرباح خلال الفترة المتبقية من السنة للوصول إلى مستوى الأرباح المعتاد، أما إذا كانت الأرباح أكبر من الأرباح المتوقعة عند اقتراب السنة المالية من نهايتها، فإن الإدارة تقوم بإجراءات لتخفيض الأرباح إلى المستوى المعتاد (Lambert, 1984).

ويؤكد ريتينجا وآخرون (Reitenja, et al., 2002) أن المنشآت التي يكون لديها خطط حوافز إدارية مشروطة بالوصول إلى الأرباح المستهدفة (Earnings Targets) تدفع الإدارة إلى استخدام المستحقات الاختيارية الناجمة عن اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية أكثر من المنشآت التي لا يوجد فيها خطط حوافز إدارية. وفي هذا السياق يؤكد بلسم (Balsam , 1998) إن المديرين يستطيعون زيادة منافعهم من خلال زيادة المستحقات الاختيارية، عندما يكون ارتباط ما بين خطط حوافز الإدارة والدخل المحاسبي المعلن مما يدفع الإدارة إلى زيادة دخلها المعلن لتعظيم منفعتها وذلك من خلال اختيار طرائق وسياسات محاسبية من شأنها زيادة المستحقات الاختيارية.

ويرى إمانويل (Emanuel, et al., 2003) أن الأرباح المحاسبية مقياس كفاء (Efficient) لأداء عمل المنشأة، ولها دور مهم بتحديد الحوافز والعقوبات. إن وجود خطط حوافز مرتبطة بالأرباح المحاسبية يحفز الإدارة بفاعلية لتحقيق مصالحها ومصالح المساهمين، مما يؤدي لممارسة سلوكها الانتهازي باختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية للتأثير في الدخل المحاسبي دون أن يصاحب ذلك إنتاج فعلي، فالأرباح مقياس جيد للتدفقات النقدية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية فكلما كانت الأرباح عالية فإنها تؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة وتزيد أيضاً من تعويضات المديرين.

إن وجود خطة للحوافز الإدارية تعتمد على الدخل المحاسبي يدفع الإدارة إلى زيادة الدخل المعلن للشركة بهدف تعظيم منافعها المرتبطة بها، وهي تتجنب المساءلة التي قد تتعرض لها في حال إخفاقها بزيادة الدخل المحاسبي مما يحفزها إلى تحسين مقاييس الأداء بالشكل الذي يعطي صورة جيدة عن أدائها، لذلك تستخدم الإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة دخلها المعلن، إذ يختار المديرون الطرائق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل المحاسبي في الفترة الجارية، وهذا ما يطلق عليه فرضية خطط الحوافز (Bonus plan hypothesis) التي حددت من قبل الباحثين واتس وزيرمان (Watts and Zimmerman, 1990).

يتبين أن الفرضية ركزت على ميول الإدارة لاختيار الطرائق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة دخل الفترة الحالية وربطها بخطة حوافز الإدارة مما يحفزها إلى مناقلة أرباح الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية. فسلوك الإدارة في هذا المجال يعتمد بشكل كبير على طبيعة خطة الحوافز المعتمدة من قبل المنشأة والقيود المفروضة عليها.

حاول هيلي (Healy, 1985) تفسير سلوك الإدارة باختياراتها الطرائق والسياسات المحاسبية والتوسع بفرضية خطط حوافز الإدارة، والتنبؤ بنوع إدارة الأرباح المطبق من قبل المديرين، وقد خلص إلى الاستنتاج التالي: عندما تحقق الشركة دخلاً يقل عن الحد الأدنى المحدد في خطة حوافز الإدارة، تميل الإدارة إلى تقليل الدخل المعلن بالفترة الحالية وذلك لعدم وجود خطط حوافز تتسلمها في الفترة الحالية، مما يدفعها إلى تحسين احتمال حصولها على الحوافز في الفترة التالية، وعندما تحقق الشركة دخلاً يزيد عن الحد الأعلى للدخل المحدد بخطط حوافز الإدارة، فإن الإدارة تميل إلى تقليل الدخل المعلن للشركة حتى تصل إلى الحد الأعلى، لأن أي زيادة عن هذا الحد لا يترتب عليها حوافز تتسلمها الإدارة، لذلك، تقع خطط حوافز الإدارة ما بين الحد الأدنى والأعلى، فإذا كان الدخل بين الحدين تسعى الإدارة إلى تعظيمه للوصول إلى الحد الأعلى من أجل تعظيم منافعها.

وفي هذا السياق أشار موسس (Moses, 1987) إلى وجود خطط حوافز للإدارة ترتبط بالدخل المحاسبي يدفعها للالتزام بالمحافظة على دخل الشركة وتعزيزه، معلقاً بذلك على دراسة هيلي (Healy, 1985) السابقة، وقد بين أن دوافع الإدارة في تعظيم منافعها من خلال زيادة الدخل يختلف باختلاف مستوى الدخل وذلك للأسباب التالية:

- ١- إذا كان مستوى الدخل أعلى من الحد الأعلى لخطة الحوافز فإن أي زيادة بالدخل لا يصاحبها زيادة بالحوافز، وعليه فإن الإدارة تلجأ إلى تخفيض الدخل بالفترة الحالية ليكون ادخاراً لها للفترة المستقبلية.
- ٢- إذا كان مستوى الدخل مرتفعاً فإنه يؤدي إلى زيادة الضرائب ويقلل المنفعة الحدية للحوافز وربما يقلل من دوافع الإدارة لزيادة الدخل بالمستقبل.
- ٣- إذا ارتبطت خطة الحوافز بدخل الفترة الحالية المرتفع معياراً (Benchmark) لدفع الحوافز، فإن الإدارة يكون لديها الدافع لتجنب وضع معيار من الصعب تحقيقه بالمستقبل، فالدخل المنخفض يبدد حصولها على حوافز، والدخل المرتفع تتجنبه لأنه قد يستخدم معياراً لحساب الحوافز.

وقد خلص موسس (Moses) إلى أن الإدارة تعمل على تخفيض دخلها إذا كان مستواه مرتفعاً، وتعمل على زيادته إذا كان منخفضاً، لذلك أخذ موسس (Moses) تأثير العوامل الأخرى المؤثرة في اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية، كالضرائب، والمعيير المتبع أساساً لاحتساب الحوافز الإدارية.

أما جويل وثيركر (Goel and Thaker, 2003) فقد أشارا إلى أن الشركة التي يكون لديها خطط حوافز ترتبط بخطط طويلة الأمد يكون لديها احتمالات أكبر لإدارة الأرباح والعمل على تمهيد دخلها والمحافظة على مستويات نموه من خلال اختيار طرائق وسياسات محاسبية بديله مقارنة مع الشركات التي لا تكون لديها خطط حوافز قصيرة الأجل.

مما سبق نجد أن المساهمين عندما يعقدون خطط حوافز للإدارة ترتبط بالدخل المحاسبي المعلن، فإنهم يفوضون الإدارة باتخاذ القرارات وإدارة موارد الشركة مما يعطي حافزاً لها أن تختار الطرائق والسياسات المحاسبية التي من شأنها أن تعظم منفعتها الذاتية المتمثلة بزيادة ثروتها الشخصية، والأمان الوظيفي لها، وتجنبها للمساءلة عن تقصيرها. فاستقرار الدخل والمحافظة على مستويات نموه يعزز ثقة الأطراف ذات المصلحة بالشركة تجاه الإدارة ويقلل احتمالية التخلي عنها، فالنمو بالدخل يجب أن يكون حقيقياً ناتجاً عن العمليات الإنتاجية وليس ناتجاً عن تطبيق طرائق محاسبية بديلة، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الأخرى كالضرائب، والكلف السياسية، والمطالبات العمالية بدفع الأجور عند زيادة مستويات الدخل بشكل مرتفع، إن وجود خطة حوافز قد يساهم في تفسير سلوك الإدارة الانتهازي في إدارة الأرباح.

## ٢. عقود المديونية Debt Contracts

تعد عقود المديونية من العقود التي تعتمد على الأرقام المحاسبية بشكل مباشر، فالجهات المقرضة تعمل على تقييم مستوى ربحية الشركة المقترضة وقدرتها لإيفاء التزاماتها، وقد تحدد شروطاً مسبقة لمنح الائتمان، كعدم السماح بإصدار سندات جديدة، أو توزيع أرباح على مساهميها، أو الاندماج مع شركات أخرى إذا زادت نسبة الالتزامات للشركة المقترضة منسوبة إلى حقوق الملكية عن حد معين، لذلك تختار إدارة الشركة المقترضة الطرائق والسياسات المحاسبية التي تعظم منفعتها ومنفعة حملة الأسهم دون انتهاك شروط عقد المديونية، فالشركات التي تكون فيها نسبة المديونية (الديون/حقوق الملكية) مرتفعة تميل أكثر من غيرها إلى اختيار طرائق محاسبية

تؤدي إلى زيادة الأرباح (حمد الله، ١٩٨٧). إن فرضية نسبة المديونية (الديون/ الحقوق) التي حددها واتس وزيمرمان (Watts and Zimmerman, 1990) تحفز إدارة الشركة إلى اختيار طرائق وسياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة الدخل المحاسبي في الفترة الحالية إذا كانت نسبة المديونية مرتفعة. وذلك بهدف تقليل احتمالات انتهاك شروط العقد وخلق انطباع جيد لدى الجهات المقرضة عن القدرة الإيفائية للشركة، وتجنباً لارتفاع كلفة رأس المال المقترض.

وفي هذا السياق بين بارتوف (Bartov, 1993) أن إدارة الشركة التي تكون نسبة المديونية فيها عالية تتبع العديد من الوسائل للتأثير في الأرقام المحاسبية، ومن هذه الوسائل لجوؤها إلى بيع أصولها طويلة الأجل الثابتة مقارنة مع الشركات التي تكون فيها النسبة منخفضة، ويتم معالجة ما يباع من أصول طويلة الأجل لزيادة الدخل المحاسبي وبالتالي زيادة حقوق الملكية، كما أكد بيتي وويبر (Beatty and Weber, 2003) أن المقترضين يختارون الطرائق المحاسبية التي تعمل على زيادة الدخل المحاسبي بحيث تؤثر في عقود الدين إذا سمحت لهم الجهات المقرضة بذلك من أجل تخفيض كلف الاقتراض، وقد بينا أيضاً أنه قد تفرض الجهات المقرضة شروطاً تمنع الإدارة من استخدام طرائق محاسبية تؤثر في شروط الائتمان، لأن انتهاك شروط العقد يحرمها من إعادة الائتمان، أو يؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة على الأموال المقترضة.

نستنتج أن الشروط الموضوعية من المقرضين لمنح الائتمان يمكن أن تمثل دافعاً للإدارة لممارسة إدارة الأرباح رغبة منها في تجنب شروط العقد وتقليل تكاليف الاقتراض. وقد ركزت الدراسات السابقة على المخاطرة التمويلية، إذ تعد نسبة الديون إلى حقوق الملكية مقياساً للمخاطرة التمويلية وبشكل عام تزداد المخاطرة التمويلية بزيادة نسبة الديون في هيكل رأس المال. وإن ميل الإدارة إلى زيادة الدخل المعلن يعبر عن رغبتها في خلق انطباع جيد لدى الجهات المقرضة عن قدرتها الإيفائية وتخفيض تكلفة رأس المال المقترض، ويكون تأثير شروط الائتمان في ممارسات الإدارة التي تعتمد في تمويلها على مصادر التمويل الخارجية أكثر من الشركات التي تعتمد على مصادر التمويل الذاتية.

### ٣. عقود العمل Employment Contracts

تعد المعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية ذات أهمية كبيرة للعاملين والنقابات العمالية لمعرفة مستوى ربحية الشركة وأوضاعها المالية

بهدف تحديد مستوى الأجور وقدرتها على دفعها، وتحسين المستوى الوظيفي للعاملين، ودفع مكافآت لهم وفي هذا السياق يرى موسى (Moses, 1988) إن الإدارة تميل إلى تخفيض التقلبات بالأرباح للحفاظ على مستوياتها واستقرارها وذلك لمواجهة طلبات الموظفين ونقاباتهم المتمثلة بزيادة الأجور في حال ارتفاع الدخل مما ينتج عنه ضغوطات من قبل العاملين ونقاباتهم. وقد بين الباحثان كودفري وجونز ( GodFrey and Jones, 1999) أن من خلال المحافظة على استقرار مستويات الدخل تستطيع الشركة أن تحافظ على معنويات العاملين لديها، مستغلة ذلك في عقود عمل العاملين لبيان قدرتها على دفع أجورهم.

وفي هذا السياق بين الباحثان هيروتز وشابانق (Horwitz and Shabahang, 1971) أن مفاوضات تحديد الأجور للعاملين تعتمد على المعلومات المحاسبية المعلنة بالتقارير والقوائم المالية، ويعد الوضع الاقتصادي للمنشأة والقدرة على دفع أجور العاملين أهم العوامل المحددة للأجور، وقد بينت الدراسة أن صافي الأرباح التشغيلية منسوبة للمبيعات وحصة السهم الواحد من الأرباح أهم المتغيرات التي تستخدم في مفاوضات تحديد الأجور وبيان قدرة المنشأة على الدفع.

أما سوزا وآخرون (Souza, et al., 2001) فقد أثبتوا أن المديرين يستغلون المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية لتخفيض تكاليف التفاوض مع العاملين، والمتمثلة بتخفيض خطط مزايا الموظفين بعد التقاعد (غير الراتب التقاعدي) وتحسين الأرباح المستقبلية، وتخفيض الالتزامات، فالمعيار رقم ( SFAS 106) أعطى الإدارة مرونة باختيار طريقة معالجة منافع الموظفين بعد التقاعد غير الراتب التقاعدي وهي:

١. الاعتراف المستقبلي ( prospective recognition).

٢. الاعتراف الحالي (Immediate recognition).

إن الإدارة تستغل المرونة المتاحة لتتفادى الضغوطات التي قد تتعرض لها من قبل العاملين والنقابات العمالية، وخلصت الدراسة إلى أن المنشأة التي تتبنى الطريقة المباشرة في المعالجة تقلل من معارضة القوى العاملة، ولها تأثير إيجابي على الأرباح المستقبلية.

مما سبق نستنتج أن الإدارة تميل إلى استقرار الدخل المعلن أكثر من اهتمامها بزيادة الدخل، لأن الزيادة غير المتوقعة في الدخل من المحتمل أن تسبب زيادة في الضغوطات التي تتعرض لها الشركة من قبل العاملين ونقاباتهم، والمتمثلة بزيادة الأجور وتحسين ظروف عملهم، أما بتخفيض الدخل إلى مستويات متدنية قد يؤدي إلى آثار سلبية تتمثل بانخفاض معنويات العاملين

نتيجة زيادة احتمالات قيام الشركة بالاستغناء عن خدماتهم، أو تخفيض أجورهم بحجة الوضع الاقتصادي المتدهور للشركة، لذلك فإن الإدارة تهتم بالآثار المحتملة الناجمة عن ارتفاع أو انخفاض الدخل على العاملين، مما يدفعها إلى العمل على استقرار دخل الشركة في الفترات المالية المتعاقبة.

### ثانياً: دوافع تشريعية وسياسية Political Incentives

تعد الدوافع السياسية من العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل وذلك بهدف تخفيض الكلف السياسية التي تتحملها المنشأة بشكل مباشر، أو غير مباشر نتيجة ما تقوم به الدولة من تشريعات تؤثر بها على المنشأة، حيث تلعب الأرقام المحاسبية المعلنة دوراً كبيراً في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ في صالح المنشأة أو في غير صالحها، فالشركات كبيرة الحجم التي تحقق أرباحاً عالية تكون محط أنظار واهتمام السياسيين، والعاملين، والنقابات المهنية المختلفة، والمستهلكين وتكون عرضة للتدخلات والضغوطات على صورة طلبات لزيادة أجور العاملين، أو تحسين ظروف عملهم، أو ممارسة الرقابة السعرية على منتجات الشركة وفرض معدلات ضريبية عالية، وقد يتعدى ذلك إلى المطالبة بتقسيم الشركة أو تأميمها، أما الشركات صغيرة الحجم التي تحقق أرباحاً منخفضة لا تكون عرضة للضغوطات والتدخلات لذلك تنخفض التكاليف السياسية وقد تتخذ إجراءات سياسية تدعمها لتشجيعها على النمو والتقدم، كأن تقدم لها إعانات مالية وتخفيضات بالتعريفات الجمركية على صادراتها (حمد الله، ١٩٨٧).

إن الشركات كبيرة الحجم تكون ظاهرة ومعروفة في المجتمع الاقتصادي، وهناك العديد من الخصائص الدالة عليها، كحجم العمالة الكبير فيها، وطبيعة نشاطها الممارس وغالباً يكون مجال عملها في الصناعات الاستراتيجية، مثل صناعة الغاز والزيوت، وقد تكون محتكرة أو قريبة من الاحتكار كشركات الطيران، وتعد الكلف السياسية أحد العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل لتحقيق احتمالات التعرض إلى الضغوطات والتدخلات في شؤون الشركة (Scott, 2003, p 379).

يعد حجم الشركة وحصتها السوقية من المؤشرات التي يعتمد عليها السياسيون لممارسة ضغوطاتهم وتدخلاتهم، إن فرضية الكلف السياسية تشجع الشركات التي تمتلك حجماً كبيراً أو حصة سوقية عالية إلى اختيار البدائل المحاسبية

التي تؤدي إلى تخفيض دخلها، لأنه ينظر إليه من قبل الأفراد العاملين فيها أن الأرباح المحققة هي أرباح احتكارية، ويمارسون الضغط عليها من خلال نقاباتهم، لسن قوانين وتشريعات تعزز رفاهية الأفراد العاملين وزيادة أجورهم (Watts and Zimmerman, 1990).

وفي هذا السياق بين الباحثان هانق ووانق (Hang and Wang, 1998) أن الكلف السياسية تشكل دافعاً للإدارة للتلاعب بأرباحها لتجنب ردود الفعل عليها، و ينظر لإدارة الأرباح كاستراتيجية تتبع من قبلها، وهو ما استخدمته شركات صناعة النفط والغاز إبان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، حيث تسبب الغزو بارتفاع مفاجئ بأسعار المنتجات النفطية، وكانت التوقعات زيادة الأرباح لتلك الشركات، لكن أثبتت الدراسة أن إدارة الشركات استخدمت المستحقات الاختيارية لتخفيض الأرباح تجنباً للضغوطات والتدخلات عليها من قبل الحكومات التي قد تفرض عليها كلف إضافية، هذا الإجراء جاء منسجماً مع فرضية الكلف السياسية وأن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية على المستهلكين قابله تخفيض بأرباح الشركات.

أما جودفري وجونز (Godfrey and Jones, 1999) فقد أثبتا أن إدارة الشركات تسعى إلى إدارة أرباحها وتعمل على الحفاظ على مستويات الدخل ومعدلات نموه من أجل تخفيض الكلف السياسية التي من المحتمل التعرض لها، وذلك من خلال استخدام وسائل متعددة كاختيار الطرائق المحاسبية البديلة أو بتصنيف بنود قائمة الدخل، أو من خلال الاعتراف بتوقيت العمليات، فالإدارة تستخدم الوسيلة الأقل تكلفة، وتهدف من إدارة أرباحها تجنب الضغوطات السياسية، والحد من مطالبات العاملين برفع الأجور، وتظهر مقدرتها على دفع أجورهم من أجل المحافظة على معنوياتهم.

إن الإفصاح بالتقارير والقوائم المالية له دور فعال في الحد أو التخفيض من الضغوطات السياسية وخاصة في شركات الصناعات الكيماوية التي تكون عرضه للتدخل الحكومي الذي يهدف للمحافظة على سلامة العاملين لدى الشركات والحفاظ على البيئة المحيطة بالشركات، لذلك تتوسع هذه الشركات بالإفصاحات البيئية (Environmental Disclosure) وبالمقابل تتلاعب بأرباحها وتوسع لتخفيضها كاستراتيجية للشركة للتعامل مع الضغوطات السياسية (Patten and Trempeper, 2003).

يتضح مما سبق أن الكلف السياسية تعد إحدى العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل،

حيث بينت الدراسات أنه كلما زادت احتمالات تعرض المنشأة إلى ضغوطات خارجية وتدخلات من قبل الحكومة لجأت إدارة الشركات إلى تبني سياسات محاسبية تظهر مستويات منخفضة من الربحية، ونظراً لصعوبة القياس المباشر للتكاليف السياسية تم التعبير عنها بمقاييس تقريبية كحجم المنشأة أو الحصة السوقية، فكلما كان حجم المنشأة كبيراً زادت احتمالات التدخلات خلال فترات ارتفاع الأرباح عن المستويات العادية لها، وعليه تسعى الإدارة إلى تجنب خلق انطباع لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية بوجود أرباح غير اعتيادية تفادياً للضغوطات والتدخلات الحكومية، وإن تخفيض مستوى الدخل المعلن بشكل كبير من المحتمل أن يكون له سلبيات بجوانب أخرى كزيادة تكاليف الاقتراض، أو انخفاض الحوافز الإدارية، أو انخفاض أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية، لذلك يجب على الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار أثر تخفيض مستوى الدخل في مصالح الأطراف ذات العلاقة، فعليها المحافظة على علاقات جيدة مع المقرضين والعملاء، كما يجب على الإدارة إدارة أرباحها بحيث تحقق توازناً بين صالح الأطراف ذات العلاقة، فعملية المحافظة على مستويات الدخل ومعدلات فوه تحقق لها التوازن وتكون بمثابة استراتيجية فاعلة لدى الإدارة.

### ثالثاً: دوافع ضريبية Taxation Incentives

تعد المدفوعات الضريبية على دخول الشركات من العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة باختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية، بهدف التأثير في أرقام الدخل المحاسبي، فالضرائب تعتمد بشكل كبير على الأرقام المحاسبية بصورة مباشرة. والإدارة تفاضل بالطرائق المحاسبية المتاحة لها التي لها أثرها الواضح في مستوى الدخل المحقق وتأثيرها المادي في المدفوعات الضريبية، ومن المحتمل أن تختار الطرائق المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية، وإن ظهور مستويات الدخل المرتفعة من المحتمل أن يحفز السلطات الضريبية لفرض قواعد محاسبية جديدة لاحتساب الضرائب المترتبة على الشركات، مما يزيد المدفوعات الضريبية على الشركات، الأمر الذي يحفز إدارة الشركات المناورة بتخفيض الدخل للحد من زيادة المدفوعات الضريبية الناجمة عن ذلك. إن الوفر الضريبي الذي تحققه الشركة نتيجة تخفيض الدخل لا ترغب أن تفقده، إذ تستثمره بأنشطة الشركة، لذلك تختار الطرائق والسياسات المحاسبية التي تحقق لها ذلك (Field, et al., 2001) و (Cloyd, et al., 1996). تختار الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية طريقة (LIFO) في تسعير المخزون بدلا عن (FIFO)

في فترات ارتفاع الأسعار، وذلك بهدف تخفيض الأرباح، وبالتالي تخفيض المدفوعات الضريبية، إن مدى رغبة الإدارة في تخفيض الأرباح للحصول على مكاسب ضريبية يحفزها لأن تختار الطرائق المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل المعلن (Scott, 2003, pp: 379-320).

وفي هذا السياق بين هيرمان وإينو (Herman and Inoue, 1996) أن المدفوعات الضريبية من العوامل المهمة التي لها تأثير في سلوك الإدارة وتحفيزها في اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي للحفاظ على مستويات الدخل المعلن، ومعدلات نموه، وقد ركزت الدراسة على طرائق حساب الاهتلاك باعتباره إحدى الوسائل التي تتحكم من خلالها الإدارة بتقلبات الأرباح، بحيث تجعل مستوياتها متقاربة بين سنة وأخرى، وخلصت الدراسة إلى أن الإدارة تميل إلى اختيار طريقة الاهتلاك التي تؤدي إلى الوصول بالدخل إلى المستوى المتوقع، فإذا كانت الأرباح المحققة تزيد عن المستوى المتوقع، فإنها تختار طريقة الاهتلاك التي ينتج عنها مقدار كبير من مصروف الاهتلاك، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل المحقق إلى المتوقع، وبالتالي تنخفض المدفوعات الضريبية، أما إذا كانت الأرباح المحققة أقل من المستوى المتوقع فإن الإدارة تختار طريقة الاهتلاك التي تؤدي إلى زيادة الدخل المحقق إلى الدخل المتوقع للحفاظ على مستويات الدخل.

يتضح مما سبق أن هنالك علاقة وثيقة بين الأرقام المحاسبية وبين التشريعات الضريبية المرتبطة بالدخول المحققة، فإدارة الشركة تتجنب إظهار مستوى مرتفع للدخل، لأنه ينتج عنه مدفوعات ضريبية أعلى ويسبب انخفاض التدفقات النقدية، كما أن الإدارة تتجنب تخفيض الدخل إلى مستوى يزيد من احتمال شك السلطات الضريبية بحقيقة الدخل المعلن، الأمر الذي يقود إلى الفحص والتدقيق، وعمل إجراءات قد لا تكون في صالحها، لذلك فإن الإدارة يكون لديها الحافز للحفاظ على مستويات الدخل في الفترات المالية المتعاقبة، لأنه تخفيض الدخل إلى حد كبير قد يؤثر في حوافز الإدارة أو زيادة تكلفة الاقتراض وغيرها من الآثار السلبية المتوقعة في الشركة وإدارتها.

#### رابعاً: دوافع السوق المالي Stock Market Incentive

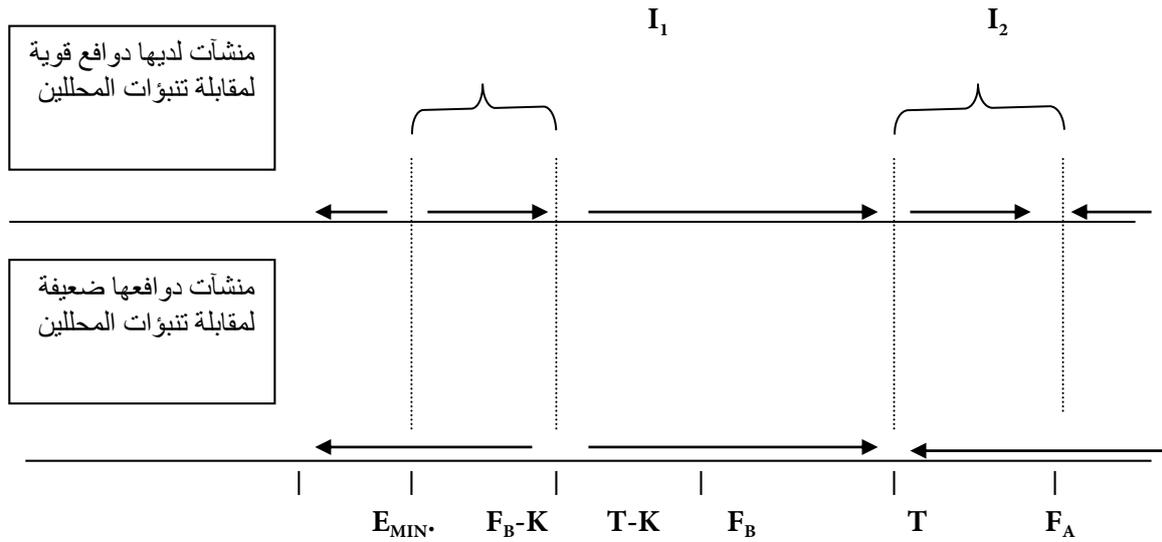
تعد الأسواق المالية من أهم الأدوات المستعملة في تنمية الموارد الاقتصادية الوطنية، وذلك عن طريق جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وتوفير التمويل اللازم للفعاليات الاقتصادية، فهي توفر معلومات مالية وغير مالية عن الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية،

هذه المعلومات تنعكس بأسعار الأسهم المتداولة، وإدارة الشركة تعد أسعار الأسهم السوقية وعوائدها من العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة للتأثير في أرقام الدخل المحاسبي، إذ تتأثر ممارسات الإدارة بالمفاضلة بين الطرائق والسياسات المحاسبية بالآثار المحتملة في أسعار الأسهم وعوائدها المتوقعة، فالإدارة تستطيع التأثير في أسعار الأسهم من خلال زيادة الأرباح الحالية والحفاظ على مستوياتها بالسنوات المتعاقبة وتتجنب الخسارة أو تخفيض الأرباح (Field, et al., 2001).

إن اهتمام الإدارة بتحسين قيمة الشركة ممثلة بأسعار أسهمها في السوق المالي يحفزها على زيادة الأرباح المعلنة والحفاظ على معدلات نموها للتأثير في توقعات المحللين الماليين والمستثمرين عند تقديرهم للاتجاهات المستقبلية للأرباح أو للعوائد المستقبلية المرتبطة بها، فينظر إلى تذبذب مستويات الدخل لسلسلة زمنية كمؤشر للمخاطرة المرتبطة بالأرباح فالمستثمرون يتجنبون الاستثمار في الشركات التي تكون أرباحها متقلبة (Beidleman, 1973)

ويهتم المستثمرون العقلانيون بشكل أساسي بأداء المنشأة للفترة المستقبلية، ويستخدمون الأرباح الحالية لتعديل توقعاتهم للأداء المستقبلي للمنشأة، والإدارة لديها معلومات خاصة (inside) حول الأداء المستقبلي للشركة، فإذا احتوت الأرقام المحاسبية في التقارير المالية المعلنة دلالات عن الربحية المستقبلية للشركة، فإن السوق المالي الكفاء يعكس هذه المعلومات بشكل سريع بأسعار الأسهم (Scott, 2003, p:383).

وفي هذا السياق قام الباحثان أباربانل وليهافي (Abarbanell and Lehavy, 2003) بدراسة دوافع سوق الأسهم (الملكية)، وإدارة الأرباح المتضمنة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح وذلك من خلال تحليل حساسية أسعار الأسهم للأخبار المرتبطة بالأرباح إن كانت جيدة (Good- News) أو سيئة (Bad- News)، وقدم الباحثان نموذجاً للتنبؤ بمسار إدارة الأرباح الممارسة من قبل إدارة المنشأة، وتم تقسيم المنشآت إلى قسمين. الأول: منشآت لديها دوافع ضعيفة في إدارة أرباحها لمقابلة توقعات المحللين الماليين. والثانية: منشآت لديها دوافع قوية لمقابلة تنبؤات المحللين الماليين وفيما يلي شكل النموذج:



شكل (١) ٢: مسار إدارة الأرباح في المنشآت

حيث إن:

T: تمثل الأرباح المستهدفة من قبل الشركة والمعروفة من بداية الفترة المالية.

F: تمثل توقعات المحللين الماليين للأرباح المحققة، عندما تكون أكبر من (T) يرمز لها بالرمز  $F_A$ ، وعندما تكون أقل من (T) يرمز لها  $(F_B)$ .

K: تمثل مستوى المرونة المتاحة للإدارة للتدخل بعمليات القياس المحاسبي.

$E_{MIN}$ : تمثل الحد الأدنى من الأرباح.

اتجاه الأسهم: تشير إلى ممارسات الإدارة للتأثير في الأرباح المحققة.

توضيح مسار إدارة الأرباح كما هي واردة في الشكل:

أولاً: ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح للمنشآت التي لا يكون لديها دوافع لمقابلة توقعات المحللين

الماليين، إذ يكون مسار إدارة الأرباح على النحو التالي:

١. إذا كانت الأرباح المحققة أقل من (T) وتقل عن المستوى (T-K)، فإن الإدارة تعمل على تخفيض

الدخل إلى  $(E_{MIN})$ ، لأن المرونة المتاحة لا تكفي للوصول للدخل المستهدف (T).

٢. إذا كانت الأرباح المحققة تقع ما بين (T) و (T-K)، فإن الإدارة تعمل على زيادة الدخل للوصول

للدخل المستهدف (T) من خلال استغلال المرونة المتاحة التي تكفي للوصول للأرباح المستهدفة

(T).

\*2 المصدر: (Abarbanell and Leavy. 2003 P:5)

٣. إذا كانت الأرباح المحققة أكبر من الأرباح المستهدفة (T)، يتم تخفيضها إلى مستوى الأرباح المستهدفة (T).

ثانياً: ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح للمنشآت التي تكون لديها دوافع قوية لمقابلة توقعات المحللين الماليين، إذ يكون مسار إدارة الأرباح وفق ما يلي:

١. إذا كانت الأرباح المحققة بمستوى أقل من  $(F_B - K)$ ، إذ تكون أقل من الأرباح المستهدفة (T) ومن توقعات المحللين  $(F_B)$ ، يتم تخفيضها إلى مستوى  $(E_{MIN.})$ ، وذلك لأن المرونة المتاحة لا تكفي للوصول لتوقعات المحللين  $(F_B)$ .

٢. إذا كانت الأرباح المحققة تقع ما بين  $(F_B)$  و  $(F_B - K)$ ، إذ تكون أقل من الأرباح المستهدفة (T) ومن توقعات المحللين  $(F_B)$ ، يتم زيادتها إلى مستوى  $(F_B)$ ، وذلك لأن المرونة المتاحة تكفي للوصول لتوقعات المحللين  $(F_B)$ .

٣. إذا كانت الأرباح المحققة أقل من الأرباح المستهدفة (T)، وأكبر من توقعات المحللين  $(F_B)$ ، فإن الإدارة تعمل على زيادتها للوصول إلى الأرباح المستهدفة (T)، لأن المرونة المتاحة تكفي لتحقيق ذلك.

٤. إذا كانت الأرباح المحققة أكبر من الأرباح المستهدفة (T)، وأقل من توقعات المحللين  $(F_A)$ ، فإن الإدارة تعمل على زيادتها للوصول إلى توقعات المحللين  $(F_A)$ ، لأن المرونة المتاحة تكفي لتحقيق ذلك.

٥. إذا كانت الأرباح المحققة أكبر من الأرباح المستهدفة (T)، وأكبر من توقعات المحللين  $(F_A)$ ، فإن الإدارة تعمل على تخفيضها للوصول إلى توقعات المحللين  $(F_A)$ .

وقد خلصت الدراسة إلى أن المنشآت التي تكون أرباحها منخفضة قبل إدارتها (Pre-managed earnings) ولا يوجد لديها مرونة تكفي للوصول للأرباح المستهدفة، فإنها تميل لتخفيض أرباحها في السنة الحالية لتستغلها في أرباح الفترات اللاحقة.

أما بينش (Beneish, 1999) فقد بين أن الإدارة تتلاعب بالأرباح وتعمل على تضخيمها من أجل زيادة قيمة الأسهم في السوق المالي من خلال خروجها عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، بهدف تحقيق منافع خاصة بالإدارة، وأخرى بالمساهمين الحاليين، فمنافع الإدارة تتمثل ببيع ما تملكه من أسهم خاصة بها بسعر عالٍ، وزيادة في مكافأتها المرتبطة بالأرباح المحققة. أما منافع المساهمين الحاليين فتتمثل بزيادة القيمة السوقية للأسهم وزيادة العوائد وتخفيض تكاليف عقود الدين وشروطها، وفي حال تم اكتشاف التلاعب بالأرباح، فإن القيمة السوقية لأسعار الأسهم تتراجع.

إن المستثمرين قبل اتخاذهم قرار الاستثمار يسعون إلى تقدير عوائد الاستثمار المتمثلة بتوزيعات حصص الأرباح الموزعة سنوياً، وتقدير المخاطرة المرتبطة بهذه العوائد، فالمستثمرون ينظرون لأي تغيرات في سياسة التوزيع المعتمدة من قبل الشركة على أنها إشارة لتوقع الربح بوساطة إدارة الشركة فأسعار الأسهم في السوق المالي تتأثر بتوزيعات الأرباح، فكلما كانت الأرباح الموزعة على المساهمين عالية، فإن أسعار الأسهم تزداد، والعكس صحيح (نور، والفضل، ٢٠٠٣). وفي هذا السياق بين (هو يدي، ١٩٩٨) أن إدارة الشركة تسعى إلى المحافظة على مستويات الدخل في الفترات المتعاقبة، بهدف استمرار توزيعات حصص الأرباح الموزعة على المساهمين وبالتالي تحسين أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية.

نستخلص مما سبق أن إدارات الشركات تلجأ إلى إدارة أرباحها كإجراء متعمد بما تسمح به المعايير المحاسبية وبما يتلاءم مع الظروف المحيطة بالشركة، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الإدارة التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- ١- الدلالة على مدى كفاءة الإدارة في تحقيق مستوى ربح معين أو متزايد بمعدلات نمو منتظمة.
- ٢- تعزيز الثقة بأسهم الشركة وزيادة إقبال المستثمرين على شرائها.
- ٣- تخفيض المدفوعات الضريبية.
- ٤- تقليل تكلفة الاقتراض وشروطه.
- ٥- تقوية المركز المالي وتعظيم حقوق الملكية من خلال استقرار مستوى الدخل بحيث تنخفض المخاطرة المرتبطة بتقلبات الدخل.
- ٦- زيادة قدرة الشركة على مواجهة التغيرات المستقبلية من خلال تكوين الاحتياطيات.
- ٧- تخفيض الكلف السياسية المتمثلة بضغوطات الحكومة والنقابات العمالية بزيادة الأجور للعاملين أو تعيين موظفين جدد.
- ٨- زيادة الأمن الوظيفي للإدارة وتحسين أحوالهم المادية من خلال الحوافز.
- ٩- مقابلة توقعات المحللين الماليين.

١٠ - تعزيز القدرة التنافسية للشركة في الصناعة التي تنتمي إليها.

## ٣-٢ أساليب إدارة الأرباح

تعد التقارير والقوائم المالية المعلنة خلاصة ما تم من عمليات وأحداث اقتصادية خلال السنة المالية، إذ يخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد البيانات التي تشملها وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وعرضها، وتعطي الإدارة الوزن الأكبر لقيم صافي دخل الشركة، لمعرفتها بأهمية دوره في تقييم أدائها، ولذلك تحاول أن تقلل من تقلباته للحفاظ على مستوياته ومعدلات نموه من خلال اللجوء إلى وسائل وأساليب مختلفة، لإظهار الأداء المالي للشركة بشكل طبيعي ومستقر، ولا يثير المخاوف لدى الأطراف المهتمة في الشركة. وإنّ تقليل تقلبات الدخل قد تكون ناتجة عن الممارسة الطبيعية للنشاط الاعتيادي للشركة، أو أن تكون مقصودة من قبل الإدارة بقصد التأثير في الأرقام المحاسبية. وقد ركزت العديد من الدراسات على دراسة تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المالي. وفي هذا السياق بيّن (الجهماني، ٢٠٠١)، " أن طرائق تمهيد الدخل هي على النحو التالي:

أولاً: طريقة التمهيد الطبيعي (Natural Smoothing) وهي ناتجة عن العمليات الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي منها.

ثانياً: طريقة التمهيد المقصود (Intentional Smoothing) وهي ناتجة عن تدخل الإدارة وتنقسم إلى قسمين:

- ١- تمهيد حقيقي (Real Smoothing) ويمثل تدخل الإدارة في الإجراءات التي تراها مناسبة لهيكله النشاطات الاقتصادية للشركة بطريقة تؤدي إلى إنتاج دخل بالمستوى الذي ترغب فيه إدارة الشركة.
- ٢- تمهيد صوري (Artificial Smoothing) ويمثل تدخل الإدارة باتخاذ قرارات محاسبية لا ترتبط بمعاملات اقتصادية فعلية في حدود السياسات المقبولة التي من شأنها التأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة "

إن ممارسات الإدارة متنوعة ومتعددة ناجمة عن استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمبادئ المحاسبية باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة كاختيار طرائق اهتلاك الأصول المتاحة، وطرائق تسعير المخزون، وطرائق احتساب المخصصات كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومخصص الضمانات..... الخ. فالتمهيد الحقيقي يمثل تدخل الإدارة بالأحداث الاقتصادية،

ويؤثر بشكل مباشر في التدفقات النقدية، مثال ذلك تدخل الإدارة بتوقيت حصول العمليات الفعلية كتقديم أو تأخير المبيعات. أما التمهيد الوهمي فيمثل تدخل الإدارة وتلاعبها بالقرارات المحاسبية في المناورة بالتكاليف من فترة مالية إلى أخرى، بحيث لا يتطلب منها إجراء معاملات اقتصادية فعلية ذات أثر على التدفقات النقدية.

يُبين كوبلاند (Copeland, 1968) أن تمهيد الدخل هو عملية اختيار متكرر للمقاييس المحاسبية أو لقواعد التقدير بنمط معين بحيث يكون الانحراف بالدخل قليلاً عن اتجاهه المرغوب به، وقد حدد الخصائص الواجب توافرها في الأساليب والأدوات المستخدمة من قبل الإدارة للتأثير في الأرقام المحاسبية، وهي كما يلي:

- ١- أن لا يترتب على المنشأة أي التزام في المستقبل.
- ٢- أن تعتمد على حكم مهني، وتتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- ٣- أن تؤدي إلى انحراف مادي (فروقات) في الدخل من سنة إلى أخرى.
- ٤- أن لا يتطلب معاملات حقيقية مع الأطراف الأخرى، بل يتطلب فقط إعادة تصنيف أرصدة الحسابات الداخلية.
- ٥- أن تستخدم الأدوات والأساليب منفردة أو بالترابط مع ممارسات أخرى على مدار الفترات الزمنية المتعاقبة.

إن الخصائص المذكورة ركزت على التمهيد الصوري للدخل (Artificial) فهي لا تشمل المعاملات والأحداث الاقتصادية مع الغير، بل ركزت على عملية إعادة تصنيف لبنود المصروفات ولا تؤثر بشكل مباشر في التدفقات النقدية، وتكون بمعرفة الإدارة لعلمها بالأثر من استخدامها، فهي تملك الخبرة والدراسة والدافع لاستخدامها. إن الأدوات والوسائل المستخدمة متعددة وتكون مدروسة من قبلها وقد يبين بارنا واخرون (Barnea, et al., 1976) ثلاث طرائق يمكن أن تستخدمها الإدارة للتأثير في الأرقام المحاسبية وهي:

- ١- من خلال توقيت حدوث الأحداث أو الاعتراف (Through events occurrence and/ or recognition) أي تلجأ الإدارة إلى التدخل في توقيت حدوث العملية بحيث تقلل الانحراف في تقلبات الدخل، وفي الغالب تكون الإدارة مخططة مسبقاً لتوقيت الأحداث، مثل: مصاريف البحث والتطوير، والتدريب، والصيانة، والإعلان.

٢- من خلال التوزيع الزمني للأحداث (Through allocation over time) أي أن تلجأ الإدارة إلى التدخل من خلال توزيع بعض البنود على فترات محاسبية معينة، فالإدارة تستطيع أن تحدد الفترات التي تتأثر بذلك، مثال ذلك الاختيار ما بين رسملة التكاليف، أو عدم رسملتها، أو اختيارها لطرائق الاهتلاك للأصول الثابتة، وإطفاء تكاليف الأصول المعنوية.

٣- من خلال التصنيف (Through Classification) أي تلجأ الإدارة للتدخل بتصنيف بعض الإيرادات والمصروفات غير المتكررة عند قياس الدخل كبنود عادية أو غير عادية حسب تأثيرها في مستوى الدخل. يتبين مما ذكر أعلاه أن سلوك الإدارة في إدارة أرباحها، اعتمدت على وسائل متعددة للتأثير في الأرقام المحاسبية، فهي تناور بالإيرادات والمصروفات من خلال عمليات توقيت الاعتراف أو التوزيع الزمني للأحداث، وإعادة التصنيف، فهي تستخدم وسائل حقيقية تتعلق بقرارات تشغيلية، أو تستخدم وسائل صورية من خلال البدائل المحاسبية بحيث لا يترتب أي التزام مستقبلي مرتبط بها، وقد تتبع تصنيف فقرات قائمة الدخل حسب ما تراه مناسباً لتحقيق أهدافها.

إن تدخل الإدارة واتخاذها العديد من القرارات المرتبطة بعمليات القياس المحاسبي من شأنها زيادة أو تخفيض مستويات الدخل، أو التقليل من تقلباته للحفاظ على مستوياته، فتمثل تلك القرارات استراتيجية تتبعها الإدارة لتحقيق أهداف متعددة، منها ما هو متعلق بها وخاصة عندما يوجد خطط حوافز لها، ومنها ما يرتبط بتخفيض تكاليف الاقتراض وشروطه أو تخفيض الكلف السياسية والمدفوعات الضريبية، ومنها للتأثير في القيمة السوقية لأسهم الشركة في السوق المالي.

ورد في العديد من الدراسات التي أجريت على دراسة سلوك الإدارة وممارستها في إدارة الأرباح

الأدوات المستخدمة من قبلها للتأثير في الأرقام المحاسبية لتحقيق الأهداف الراضية بها وهي كما يلي:

Accounting Changes

١- التغييرات المحاسبية

Classification of Extraordinary Items

٢- تصنيف البنود غير العادية

Provisions Restructuring

٣- تكوين المخصصات

وستتناول هذه المواضيع بالتفصيل.

أولاً: التغييرات المحاسبية.

تعد التغييرات المحاسبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الإدارة في تدخلها بالقياس المحاسبي للتأثير في الأرقام المحاسبية، فهي تستغل المرونة المتاحة لها في حدود ما تسمح به المبادئ المحاسبية، وقد بين شرويدر (Schroeder, et al., 2003, pp:102-104) بالاستناد إلى رأي مجلس معايير المحاسبة (APB) رقم عشرون، بأنه حدد ثلاثة أنواع للتغييرات المحاسبية وهي كما يلي:

١- التغييرات في المبادئ المحاسبية: (Change in an Accounting Principle) هذا النوع من التغيير يحدث عندما تتبنى المنشأة مبدأ محاسبياً مقبولاً وغير مخالفٍ لمبدأ سابق ومستخدم من قبل المنشأة مثال ذلك:

- التغيير بطرائق تسعير المخزون كالتحول من طريقة (LIFO) إلى (FIFO).
  - التغيير بطرائق حساب الاهتلاك كالتحول من القسط الثابت إلى طريقة الاهتلاك المتسارع.
  - التغييرات في الطرائق المتبعة في ترجمة العملات الأجنبية.
  - التغييرات في طرائق معالجة المكاسب والخسائر الناجمة عن عمليات ترجمة العملات الأجنبية.
- ٢- التغييرات في التقديرات المحاسبية (Change in an Accounting Estimate) هذه التغييرات تتضمن أيّ تغيير سبق أن وضع من قبل الإدارة، وتكون هذه التغييرات ضرورية للفترات اللاحقة، وهذه التغييرات لا تؤدي إلى تغيير مبدأ محاسبي قائم، ومن أمثلة التغييرات في التقديرات المحاسبية:
- تقدير العمر الاقتصادي للأصول الثابتة.
  - تقديرات قيمة الأصل كخردة بنهاية عمره الاقتصادي.
  - تقديرات لحجم المخزون للموارد الطبيعية.
  - تقديرات للالتزامات المحتملة إلى الضمانات، والدعاوى القضائية.
  - تقديرات متعلقة باحتساب مخصص الديون المشكوك فيها.
  - التقديرات لنسبة إنجاز عقود الإنشاء طويلة الأجل.

٣- تغييرات في الوحدة المحاسبية (Change in reporting entity) هذه التغييرات تحدث نتيجة التغيير في أعمال الوحدة الاقتصادية وهو ناتج عن عملية الدمج والاتحاد (Consolidation) أو تغييرات في الشركات التابعة (Subsidiaries) أو تغيير في عدد الوحدات المندمجة، أو نتيجة شراء شركة لأخرى مما يتطلب إعداد تقارير مالية موحدة لتلك الشركات.

وفي هذا السياق بين (الجهماني، ٢٠٠٦)، " أسباب لجوء الإدارة لتغييرات المحاسبة لتأثيرها الملموس في عمليات القياس والإفصاح المالي، وهي كما يلي:

أولاً: إنّ التغييرات المحاسبية لها أثر مادي ملموس في أرباح الشركة، وبالتالي، فإنّ تبنيها من قبل الإدارة يكون بعد دراسة مدى تأثيرها في الأرباح وبالأسلوب والتوقيت المناسبين اللذين تحددها الإدارة لتحقيق هدفها خلال إدارة أرباحها.

ثانياً: لا تحتاج إلى عمل أي افتراض يأخذ بعين الاعتبار مقدار الجزء المتصرف فيه من أي تغيير محاسبي وفصله عن الجزء الذي يعد عادياً، فمثلاً عندما يقوم الباحث بفحص المصروفات والمستحقات كأدوات محتملة لتمهيد الدخل، فإنه يحاول فصل التغيير في هذه البنود إلى جزأين، جزء ناتج عن تدخل الإدارة، وجزء ناتج عن الممارسة الطبيعية، لذلك عملية الفصل لا تكون دقيقة، وهذا يعتمد على الأسلوب المعتمد من قبل الباحث".

إن استخدام التغييرات المحاسبية كمقياس لإدارة الأرباح لا يكون شاملاً كافة تدخلات الإدارة، لأن التغييرات المحاسبية تعد عملية ظاهرة ومنظورة، لذلك تفضل الإدارة الأساليب غير المنظورة التي يصعب اكتشافها ولا تفصح عنها.

إن معايير المحاسبة الدولية (IAS) أكدت ضرورة أن تعدّ القوائم المالية على أساس مقارن ليتم استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة، وإن اختلاف طرائق المعالجة ينتج عنه عدم انسجام بالتقارير والقوائم المالية، وقد بين أن المعيار الدولي (IAS) رقم (٨) كيفية المعالجة لهذه التغييرات و الإفصاح المطلوب بهدف تقرير قابلية المقارنة مع السنوات السابقة، ومع المنشآت الأخرى المماثلة (International Accounting Standard, 2001, pp: 169- 183)، وحدد المعيار الطرائق التالية:

١- المعالجة بأثر رجعي Retrospectively

٢- المعالجة بالفترة الحالية Currently

٣- معالجة مستقبلية Prospectively

المعالجة بأثر رجعي: تتطلب إجراء تعديلات للفترة الحالية والسابقة في التقارير والقوائم المالية لتحديد تأثير التغييرات المحاسبية، ويعاد إعداد القوائم المالية للفترة السابقة في الفترة الحالية لتنسجم مع المبدأ المحاسبي الجديد شريطة أن يدرج الأثر المتراكم لهذا التغير صافياً من الضريبة في الميزانية العمومية بحساب الأرباح المجمعة، وتعد هذه الطريقة مرجعية (benchmark) للمعالجة.

الطريقة الحالية: تتطلب هذه الطريقة التقرير عن الأثر المتراكم للتغيير المحاسبي في دخل السنة الحالية ويظهر بصفته فقرة مستقلة في قائمة الدخل بعد ضريبة الدخل، بينما المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة تعرض بصفتها تقديرات في القوائم المالية.

الطريقة المستقبلية: وفق هذه الطريقة لا يتطلب إعادة إعداد القوائم المالية عن الفترة السابقة، ولأحساب أو التقرير عن الأثر المتراكم لهذا التغيير في السنة الحالية، المطلوب فقط التقرير عن التغيير في الفترة الحالية والمستقبلية.

وقد سمحت المعايير المحاسبية الدولية بالتغيرات والتغييرات المحاسبية في الحالات التالية:

- إذا كان التغيير المحاسبي ينتج عنه أن تكون القوائم المالية أكثر ملاءمة لمستخدميها.

- إذا كان التغيير ناتج عن متطلبات من الجهات الواضحة للمعايير.

- إذا كان التغيير ناتج عن طلب الحكومة.

مما تقدم نجد أن التغيرات والتغييرات المحاسبية بالمبادئ المحاسبية تؤثر بشكل مباشر في عملية قياس الدخل وفي قائمة المركز المالي، حيث ينعكس تأثير التغيير أو التغيير على الفترات السابقة للفترة الحالية، بالإضافة إلى تأثيرها في دخل الفترة الحالية. وتطلب المعايير المحاسبية بضرورة الإفصاح عن التغيير بحيث يتمكن مستخدمو القوائم المالية إجراء المقارنات، أما التغيير في التقديرات المحاسبية فيعد من أكثر الأمور غموضاً، حيث تستطيع الإدارة أن تتلاعب بقيمه، وتؤثر من خلالها في الأرقام المحاسبية، فالتقدير متروك للإدارة ولها القدرة على تبرير ذلك، فهي عندما تقرر مثلاً تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من ٣% إلى ٢% من إجمالي رصيد حساب المدينين، فهي تبرر ذلك بأن هناك تحسن بالوضع الاقتصادي وظروف السوق، لكن الأهم ما هو تأثيره في أرقام الدخل، لذلك نجد تأثير التغيير في التقديرات المحاسبية ينحصر في دخل الفترة الحالية.

تعد المعايير والقواعد المحاسبية المحددة للإفصاح عن التغيرات المحاسبية كآلية للرقابة على سلوك الإدارة، و تحاول الحد من حرية الإدارة في استخدام التغيرات المحاسبية، فعملية التغيير قد تكون لإخفاء مشاكل في الأداء التشغيلي، بينو وسيمون (Penno and Simon, 1986) ، أما هيرمان وأنوا (Herman and Inoue, 1996) فقد أكدوا أن الإدارة تختار الطريقة المحاسبية التي تحقق لها أهدافها، حيث اختبرا سلوك الشركات في ممارستها باختيار الطرائق المحاسبية لحساب الاهتلاك و طرائق تسعير المخزون، وخلصا إلى أن الشركات يكون لديها الدافع القوي لاختيار الطريقة المحاسبية التي تعطيها المرونة الكافية لتعديل رقم الربح الذي تؤثر من خلاله في السوق المالي، للتأثير في قيمة السهم .

وفي هذا السياق يؤكد موسى (Moses, 1987) أن الإدارة تختار الطرائق المحاسبية التي تؤثر في قياس الدخل، حيث تقوم بتعويض أو مبادلة (Trade-off) ما بين المخاطرة والعائد من خلال تأثيرها على أرقام الأرباح الناجمة عن تبنيتها للتغيرات المحاسبية. هذه التغيرات تؤثر في تنبؤات المحللين الماليين بأرباح الشركة بحيث تجعلها غير دقيقة (Elliott and Philbrich, 1990).

ثانياً: تكوين المخصصات

عرفت معايير المحاسبة الدولية (IAS) بمعيار (37) المخصصات أنها التزامات غير مؤكدة من حيث قيمتها ووقتها، ويتم الاعتراف بها إذا حققت الشروط التالية:

- 1- إذا رتبت التزاماً على الوحدة الاقتصادية نتيجة أحداث خاصة.
- 2- إذا تضمنت تضحيات بالموارد لتسديد الالتزامات.
- 3- أن يكون التقدير معولاً عليه.

إن الهدف من تكوين المخصصات هو مواجهة التزامات غير محددة الوقت والقيمة فهي في على المركز المالي للشركة وعلى نتائج أعمالها، وعند تقدير مقدار المخصص تؤخذ الاعتبارات التالية:

- يكون أفضل تقدير لمبلغ المقدر للمخصص الذي يظهر بالميزانية العمومية بتاريخ إعداد الميزانية.
- تؤخذ المخاطرة وحالات عدم التأكد بالحسبان عند تقدير المخصص.
- تسجل الالتزامات المقدره بالسنة الحالية.
- يجب أن يخدم المخصص الغاية التي أنشئ من أجلها.
- ومن أمثلة المخصصات:
- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها.
- مخصص إعادة الهيكلة.
- مخصص ضمانات.
- مخصص صيانة وقطع غيار.
- مخصص مكافآت نهاية الخدمة.

تعد المخصصات إحدى المفردات التي تظهر بالميزانية العمومية ويخضع تقديرها للحكم الشخصي. تمنح هذه الخاصية الإدارة مرونة كبيرة، وتعد أحد أهم الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح للمناورة في تحديد مستوى الدخل المطلوب، وتلجأ الإدارة إلى تقليل قيمة المخصصات في السنوات التي يكون أداؤها ضعيفاً، وتعمل على زيادتها في السنوات ذات الأداء الجيد.

وفي هذا السياق بين سشراند و ونج (Schrand and Wong, 2003) أن البنوك تستخدم المخصص المرتبط بالأصول الضريبية المؤجلة (Deferred Tax Assets) للمناورة بالدخل بهدف تقليل الانحراف في أرباح البنوك غير المعدلة عن تنبؤات المحللين الماليين، فإذا كانت الأرباح غير المعدلة تقل عن الأرباح المستهدفة، فإن البنوك تعمل على زيادة الدخل من خلال المخصص للوصول إلى الدخل المستهدف المنسجم مع توقعات المحللين الماليين. ويؤكد ليبرت وآخرون (Lybaert, et al., 2005) أن المخصصات وسيلة تستخدمها إدارة الشركة للتلاعب بالأرقام المحاسبية، لتحقيق أهدافها، حيث تناور من خلالها من أجل زيادة أو تخفيض الدخل، وبينو أن الشركات البلجيكية تقسم المخصصات إلى أربعة أقسام هي:

- مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف Provision for risk and cost

- مخصصات التقاعد والالتزامات المشابهة لها Provision for pension and similar obligation.

- مخصصات الصيانة وقطع الغيار Provision for repair and maintenance cost

- مخصصات لمواجهة تكاليف ومخاطر أخرى غير التي ذكرت سابقاً

Provision for other costs and risk.

وقد أكد منشولز وويلسن (Menichols and Wilson, 1988) أن إدارة الشركة تستخدم المرونة المتاحة (حكمها الشخصي) لتقدير الديون الهالكة من أجل التأثير في أرقام الدخل، فهي تختار المستحقات الاختيارية لتخفيض الدخل إذا كان مستواه عالياً ومنحرفاً عن المستوى المستهدف من الأرباح، كما أنها تعمل على تخفيضه إذا كان مستواه منخفضاً بشكل متطرف (extreme) مستفيدة بذلك في الفترات المالية اللاحقة بحيث تعمل على زيادة دخلها.

إن للمخصصات دوراً فعالاً للتأثير في أرقام الدخل وتخدم أغراضاً أخرى ترغب بها إدارة الوحدات الاقتصادية، فكثير من الوحدات الاقتصادية تحتفظ بالعديد من المخصصات لخدمة أغراض متعددة. وفي هذا السياق بين شريفس وداهل (Schrives and Dahl, 2003)، أن البنوك اليابانية تستغل المرونة المتاحة لقيم المخصصات وأرباح الأوراق المالية للموازنة ما بين متطلبات القوانين، والتشريعات، وقيود التمويل المفروضة عليها، وركزت البنوك على مخصصات خسارة القروض لاستخدامها في تمهيد الدخل، علماً بأن القانون الياباني يطلب منها الاحتفاظ بثلاثة أنواع من المخصصات وهي:

- مخصصات عامة General provisions

- مخصصات محددة Specific provision

- مخصصات مرتبطة بقروض دولية Provisions for certain international loan إن

الهدف من تكوين المخصصات هو مواجهة خسائر غير مؤكدة تؤثر في المركز المالي ونتيجة أعمالها، تطبيقاً لإجراء الحيطة والحذر في المحاسبة الذي يقضي- بالاعتراف بالخسائر المحتملة الحدوث إذا توافرت القدرة على تقديرها بدرجة معقولة، إلا أن إدارات الوحدات الاقتصادية تستغل المخصصات للمناورة، فيها إما بزيادتها، أو تخفيضها للوصول لرقم الربح المستهدف، خلافاً للهدف الذي وجدت من أجله. إن المخصصات من أكثر الأساليب غموضاً، فالإدارة قد لا تفصح عنها ويكون أثرها في السنة الحالية واللاحقة، وتساهم في تحقيق أهداف الإدارة، فإذا كان أداء الوحدة الاقتصادية ضعيفاً تلجأ الإدارة إلى تقليل المخصصات أو شطبها، من أجل زيادة أرقام الدخل للوصول إلى الدخل المستهدف، وتتبع العكس في حال كانت الأرباح تزيد عن الدخل المستهدف.

ثالثاً: البنود غير العادية Extraordinary Items

تعد البنود غير العادية من الوسائل التي قد تستخدمها إدارة الشركة في إدارة أرباحها للتأثير في أرقام الدخل المعلنة، فالبنود غير العادية هي بنود تختلف بشكل كبير عن بنود النشاط الاعتيادي للشركة. وقد بين شر ويدر وآخرون (Schroeder, et al., 2003. pp: 100- 101)) أن مجلس معايير المحاسبية (APB) بنشرته رقم (9) قد حدد البنود غير العادية بأنها أحداث وعمليات تأثيرها مادي في الوقت الذي لا يتوقع تكرار حدوثها، ولا تعد من ضمن النشاط العادي للمنشأة، وقد حدد أيضاً مجلس المعايير المحاسبية بنشرته رقم (30) شروطاً لتمييزها عن النشاط العادي وهي كما يلي:

طبيعتها غير الاعتيادية: يجب أن يمتلك الحدث أو العملية المقصودة درجة عالية من الانحراف عن طبيعة العمليات الاعتيادية للشركة آخذين بالاعتبار الظروف البيئية التي تعمل فيها الشركة.

ظهورها غير المتكرر: يجب أن لا يكون الحدث أو العملية المقصودة من النوع الذي يمكن توقعه بشكل معقول في المستقبل المنظور آخذين بالاعتبار البيئة التي تعمل فيها الشركة.

يجب أن يتوافر كلا الشرطين معاً للبنود غير العادية، فقد بين ابستين وميرزا ( Epstein and Mirza, 2001, p 119) أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) يطالب أن يتم الإفصاح عن طبيعة وقيمة كل بند غير عادي بشكل منفصل في قائمة الدخل. ومن أمثلة البنود غير العادية كما جاءت بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (8):

١- الخسائر الناجمة عن مصادرة الأصول من قبل الدولة " التجريد من الملكية".

٢- الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل.

وقد بين مجلس معايير المحاسبة (APB) في المعيار المحاسبي رقم (8) (International Accounting Standard, 2001, p: 175) أن المكاسب والخسائر الناجمة عن الأحداث والعمليات التالية لا تعد بنوداً غير عادية، وهي:

- تخفيض أو شطب الذمم المدنية، والمخزون، والمعدات المؤجرة للغير، وتكاليف البحث والتطوير المؤجلة، أو أية أصول غير ملموسة.

- المكاسب والخسائر الناجمة عن عمليات تحويل وتبادل العملة الأجنبية.

- المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستغناء عن قسم من أقسام المنشأة.

- المكاسب أو الخسائر الناجمة عن بيع الأصول الثابتة المستخدمة في عمليات الإنتاج.

- التعديلات على المستحقات عقود طويلة الأجل.

- تأثير الإضرابات في الشركة.

نستنتج أن البنود غير العادية اكتسبت اهتماماً كبيراً من الجهات الواضحة للمعايير من حيث تحديدها، وطرائق معالجتها، والإفصاح عنها بشكل مستقل في قائمة الدخل، وذلك للتقليل من إمكانية استخدامها في المناورة للتأثير في أرقام الدخل، فالتأثير لا يكون بصافي الدخل المعلن بينما يكون في صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية. لذلك قد تلجأ الإدارة إلى تصنيف مكاسب وخسائر الناشئة من نشاطات غير تشغيلية ضمن الأنشطة التشغيلية، لما لها من تأثير في مستخدمي القوائم المالية، الذين يركزون بشكل أساسي على الدخل من الأنشطة التشغيلية عند اتخاذ قراراتهم، وفي هذا السياق بين بارنا وآخرون (Barnea, et al., 1976) أن الإدارة تستخدم الأسلوب التصنيفي للمفردات المحاسبية للتأثير في صافي الدخل من العمليات التشغيلية، فعندما تصنف البنود غير النشاط الاعتيادي ضمن النشاط العادي فإنها تهدف من ذلك لتخفيض تقلبات الدخل الناتج من النشاط الاعتيادي للشركة، وكما تتأثر بهذا التصنيف توقعات المحللين الماليين للربحية المستقبلية للشركة وتقييم أدائها.

كما بين الباحثان جودفري وجونز (Godfrey and Jones, 1999) أن أسلوب تمهيد الدخل التصنيفي استخدم من قبل الشركات الأسترالية، حيث إن معايير المحاسبة الأسترالية تسمح للشركات أن تعالج المكاسب والخسائر المحققة خارج النشاط الطبيعي،

فأما أن تكون ضمن البنود التشغيلية الاعتيادية أو تعالج كبنود غير تشغيلية. وقد خلصت الدراسة إلى أن مديري الشركات استغلوا المرونة المتاحة لهم لتمهيد دخل الشركات من خلال التمهيد التصنيفي، تجنباً لضغوطات نقابات العمال للحد من مطالبتهم بزيادة الأجور، أو تحسين ظروف العمل في حال ارتفاع مستوى دخل الشركات واستمرت المعالجة هكذا لغاية عام ١٩٨٩، عندما أصدر مجلس مراجعة المعايير المحاسبية الأسترالية تعريفاً للبنود العادية على أنها أحداث ومعاملات لا تقع ضمن النشاط الاعتيادي للشركة، وتكون ذات طبيعة غير متكررة.

من خلال ما سبق يتضح أن الوسائل والأساليب المتاحة للإدارة متعددة ومتنوعة، وتستطيع من خلالها التأثير في الأرقام المحاسبية، فهذه الوسائل تؤدي إلى خلق أرباح صورية تؤثر في جودة الأرقام المحاسبية التي تكون بمثابة معلومات تستخدم من قبل الأطراف المهتمة في اتخاذ قراراتهم، فالأرباح القليلة الجودة تعنى الأرباح التي لا تمثل النشاط الفعلي والحقيقي للمعاملات والأحداث التي حدثت في الشركة، بل إن إدارة الشركة تدخلت باستخدام ما لديها من أدوات لتعديل مستويات الدخل إلى المستوى الذي ترغب فيه ويحقق أهدافها، ولا يعبر عن الإنجازات الفعلية للشركة، وينتج عنه أن يكون هناك انحراف مادي ما بين الدخل المحاسبي للمنشأة ودخلها الفعلي (المعبر عن الأنشطة الفعلية التي حدثت في الشركة). فالإدارة باستخدامها لأساليب إدارة الأرباح لا تعبر عن الجوهر الاقتصادي للعمليات التشغيلية للمنشأة الأمر الذي يتطلب الوقوف عنده من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية لفهم وإدراك الأعمال والأفعال التي تقوم بها الإدارة. إن ممارسات الإدارة وتدخلها منتشرة بشكل واسع في التطبيق المحاسبي، لكن إقامة الدليل على وجودها المتعمد ليس بالأمر السهل، ويحتاج إثباته إلى فرضيات وأساليب يجب أن لا تخلو من عنصر الإقناع.

## ٢-٤ قياس إدارة الأرباح

اهتمت الأدبيات المحاسبية بدراسة ممارسات الإدارة ودوافعها في إدارة الأرباح، لما له من تأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة التي يعتمد عليها من قبل مستخدميها في كثير من القرارات الاقتصادية، وتستغل الإدارة المرونة المتاحة لها بالمبادئ المحاسبية في عمليات القياس والإبلاغ المالي، وتقوم باختيار البدائل المحاسبية،

مما يؤدي إلى أن تكون النتائج النهائية المعلنة لا تطابق الواقع الفعلي للمعاملات والأحداث الفعلية، وبما أن العديد من الأعمال التي تقوم بها الإدارة لا تفصح عنها، اهتم الباحثون بممارساتها من أجل كشف ومعرفة مدى تدخلها، ويرى الباحث لتحقيق ذلك، أن أمام الباحثين ثلاثة خيارات هي:

الخيار الأول: التوجه للإدارة وإجراء مقابلات مع المديرين أو من خلال استبانة توزع عليهم لمعرفة ممارساتهم في عمليات القياس والإبلاغ المالي، هذا الأسلوب صعب تحقيقه، لأن الإدارة من المحتمل أن لا تتعاون مع الباحثين لكشف أسرار عملها وخوفاً من أن تتأثر مصالحها بشكل لا ترغب به.

الخيار الثاني: التوجه إلى المدققين القانونيين وسؤالهم عن ممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي لمعرفةهم أو نتيجة إطلاعهم بسياق أعمال التدقيق على الدفاتر والسجلات، وهنا أيضاً قد يواجه الباحثون مشكلة عدم تعاون المدققين، لأن ذلك يعد مخالفاً لأخلاقيات المهنة عندما يكشفون أسرار عملائهم للآخرين وخوفاً من المساءلة القانونية.

الخيار الثالث: التوجه إلى تحليل التقارير والقوائم المالية المعلنة من قبل الشركات، والعمل على تحليلها وتقييمها، وبعد ذلك يعطي الباحثون رأيهم بناء على ما تم استنتاجه من عمليات التحليل، إن الخيار الأخير هو الخيار المتاح أمام الباحثين دون عوائق حيث يستطيعون أن يعبروا كميًا عن ممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي.

إن اهتمام الباحثين بالقياس الكمي لإدارة الأرباح لكشف تدخل الإدارة ومعرفة مدى استغلالها للمرونة المتاحة لها جاء لخدمة ذوي المصالح في الشركة ووضعهم بحقيقة عمل الإدارة، وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم. إن الوسائل التي تتبعها الإدارة في إدارة الأرباح يصعب ملاحظتها وإن عملية تحديدها كميًا لا تكون دقيقة، لذلك اقترح الباحثون بهذا المجال نماذج إحصائية لاستنتاج وقياس ممارسات الإدارة ودوافعها، وقدمت مؤشرات إحصائية لمعرفة إدارة الأرباح، فمنهم من اعتمد مدخل تصنيف البنود في قائمة الدخل باعتبارها أحد الأساليب التي تؤثر في الدخل من العمليات التشغيلية، ومنهم من اعتمد مدخل المستحقات الاختيارية، ومنهم من درس تحليل نمط سلوك الدخل خلال فترة من الزمن. وتمارس الإدارة تدخلها من خلال مناقلة الدخل باتجاه ما ترغب به، وذلك بالمنورة بتوقيت الاعتراف بالمصاريف الاختيارية (Discretionary Expenses) أو استخدام التغييرات المحاسبية الاختيارية (Voluntary Accounting Changes) التي تعطي المرونة الكافية للإدارة دون أية محددات أو عوائق. لذلك بناء على ما تم الإطلاع عليه من أبحاث سابقة يمكن تصنيف الأساليب المستخدمة من قبل الباحثين لمعرفة تدخل الإدارة باختبار البدائل المحاسبية إلى ثلاثة مداخل.

١- مدخل تصنيف بنود قائمة الدخل.

٢- مدخل التباين.

٣- مدخل المستحقات.

وفيما يلي أهم النماذج الإحصائية المستخدمة وفق هذه المداخل.

أولاً: مدخل تصنيف بنود قائمة الدخل

إن إدارة الشركة تعتمد هذا الأسلوب للتأثير في رقم الدخل المعلن من الأنشطة التشغيلية لتقليل الانحرافات غير المتوقعة عن مستوياته، والمحافظة على مستوى نموه، وذلك من خلال المناورة بتصنيف البنود غير العادية باعتبارها ضمن الأنشطة الاعتيادية للشركة بدلا من ظهورها كبند مستقل. وهناك العديد من الأساليب التي استخدمت التصنيف لمعرفة تدخل الإدارة منها:

\* نموذج: رونر وسادان (Roner and Sadan, 1975)

اقترح الباحثان أسلوبا لمعرفة تدخل الإدارة بتصنيف مكاسب وخسائر البنود غير التشغيلية (Extraordinary items) إما بتصنيفها كبند مستقل، أو تكون ضمن بنود النشاط الاعتيادي للشركة، وذلك بهدف تقليل الانحراف في دخل النشاط الاعتيادي في الفترات المتعاقبة والمحافظة على مستويات نموه.

افتراضات النموذج:

١- تحدث البنود غير الاعتيادية سنويا وتظهر بقائمة الدخل كبند مستقل عن بنود النشاط الاعتيادي والانحراف بمستوياتها شبه ثابت في حال غياب تدخل الإدارة.

٢- تتبع البنود غير الاعتيادية مؤشر إجمالي البنود غير الاعتيادية (Macro index) لكافة المنشآت الذي يمثل الوسط الحسابي لها في حال غياب تدخل الإدارة.

٣- الانحراف باتجاه (Trend) البنود غير العادية ثابت.

خطوات تطبيق النموذج:

١- تحديد الانحراف المتوقع بدخل النشاط الاعتيادي للشركة وفق معادلة الانحدار التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta M_t + U_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

$Y_t$  = الفرق في الدخل الفعلي للنشاط الاعتيادي بين السنة الحالية والسابقة للشركة في الفترة (t).  
 $M_t$  = متوسط الفرق في دخل النشاط الفعلي العادي لكافة عينة الشركات في الفترة (t) ويعبر عنه بالمؤشر الكلي (Macro index) .

$U_t$  = الانحراف المتوقع بدخل النشاط العادي، أي بين  $(M_t)$  و  $(Y_t)$  .

$B, \alpha$  = معامل النموذج.

٢- تحديد الانحراف المتوقع في دخل البنود غير الاعتيادية للشركة وفق معادلة الانحدار التالية.

$$e_t = a_1 + b_1 E_t + W_t \dots\dots\dots(2)$$

حيث إن:

$e_t$  = الدخل الفعلي للبنود غير العادية في الفترة (t) .

$E_t$  = متوسط دخل البنود غير الاعتيادية لكافة شركات العينة في الفترة (t) ويعبر عنه بالمؤشر الكلي (Macro index) .

$W_t$  = الانحراف المتوقع بدخل البنود غير الاعتيادية.

$A, b$  = معامل النموذج.

٣- تحليل الانحدار ما بين  $(W_t)$  و  $(U_t)$  وذلك وفق معادلة الانحدار التالية:

$$W_t = \beta_1 + \Phi U_t + \epsilon_t \dots\dots\dots(3)$$

من خلال تحليل الارتباط ما بين الانحراف غير المتوقع بدخل النشاط الاعتيادي  $(U_t)$  مع الانحرافات غير المتوقعة بدخل البنود غير الاعتيادية  $(W_t)$  يتم الحكم على وجود تمهيد للدخل الناجم عن تدخل للإدارة بتصنيف البنود غير الاعتيادية ضمن النشاط الاعتيادي أو إظهارها كبند مستقل، فعندما يكون الارتباط سالباً ما بين  $(U_t)$  و  $(W_t)$ ، يدل على استخدام البنود غير الاعتيادية لتمهيد دخل الشركة، بحيث تقلل الإدارة الانحرافات في دخل النشاط الاعتيادي على حساب زيادة الانحراف بدخل البنود غير الاعتيادية.

مما سبق نستنتج أن الإدارة تركز على دخل النشاط الاعتيادي، وتحاول تقليل الانحرافات منه لعلمها إن النشاط الاعتيادي هو عنصر أساسي يهتم به كافة الأطراف المهتمة بالشركة، سواء في تقييم أداء الإدارة ومقياساً على نجاح الشركة أو لتحقيق أهدافاً خاصة بإدارة الشركة.

\* نموذج: بارنا وآخرون (Barnea, et al., 1976)

استخدم الباحثون أيضا في هذه الدراسة نموذجا لتحديد استغلال الإدارة تصنيف البنود غير الاعتيادية، لتقليل الانحرافات بدخل النشاط الاعتيادي للشركة والمحافظة على مستويات نموه، وقد ركز الباحثون على تحليل اتجاه الانحرافات في الدخل لمعرفة الدخل الطبيعي المحقق للشركة عن الدخل الممهد والمقصود من قبل إدارة الشركة، ولتحديد اتجاه (trend) الدخل استخدم الباحثون أسلوبين:  
الأول: التتبع الزمني لاتجاه دخل الشركة (time trend).

الثاني: التتبع الزمني لاتجاه الدخل للشركة القيادية في الصناعة (Leader trend) وهي شركة تشكل مبيعاتها في السوق أكبر حصة في الصناعة وتكون موضع اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين.  
افتراضات النموذج:

١- أن إدارة الشركة تحصل على معلومات عن أرباح الشركة القيادية قبل أن تعلن عن دخلها وقبل استخدامها متغير التمهيد (تصنيف البنود غير العادية).

٢- انسياب البنود غير الاعتيادية ثابت خلال الزمن.

٣- الانحراف السنوي في البنود غير العادية ثابتا ولا يساوي صفرًا.

خطوات تطبيق النموذج

١- تحديد الانحراف المتوقع باتجاه دخل النشاط الاعتيادي للشركة وفق معادلة الانحدار التالية:

$$E_t = \alpha + BV_t + U_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

$E_t$  = التغير في دخل النشاط الاعتيادي للشركة (Observed Smoothed Variable) في الفترة (t).

$V_t$  = التغير في دخل النشاط الاعتيادي للشركة القيادية (Leader Observed Smoothed Variable) في الفترة (t).

في الفترة (t).

$U_t$  = الانحراف المتوقع.

$\alpha, B$  = معامل النموذج.

٢- احتساب الانحراف الفعلي لدخل البنود غير الاعتيادية عن الاتجاه الثابت للبنود غير العادية من خلال المعادلة التالية:

$$dt = et - \frac{1}{n} \sum et \dots\dots\dots(2)$$

حيث إن:

$d_t$  = الانحراف الفعلي لدخل البنود غير العادية.

$e_t$  = دخل البنود غير العادية في الفترة.

$n$  = عدد سنوات القياس.

٣- تحليل العلاقة ما بين  $(U_t)$  الناتج من المعادلة رقم (١) و  $(dt)$  الناتجة من المعادلة رقم (٢) من خلال معادلة الانحدار التالية.

$$d_t = a + bU_t + W_t \dots\dots\dots(3)$$

تعد نتيجة هذا الاختبار مؤشراً لتمهيد الدخل التصنيفي وذلك من خلال تحليل علاقة الارتباط ما بين

$(U_t)$  و  $(d_t)$  فإذا كانت:

١- قيمة  $U_t > 0$  وقيمة  $d_t < 0$ .

أو

٢- قيمة  $U_t < 0$  وقيمة  $d_t > 0$ .

يعد الارتباط العكسي— بين الانحرافات غير المتوقعة في الدخل الاعتيادي  $(U_t)$  والانحرافات  $(d_t)$

الناتجة عن البنود غير الاعتيادية مؤشراً لتدخل الإدارة لتمهيد الدخل باستخدام مكاسب وخسائر البنود

غير الاعتيادية، أي أنّ الإدارة تصنف البنود غير الاعتيادية لتقليل التقلبات بدخل النشاط الاعتيادي.

#### أسلوب التباين

وفق هذا المدخل يتم تصنيف الشركات الممثلة لدخلها أو غير الممثلة اعتماداً على التباين

(التغير) بالدخل مقارنة مع التباين (التغير) بالمبيعات، أي دراسة نمط سلوك الدخل ونمط سلوك

المبيعات. يختلف أسلوب التباين عن الأساليب الأخرى بما يلي:

١- لا يحتاج للتنبؤ بالأرباح.

٢- يعتمد على قياس التغير في الدخل المعلن عنه في القوائم المالية والتغير في المبيعات.

٣- لا يحتاج لفحص المصاريف.

ومن الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب:

١- نموذج إمهوف (Imhoff, 1977)

يعد نموذج إمهوف (Imhoff) أول نموذج التي حاول فصل التمهيد الصوري عن التمهيد الحقيقي

من خلال الربط ما بين التغير في الدخل (variability of income) مع التغير بالمبيعات (variability of

sales).

افتراضات النموذج

١- الدخل دالة للمبيعات  $I=f(S)$

٢- معامل التحديد ( $R^2$ ) هو المقياس المعبر عن التغير في الدخل والتغير في المبيعات.

\*عندما يكون ( $R^2$ ) عالياً يكون التغير قليلاً.

الإجراءات

١- احتساب معامل التحديد ( $R^2$ ) لكل من الدخل والمبيعات وفق معادلات الانحدار التالية:

$$\text{Income} = \alpha + \beta(\text{time}) \dots \dots \dots (1)$$

$$\text{Sales} = \alpha + \beta(\text{time}) \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

Income = دخل الشركة.

Sales = مبيعات الشركة.

$\alpha, \beta$  = معامل النموذج.

٢- مقارنة ما بين معامل التحديد للدخل ( $R^2_1$ ) مع معامل التحديد للمبيعات ( $R^2_s$ ).

بناء على نتائج المقارنة يتم الحكم على الشركة إذا كانت مجتملة لدخلها أم لا. فإذا كان ( $R^2_s$ )

$R^2_1 < R^2_s$  فتكون الشركة مجتملة لدخلها، إذ يكون التغير في مستويات الدخل أقل من التغير في مستويات

المبيعات والعكس تكون غير مجمله لدخلها.

٢- نموذج إيكل (Eckel, 1981)

استخدم إيكل (Eckel) أسلوب معامل التباين للفصل ما بين الشركات التي تتدخل الإدارة في تهديد دخلها والشركات غير المجمّلة. واعتمدت الدراسة على أساس تحليل نمط سلوك الدخل و نمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية.

افتراضات النموذج

١- الدخل داله خطيه للمبيعات.

٢- نسبة التكاليف المتغيرة للمبيعات تبقى ثابتة مع الزمن.

٣- التكاليف الثابتة تبقى ثابتة أو تزداد من فترة لأخرى لكنها لا تنخفض.

٤- إجمالي المبيعات هي التي يكون فيها التدخل المقصود من قبل الإدارة ويكون هناك تهديد حقيقي (Real Smoothing).

بناء على الافتراضات السابقة استنتج إيكل (Eckel) النموذج التالي:

$$SB = \frac{CV\Delta I}{CV\Delta S}$$

حيث إن:

SB = مؤشر تهديد الدخل.

$CV\Delta I$  = معامل التباين للتغير في الدخل.

$CV\Delta S$  = معامل التباين للتغير في المبيعات.

وتعد نتيجة الاختبار مؤشرا على تهديد الدخل وتدخل الإدارة، إذا كانت قيمة المؤشر (SB) أقل

من الواحد تكون الشركة مجمّلة لدخلها، وهذا يعني أن معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات والعكس لا تكون مجمّلة لدخلها.

\*مدخل التغييرات المحاسبية

ركز بعض الباحثين على التغييرات المحاسبية التي تجريها الشركة من فترة لأخرى للتأثير في دخل

الشركة، مستغلة المرونة المتاحة بالمبادئ المحاسبية في القياس والإبلاغ المالي،

مثل التحول من طريقة حساب الاهتلاك حسب طريقة القسط الثابت إلى طرائق الاهتلاك المتسارع، أو التحول بطرائق تسعير المخزون من (FIFO) إلى (LIFO)..... هذا الأسلوب يفترض أن الإدارة تستخدم التغييرات المحاسبية لتقليل الانحرافات غير المتوقعة في مستويات الدخل. وفيما يلي بعض النماذج التي اعتمدت هذا الأسلوب لتمييز بين الشركات الممهدة لدخلها من غير الممهدة.

١- نموذج موسس: (Moses, 1981)

اختر moser مدى استغلال الإدارة للمرونة المتاحة للاختيار بين البدائل المحاسبية لتقليل الانحرافات بمستويات الدخل المعلنة لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين تمهيد الدخل والتغييرات التي أجرتها الشركة. تم قياس تمهيد الدخل حسب النموذج التالي:

$$SB = \frac{|PE - EE| - |RE - EE|}{SALES}$$

حيث إن:

SB = مؤشر سلوك تمهيد الدخل (Smoothing Behavior Index) .

PE = الدخل قبل إجراء التغيير المحاسبي (Pre Change Earnings) .

EE = الدخل المتوقع (Expected Earnings) ، ويمثل أرباح السنة السابقة مضافاً إليه متوسط النمو في الأرباح للخمس سنوات السابقة.

RE = الدخل بعد إجراء التغيير المحاسبي (Reported Earnings) ، الدخل المعلن من قبل الشركات التي أجرت تغييراً في طرائق المعالجة المحاسبية.

Sales = المبيعات السنوية.

تعد نتيجة هذا الاختيار مؤشراً على تدخل الإدارة بتمهيد دخلها، فإذا كانت قيمة المؤشر SB أكبر من صفر (SB > 0) تكون الشركة مجتملة لدخلها، أي أنها استخدمت التغييرات المحاسبية لتقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل وعندما تكون قيمة المؤشر (SB < 0) أقل من صفر تكون غير مجتملة.

٢- نموذج هيرمان وانوي: (Herman & Inoue, 1996)

تعد دراسة هيرمان وانوي (Herman & Inoue) أيضا من الدراسات التي اختبرت تدخل الإدارة في تمهيد الدخل بهدف تقليل الانحرافات غير المتوقعة، وذلك باستخدامها بدائل طرائق حساب الاهتلاك حصرا من قبل الشركات اليابانية. إن التشريعات اليابانية لا تطالب الشركات بالإفصاح عن أثر تغيير طرائق الاهتلاك كبند مستقل بقائمة الدخل كما هو معمول فيه في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وقد حدد الباحثان النموذج التالي لقياس تمهيد الدخل:

$$SB = \frac{|EBDt - EBDt-1| - |Et - Et-1|}{Sales}$$

حيث إن:

SB = مؤشر سلوك تمهيد الدخل.

$EBDt$  = الأرباح قبل الاهتلاك في الفترة (t).

$EBDt-1$  = الأرباح قبل الاهتلاك في الفترة السابقة.

$Et$  = الأرباح بعد الاهتلاك في الفترة (t).

$Et-1$  = الأرباح بعد الاهتلاك في الفترة السابقة.

تعد نتيجة هذا الاختبار مؤشراً على تدخل الإدارة بتمهيد دخلها باستخدام طرائق الاهتلاك البديلة، أي أن الشركة تستخدم طرائق الاهتلاك للمناورة بمستويات الدخل بحيث تقلل من خلالها الانحرافات غير المتوقعة. فإذا كانت قيمة المؤشر موجبة ( $SB > 0$ ) تكون الشركة مجمّلة لدخلها، وإذا كانت أقل من صفر لا تكون مجمّلة .

ثالثاً: مدخل المستحقات

اعتمدت العديد من الدراسات مدخل المستحقات لتحديد درجة استغلال الإدارة للمرونة المتاحة لها بالمبادئ المتعارف عليها في إدارة الأرباح، ويعد هذا المدخل أكثر شيوعاً واستخداماً، والسبب ناتج عن استخدام أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي الذي يميز ما بين الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بالفترة المحاسبية عن تلك التي تتعلق بأكثر من فترة زمنية التي يتم توزيعها على الفترات المحاسبية،

أي يميز ما بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية، فالإيراد يتحقق وفق أساس الاستحقاق عندما تنتقل ملكية السلعة أو الأصل من المنشأة إلى المشتري أو عندما تقدم الخدمة سواء حصلت قيمتها النقدية أم لا، ويتم الاعتراف بالمصروفات التي دفعت أو استحققت على الفترة المحاسبية، "ومن خلال مقابلة الإنجازات Accomplishment، (الإيرادات) مع المجهودات Efforts (المصروفات) خلال فترة زمنية معينة يتم التوصل إلى قياس الأداء (performance) ربحاً أو خسارة " (دهمش، ١٩٩٥، ص: ٤٢).

إن الدخل المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق لا يقدم صورة دقيقة للأداء الفعلي للشركة خلال تلك الفترة، والسبب في ذلك أن الأساس أعطى مرونة للإدارة أن تستخدم حكمها الشخصي- عند تقدير العديد من المستحقات، مما يوفر لها المناورة في المعالجات المحاسبية المختلفة للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، إن المستثمرين و المقرضين و المحللين والأطراف المهتمة قد أصبح لديهم قلق حول حقيقة أداء الشركة الناجم عن استخدام أساس الاستحقاق الذي لا يعبر عن التدفقات النقدية الفعلية للشركة، فالإدارة تستخدم طرائق توزيع عديدة مثل: اهتلاك الأصول طويلة الأجل، وإطفاء الأصول غير الملموسة، وطرائق تقييم المخزون، وتقديرات لمخصص ديون مشكوك فيها،.... نتيجة لذلك يعد رقم صافي الدخل لا يعبر عن حقيقة الأداء الفعلي للشركة.

اهتم الباحثون بدراسة المستحقات وإيجاد نماذج إحصائية تساعد الأطراف المهتمة في الشركة على استخدامها لتساعدها في تحديد مدى استغلال الإدارة للمرونة المتاحة لها نتيجة استخدامها أساس الاستحقاق للتأثير في الأرقام المحاسبية لتحقيق أهدافها. تتكون المستحقات الإجمالية من جزأين مستحقات اختيارية (غير طبيعية)، وغير اختيارية (طبيعية)، فالاختيارية تمثل ذلك الجزء الذي تستطيع الإدارة التدخل والتأثير في الأرقام المحاسبية من خلال زيادتها أو تخفيضها، أما المستحقات غير الاختيارية، فإنها تمثل ذلك الجزء الذي لا تستطيع الإدارة التأثير فيه وهي تنتج من النشاط الطبيعي للشركة. ركزت معظم الدراسات على كيفية فصل المستحقات الاختيارية عن غير الاختيارية. إذ يتم بداية احتساب المستحقات غير الاختيارية المقدره ومن خلالها يتم معرفة المستحقات الاختيارية، التي تمثل المرونة التي تناور من خلالها الإدارة للتأثير في الأرقام المحاسبية. فالقاسم المشترك في النماذج الإحصائية المستخدمة للمستحقات هو عملية احتساب إجمالي المستحقات وهناك أسلوبان لحسابها (Beneish,1999)، هما:

١- أسلوب التدفقات النقدية

Total Accruals= Net Income from Operations- Cash Flows from Operations

٢- أسلوب الميزانية العمومية

$$TA_t = \Delta CA_t - \Delta Cash_t - \Delta CL_t + \Delta S_t D_t - DeP_t$$

حيث إن:

$TA_t$  = إجمالي المستحقات.

$\Delta CA_t$  = التغير في الأصول المتداولة.

$\Delta CL_t$  = التغير في المطلوبات المتداولة.

$\Delta cash_t$  = التغير في النقد ومكافئات النقد.

$\Delta S_t D_t$  = التغير في الديون قصيرة الأجل من الديون طويلة الأجل.

$DeP_t$  = مصاريف الاهتلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة.

٣- إجمالي المستحقات يتكون من مستحقات اختيارية وغير اختيارية

Total Accruals= Non Discretionary Accruals+ Discretionary Accruals

وفيما يلي نماذج المستحقات التي طورت من قبل الباحثين:

١- نموذج هيلي: (Healy model, 1985)

حاول هيلي تقدير المستحقات الاختيارية من خلال تحليل إجمالي المستحقات إلى جزأين:

مستحقات اختيارية وغير اختيارية.

افتراضات النموذج:

١- تمارس إدارة الأرباح من قبل الإدارة بانتظام في كل فترة مالية.

٢- يمثل الوسط الحسابي لإجمالي المستحقات، المستحقات غير الاختيارية.

الإجراءات:

١- احتساب المستحقات غير الاختيارية.

$$NDA_t = \frac{1}{N} \sum TA_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

$NDA_t$  = تمثل المستحقات غير الاختيارية في السنة (t).

$N$  = عدد سنوات فترة التقدير.

$TA_t$  = إجمالي المستحقات في الفترة (t).

٢ - احتساب إجمالي المستحقات وفق أسلوب الميزانية المذكور سابقا.

٣- احتساب المستحقات الاختيارية حسب المعادلة التالية:

$$DA_t = TA_t - NDA_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

$DA_t$  = المستحقات الاختيارية وتمثل المرونة التي تستغلها الإدارة للتأثير في الأرقام المحاسبية.

\* نموذج: دي أنجلو (De Angelo, 1986)

بينت دي أنجلو (De Angelo) أيضا أن الإدارة تستغل حكمها الشخصي بتقدير المستحقات لإدارة أرباحها، ومن أجل تقدير المستحقات الاختيارية تم احتساب أولا المستحقات غير الاختيارية، إذ افترضت أن المستحقات غير الاختيارية في السنة الحالية تساوي إجمالي المستحقات بالسنة السابقة، وبناء عليه يتم حساب المستحقات الاختيارية حسب الخطوات التالية:

١- احتساب المستحقات غير الاختيارية حسب المعادلة التالية:

$$NDA_t = TA_{t-1} \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

$NDA_t$  = المستحقات غير الاختيارية في السنة الحالية.

$TA_{t-1}$  = إجمالي المستحقات في السنة السابقة.

٢- احتساب إجمالي المستحقات باستخدام أسلوب التدفقات النقدية كما في المعادلة التالية:

$$TA_t = NI_t - CF_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

$NI_t =$  صافي الدخل من العمليات التشغيلية.

$CF_t =$  صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

٢- احتساب المستحقات الاختيارية حسب المعادلة التالية:

$$DA_t = TA_t - NDA_t \dots \dots \dots (3)$$

٣- نموذج جونز: (Jones, 1991)

اختلف جونز بأسلوبه عن هيلي و دي أنجلو السابقين وبيّن أن كل شركة لها ظروفها الاقتصادية والتشغيلية الخاصة بها، لذلك يجب أن تراعى تلك الظروف عند احتساب المستحقات غير الاختيارية، وأيضاً لا تكون المستحقات غير الاختيارية ثابتة خلال الزمن.

افتراضات النموذج:

١- تتكون المستحقات الكلية (Total Accruals) من مستحقات طبيعية (Normal Accruals)، ويعبر عنها بالمستحقات غير الاختيارية (Non Discretionary Accruals)، ومن مستحقات غير طبيعية (Non Normal Accruals)، ويعبر عنها بالمستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals).

٢- تمثل المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الناتجة عن النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة.

٣- تمثل المستحقات الاختيارية، ذلك الجزء غير المتوقع بوساطة النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة، ويعزى ذلك إلى تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي.

٤- أي تغير يحدث في ائزان المستحقات (Accrual Balance)، يفسر— من خلال الفرق في الإيرادات بين السنة الحالية والسنة السابقة، والتوازن (Balance) في الأصول الثابتة في الفترة الحالية.

الإجراءات:

١- تقدير المستحقات غير الاختيارية (NDA) Non Discretionary Accruals ، حسب المعادلة التالية:

$$NDA_t = a1 \left( \frac{1}{At-1} \right) + B1 \left( \frac{\Delta REV_t}{At-1} \right) + B2 \left( \frac{PPE_t}{At-1} \right) \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

$NDA_t =$  المستحقات غير الاختيارية في السنة (t).

$\Delta REV =$  الفرق في الإيرادات (المبيعات) بين السنة الحالية والسنة السابقة.

$PPE_t$  = إجمالي الأصول الثابتة (Gross Property Plant and Equipment) في السنة الحالية (t).

$A_{t-1}$  = إجمالي الأصول في السنة السابقة.

$\alpha_1, B_1, B_2$  = معاملات النموذج .

٢- احتساب إجمالي المستحقات (TA<sub>t</sub>) Total Accruals وفق أسلوب الميزانية (ذكر سابقاً).

٣- تقدير المستحقات الاختيارية (DA) Discretionary Accruals ومعاملات النموذج المحددة للمنشأة وفق معادلة الانحدار التالية:

$$\frac{TA_t}{A_{t-1}} = \alpha \left( \frac{1}{A_{t-1}} \right) + B1 \left( \frac{\Delta REV_t}{A_{t-1}} \right) + B2 \left( \frac{PPE_t}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

$TA_t$  = إجمالي المستحقات (الاختيارية وغير الاختيارية).

$\varepsilon_t$  = المتبقيات (Residual) وتمثل ذلك الجزء من إجمالي المستحقات الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات الانحدار، وهو يستخدم كوكيل (Proxy) ليمثل المستحقات الاختيارية الناجمة عن استغلال الإدارة للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لتدخلها بعمليات القياس المحاسبي لإدارة الأرباح.

٣- نموذج جونز المعدل The modified Jones model

عدل نموذج جونز (Jones) السابق من قبل ديجيو وآخرون (Dechow, et al., 1995) وذلك لتقليل الأخطاء في قياس المستحقات الاختيارية في نموذج جونز الأصلي، إذ تم إضافة إلى النموذج فقط التغيرات في الذمم المدينة ، على اعتبار أن التغيرات لا تنحصر- في الإيرادات بل تكون أيضاً في الذمم المدينة ، ووفقاً للتعديل الجديد تم احتساب المستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$NDA_t = \alpha \left( \frac{1}{A_{t-1}} \right) + B1 \left( \frac{(\Delta REV_t - \Delta REC_t)}{A_{t-1}} \right) + B2 \left( \frac{PPE_t}{A_{t-1}} \right)$$

حيث إن:

$\Delta REC$  = الفرق في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة في السنة.

وتجدر الإشارة بأنه يتم إتباع نفس الإجراءات المستخدمة في نموذج جونز الأصلي لاحتساب المستحقات الاختيارية.

افتراضات النموذج:

١- كافة التغيرات التي تحدث في المبيعات على الحساب (Credit Sales) في الفترة الحالية هي ناتجة عن إدارة الأرباح.

٢- المتغير  $(\Delta REV - \Delta REC)$  يمثل ضابطة لمستوى المستحقات الطبيعية (Non Discretionary Accruals)، في رأس المال العامل المرتبطة في المبيعات.

٣- المتغير  $(PPE_t)$  يمثل ضابطة لمستوى اهتلاك الأصول الثابتة.

إن تعديل نموذج جونز اعتمد على أساس أن الإدارة تتدخل في عمليات القياس من خلال الاعتراف بالإيرادات، وأن التغير في الإيرادات يقيس التغير الحقيقي لكن بوجود أخطاء، لذلك من أجل تقليل الأخطاء فقد تم إضافة التغيرات في المبيعات الأجلة (الذمم المدينة) لأنه من السهل على الإدارة التدخل بالمبيعات الأجلة أكثر من التلاعب بالمبيعات النقدية.

٤- النموذج القطاعي: (The industry model, 1991)

وفق هذا النموذج لم يعد الباحثان ديجيو وسلون (Dechow and Sloan) المستحقات غير الاختيارية ثابتة مع الزمن. اخذ الأسلوب القطاعي بالحسبان طبيعة اختلاف نشاط الشركات، وافترض أن المستحقات غير الاختيارية هي دالة خطيه للقيمة الوسيطة لإجمالي المستحقات للقطاع (Median industry total accrual) ويتم تقدير المستحقات الاختيارية حسب الخطوات التالية:

١- تقدير المستحقات غير الاختيارية حسب النموذج التالي:

$$NDA_t = Y_1 + Y_2 \text{ median}(TA_t) \text{-----} (1)$$

حيث إن:

$NDA_t$  = المستحقات غير الاختيارية (Non Discretionary Accruals).

$TA_t$  = إجمالي المستحقات (Total Accruals) منسوبة إلى إجمالي الأصول.

$Y_1, Y_2$  = معاملات النموذج.

٢- احتساب إجمالي المستحقات وفق أسلوب التدفق النقدي.

٣- احتساب المستحقات الاختيارية وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$\frac{TA_t}{A_{t-1}} = Y_1 + Y_2 \text{ median} \left( \frac{TA_t}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

$\varepsilon_t$  = المتبقيات (Residual) وتمثل المستحقات الاختيارية وتعبر عن مدى استغلال المرونة المتاحة بالمعايير

المحاسبية الناجم عن تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي لإدارة الأرباح.

يستطيع النموذج القطاعي أن يقلل من أخطاء قياس المستحقات الاختيارية، لأنه يزيل

الاختلافات بالمستحقات غير الاختيارية كونه يتعامل مع قطاع العمل الذي تنتمي إليه الشركة.

يتبين من خلال النماذج السابقة عدم وجود اتفاق بين الباحثين لوسائل قياس تدخل الإدارة في

عمليات القياس والإبلاغ المالي، فكل أسلوب يختلف عن الآخر، لكن هدف الباحثين كان واحداً، من حيث

أن الإدارة تتدخل في الأرقام المحاسبية، وأن القياس الكمي لتدخل الإدارة أمر ضروري لا بد من القيام به

لتقييم دقة المعلومات المحاسبية المعلنة بالتقارير والقوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ

القرار، وأن أنشطة إدارة الأرباح هي أنشطة لا يمكن ملاحظتها بسهولة وبالتالي يصعب تحديدها كميًا

بدقة، تعد هذه النماذج نتاج جهود بذلت قام بها الباحثون لاستنتاج سلوك الإدارة في إدارة أرباحها.

## ٢-٦ محددات إدارة الأرباح

أثبت العديد من الدراسات بأن ممارسات الإدارة في إدارة أرباحها تختلف باختلاف الظروف

التشغيلية التي تمر فيها الشركة، ففي ظل ظروف تشغيلية معينة نجد أن حجم الشركة، و ضريبة الدخل، و

نسبة المدينين،..... تمثل عوامل مؤثرة في اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية للتأثير في الأرقام

المحاسبية، وفي ظل ظروف أخرى يكون انحراف النشاطات التشغيلية عن المستوى الطبيعي، وتقلب

الأرباح، وتشنت ملكية الأسهم، وخطط الحوافز للمديرين إن وجدت هي عوامل أيضا مؤثرة في إدارة

الأرباح.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العديد من العوامل و/أو المحددات المؤثرة في سلوك الإدارة باتجاه إدارة أرباحها التي تحدد على أساسها خصائص الشركات ومن هذه الدراسات ( Moses, 1987 ) و ( Herman and Inaue, 1996 ) و ( حمد الله، ١٩٨٧ ) و ( Chung. R. et al., 2002 )، و (القرعان، ٢٠٠٥)،.....

وفيما يلي عرض للعوامل التي تم اختيارها في الدراسة الحالية:

#### ١- حجم الشركة

إن الشركات كبيرة الحجم في أي دولة في العالم لها دورها و أهميتها الاقتصادية، لما لها من تأثير في الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع، فهي تقوم بإنتاج السلع و الخدمات و توفير فرص عمل، ونتيجة لذلك تكون موضع اهتمام جهات متعددة كالحكومة و المستخدمين والمقرضين والمنافسين والمحللين الماليين..... ، ومارس عليها ضغوطات لتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، مما ينتج عنه تكاليف تتحملها الشركة (Watts and Zimmerman, 1990). إن تحمل الشركة للتكاليف السياسية يعد دالة لحجمها، فكلما زاد حجم الشركة كلما كان دافعا لاختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح لتجنب الإدارة التكاليف السياسية، وتعد الكلف السياسية أحد العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل لتجنب احتمالات التعرض إلى ضغوطات وخضوعها لمحددات قانونية معينة والتدخل في شؤونها ( Scott, 2003, p379 )، و (Herrmann and Inoue, 1996). وكذلك تتجنب الشركة احتمالية دخول منافسين جدد لها مما يؤثر في موقعها التنافسي و قدرتها في الحفاظ على حصتها السوقية، وتتجنب الشركات كبيرة الحجم أيضاً الانخفاض الحاد في أرباحها لأنه يؤثر في قدرتها في تسديد التزاماتها، ويقلل ثقة المستثمرين في الشركة، مما يؤثر في أسعار أسهم الشركة في السوق المالي وتزداد المخاوف من الإفلاس المحتمل للشركة. لذا فإن من المتوقع أن تؤثر الإدارة على الأرقام المحاسبية من خلال اختيارها للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الحفاظ على المستويات التي ترغب بها الإدارة، ويقاس حجم الشركة بإجمالي الأصول المسجلة بقائمة المركز المالي حيث يستخدم حجم المنشأة كوكيل (Proxy) ليعبر عن كثير من الظواهر الاقتصادية المختلفة فهو يمثل أحد المقاييس للكلف السياسية المتمثلة بالضغوطات السياسية على الشركة لممارسة مسؤولياتها الاجتماعية.

## ٢- نسبة المديونية

تعد نسبة المديونية أحد العوامل المحتملة التي تؤثر في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، حيث تلجأ الشركة ذات نسبة المديونية المرتفعة ( الشركة التي تعتمد بتمويل أصولها على الاقتراض من أطراف خارجية) إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، و تفادي الإخلال بشروط عقد الدين (حمد الله، ١٩٨٧) و (Bartov, 1993).

فالمقرضون يهتمون بحجم الالتزامات على الشركة فكلما زادت الالتزامات زادت المخاطر بعدم القدرة على التسديد، و زادت شروط المقرضين على الشركات المقترضة وارتفعت كلف الإقراض، وكلما قلت الالتزامات على الشركة كان وضعها مستقرا و زاد إقبال المستثمرين عليها و تكون محط ثقتهم. وتقاس نسبة المديونية بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول، لذلك من المتوقع أن تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض نسبة المديونية إلى الحدود التي تتوافق مع أهدافها.

### ٣- انتشار الملكية.

إن انتشار ملكية الأسهم لدى عدد كبير من المستثمرين يعطي مديري الشركات وضعاً أفضل لتبني الطرائق و السياسات المحاسبية التي يرونها مناسبة لخدمة مصالحهم، مما يؤدي إلى عدم قدرة المستثمرين على السيطرة على عمل الإدارة، ويكون العكس عندما تتركز ملكية الأسهم لدى عدد قليل من المستثمرين وخاصة المستثمرين المؤسسيين الذين يكون لديهم القدرة على الحد من ممارسات الإدارة، فهم يملكون الموارد، والخبرة، والقدرة على التحليل والنظام (Chung, R. et al., 2002). لذلك فكلما كان هناك انتشار ملكية الأسهم كبيرا كلما كان هناك زيادة محتملة لقدرة الإدارة على تعديل الأرقام المحاسبية بما يتوافق مع مصالحهم، لذلك من المتوقع أن تكون نسبة ملكية كبار مالكي الأسهم إحدى العوامل المحددة على اختيار الإدارة لسياساتها المحاسبية، وقد تم التعبير عن ملكية كبار مالكي الأسهم بنسبة الأسهم المملوكة إلى إجمالي الأسهم المعلنة بالتقارير و القوائم المالية.

## ٤- ربحية الشركة

تعد ربحية الشركة أحد المقاييس الرئيسة لأداء وكفاءة إدارة المنشأة، فأصحاب الحقوق في المنشأة والمستثمرون المحتملون والمقرضون وغيرهم من لهم مصلحة في الشركة يهتمون بربحيتها، فقيمة المنشأة تتحدد بناء على قدرتها الربحية التي يتوقف عليها توزيعات حصص أرباح الأسهم، فالمستثمر الحالي يتأثر قراره بربحية المنشأة و توزيعات حصص الأرباح،

فقد يحتفظ بهذه الأسهم أو يتخلص منها. وكذلك المستثمر المحتمل قد يقرر الاستثمار في المنشأة أو البحث عن مجالات استثمارية أخرى، وقد بينت الدراسات أن أسعار الأسهم تتأثر بشكل مباشر بأرباح الشركة، فعندما يكون مستوى الأرباح متقلباً من عام إلى آخر بشكل كبير ينتج عنه تقييم عالٍ لمستوى المخاطر المتوقعة من الشركة و كنتيجة لذلك يتوقع زيادة في معدلات فائدة الاقتراض، وانخفاض أسعار الأسهم. وتعد الإدارة الجهة الأكثر تأثراً بربحية الشركة، فالأرباح تستخدم كمؤشرٍ و مقياسٍ لكفاءتها، ولها دور مهم في تحديد الحوافز المرتبطة بمستوى الأرباح المحققة (Emanuel, et al., 2003)، وإن سلوك الإدارة في إدارة الأرباح يتحدد بشكل رئيس على مستوى الأرباح المحققة للشركة، فعندما تكون الأرباح المحققة أقل من المستوى المتوقع أو أعلى منه تحاول الإدارة الوصول إلى الأرباح المستهدفة من خلال العديد من الوسائل المتاحة لديها (Moses, 1987). فالشركات التي تعاني قصوراً و خسائر كبيرة تواجه إدارتها صعوبة في إدارة أرباحها فتحاول التقليل من الخسائر إلى أقل حد ممكن، ثم العمل على تحسين ربحيتها في السنوات التالية، بينما الشركات التي تكون مستوى أرباحها عالية، فإنها تعطي الإدارة مرونة أكبر في المناورة بالأرباح بين الفترات المالية المختلفة، وتكون في وضع مريح لإدارة أرباحها لتوفر العديد من الوسائل أمامها للحفاظ على المستوى المرغوب به من قبلها وما يحقق مصالحها، لذلك فمن المتوقع أن تكون العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح إيجابية.

#### ٥- تقرير المدقق

يعد تقرير مدقق الحسابات القانوني الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المدقق ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة. فالمدقق يعطي رأيه الفني المحايد المستقل على شكل تقرير خطي مكتوب حول عدالة القوائم المالية ومصداقيتها ضمن حدود معايير التدقيق والمبادئ المحاسبية، ويضاف هذا التقرير إلى تقرير مجلس الإدارة. إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون على القوائم المالية المدققة على اعتبار أنها دقت من قبل خبير مستقل و محايد، فالمدقق يبدي رأياً إجمالياً حول عدالة هذه القوائم، فهو ليس بالضرورة ضامناً لدقة أو صدق القوائم المالية (دهمش، ١٩٩٥، ص: ٥٨- ٦٠) فتقرير المدقق يوفر أيضاً إفصاحاً عن العديد من المعلومات كما بينها أرنز وآخرون (Arens, et al., 2003, pp: 48 - 61).

١- معلومات حول التأثير المادي الناتج عن عدم الثبات بتطبيق المبادئ المحاسبية.

٢- معلومات حول وجود شك في قدرة الشركة على الاستمرار.

٣- معلومات عن وجود أخطاء جوهرية، و حالات غش، و مخالفات من قبل الإدارة.

٤- معلومات عن التأثير المادي للتحويل من طريقة محاسبية مقبولة إلى أخرى مقبولة.

٥- معلومات إذا لم تكن القوائم المالية تعد وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها.

ونتيجة للدور الذي يلعبه المدقق الخارجي في سياق عملية التدقيق سيكون احد العوامل المؤثرة في تدخل الإدارة في إدارة الأرباح، لتأثيره في نوع التقرير الصادر من قبله (نظيف، متحفظ، سلبي، عدم ابداء رأى).

#### ٦- التدفقات النقدية

تعد المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية (المقبوضات والمدفوعات ) للوحدة الاقتصادية من أهم المسائل بالنسبة للمقرضين، والموردين، والمستثمرين، فهي توفر معلومات عن مقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مما يساعد على تقييم ما إذا كانت الشركة تواجه صعوبات أم لها القدرة على مقابلة التزاماتها والوفاء بها عند استحقاقها. فقد بين الباحثان يون وميلر (Yoon and Miller, 2002) أن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية عامل مهم في إدارة الأرباح وعلاقته عكسية معها، لذلك من المتوقع أن تكون التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية من العوامل الرئيسية المؤثرة في إدارة الأرباح في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

#### ٧- السيولة

تعد سيولة الوحدة الاقتصادية من العناصر الأساسية التي يهتم بها مستخدمو القوائم المالية لتقييم التدفقات النقدية من وإلى الوحدة الاقتصادية، ومدى سهولة تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية في الأجل القصير وحجم راس المال العامل وتركيبته، وذلك لبيان مقدرة الوحدة الاقتصادية على خدمة ديونها في الأجل القصير. ويعد رأس المال العامل إحدى الوسائل المستخدمة للتعبير عن سيولة المنشأة، ويعبر عن العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ومن خلاله يتم تقييم التغيرات في راس المال العامل، ووضع السيولة للوحدة الاقتصادية. تشمل الأصول المتداولة بعض العناصر التي تستطيع الإدارة التدخل فيها للتأثير في حجم الأصول المتداولة وذلك من خلال إدارة الذمم المدينة ومخصص الديون المشكوك فيها والمخزون السلعي....الخ. فقد تلجأ بعض إدارات الوحدات الاقتصادية للتلاعب لتحسين سيولتها عند اقتراب نهاية الفترة المالية لبيان قدرتها على السداد في الأجل القصير، وذلك لتسهيل عملية الحصول على القروض. لذلك فمن المتوقع أن تكون السيولة إحدى العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح.

## ٧-٢ أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين

تعد فئة المستثمرين من أكثر الجهات المستهدفة، عندما تقوم إدارات الشركات بإعداد وتحضير ونشر- التقارير والقوائم المالية، فهم يستخدمون المعلومات المتوافرة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فمن خلالها يتم تقييم الاتجاهات المستقبلية للشركة ومقدرتها على تحقيق أرباح وكفاءة أدائها وإدارتها للموارد الاقتصادية.. فالمستثمرون قد يكونون أشخاصاً طبيعيين (أفراد) أو أشخاص معنويين، فهم يملكون الأموال الفائضة عن حاجاتهم الاستهلاكية (مدخرات) ويرغبون في تنميتها وزيادة ثروتهم، لذلك يلجأون لاستغلالها من خلال استثمارها بالمشاريع التي تحقق رغباتهم، فأمامهم العديد من الخيارات الاستثمارية، أما الاستثمار في الأوراق المالية أو بالعقارات، أو بالعملات... فإذا كانت الرغبة في الاستثمار في الأوراق المالية فإنهم يتوجهون للأسواق المالية لشراء الأسهم التي تلبى أهدافهم، فالأسواق المالية تعتمد أساساً على المعلومات المحتواة بالتقارير والقوائم المالية المعلنة، إذ تمثل عصب السوق وحتى يؤدي السوق المالي مهمته بفاعلية وكفاءة، يتوجب أن تتوافر فيه المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق ليتمكن المستثمرون المتعاملون في السوق من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيد، فالمستثمرون يصنفون إلى نوعين:

● مستثمرين لديهم الخبرة والمعرفة والمهارة في تحليل المعلومات المعلنة في السوق ويطلق على هذه الفئة المستثمرين المحترفين.

● مستثمرين لا يكون لديهم الخبرة والمعرفة والمهارة على تحليل المعلومات المعلنة في السوق ويطلق عليهم فئة المستثمرين العاديين.

وقد بين (العيسى، ١٩٩١) أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر:

- معلومات عن حركة أسعار الأسهم التي يرغب المستثمر في اقتنائها.
- معلومات عن الأرباح الموزعة.
- معلومات عن الإدارة وكفاءتها.
- معلومات عن المركز المالي للشركة وعن مستقبلها ومستقبل الصناعة التي تعمل فيها.
- معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها.

يقوم المستثمرون عند استخدامهم للتقارير والقوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات أن يقرأوا هذه القوائم بدقة وأن ينتبهوا إلى المحددات المتعلقة بهذه القوائم، فالتقارير والقوائم المالية تعكس أساسا تاريخيا ماضيا تدخلت فيه الإدارة ولكنها تعد مرشدا لهم بالنسبة لقراراتهم المستقبلية. فالمستثمرون الحاليون والمتوقعون يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار احتمال قيام الإدارة أثناء تحضير وإعداد التقارير والقوائم المالية بما يلي:

١- إجراء تقديرات لبعض الأرقام الواردة في القوائم كما هو الحال عند احتساب المخصصات وغيرها.

٢- استخدام طرائق محاسبية بديلة، مثل: طرائق تقييم المخزون، واهتلاك الأصول الثابتة.

٣- استخدام إجراءات محاسبية مختلفة لتقييم الموجودات.

٤- تدخلها بتصنيف البنود في القوائم المالية.

إذا تولد لدى الإدارة شعور بان مستخدمي المعلومات المحاسبية مطلعون ولديهم الخبرة والقدرة على تمييز أساليب الإدارة في القياس المحاسبي فإن ذلك يجعلها تفصح عن المعلومات بشكل أوضح وأشمل لتلبية الاستخدامات المتعددة.

## الفصل الثالث

### الدراسات السابقة

١-٣ الدراسات العربية

٢-٣ الدراسات الأجنبية

٣-٣ اختلاف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة

## الفصل الثالث

### الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مختلفة من موضوع إدارة الأرباح (Earnings management) من حيث أسبابها ودوافعها والعوامل المؤثرة في سلوك الإدارة عند اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية، وأثرها في الأرقام المحاسبية المحتواة في التقارير والقوائم المالية، ومعظم الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح هي دراسات دولية أجنبية اعتمدت بشكل أساسي على تحليل البيانات المنشورة بالتقارير والقوائم المالية والمعلنة في بورصات الدول التي تتواجد فيها الشركات، أما بالنسبة للدراسات العربية فلم يجد الباحث أي دراسة تحمل مصطلح إدارة الأرباح تحديداً، إلا أنه وجد بعض الدراسات التي تناولت بعض الجوانب التي لها علاقة بموضوع إدارة الأرباح. وفيما يلي أهم الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة.

#### ١-٣ الدراسات العربية

تناولت بعض الدراسات العربية جوانب من موضوع الدراسة ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة: (القرعان، ٢٠٠٥) - رسالة ماجستير

بعنوان: العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى شيوع ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، وتحديد العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة للتوجه نحو تمهيد الدخل، والعوامل التي شملتها الدراسة هي: حجم الشركة، ونسبة المدفوعات الضريبية إلى المبيعات، والعائد على المبيعات، والكثافة الرأسمالية، وربحية الشركة، والمصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف، والمصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف، وربحية السهم الواحد، وقد ركزت الدراسة على معرفة شيوع ظاهرة تمهيد الدخل في الأردن ومعرفة العوامل المؤثرة فيها. تم صياغة فرضيات الدراسة التي قسمت إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: فرضيات ترتبط بحجم الشركة.

المجموعة الثانية: فرضيات متعلقة بالنسب المالية.

أجريت الدراسة على عينه مكونة من (٥٣) شركة صناعية للفترة الممتدة من ١٩٩٦-٢٠٠٣، ومن

أجل معرفة الشركة ممهدة أو غير ممهدة استخدم نموذج أيكل، واستخدمت ثلاثة مقاييس للدخل هي:

١- صافي الربح التشغيلي.

٢- صافي الدخل قبل الضريبة.

٣- صافي الدخل.

واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية، واختبار "t" لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة وغير الممهدة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- تبين وجود تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان بنسب مختلفة، اعتماداً

على مقاييس الدخل المستخدمة، وكانت على النحو التالي:

- بنسبة ٦٠,٤% عند استخدام مقياس صافي الدخل قبل الضريبة.

- بنسبة ٥٤,٧% عند استخدام مقياس صافي الربح التشغيلي.

- بنسبة ٤٣,٤% عند استخدام مقياس صافي دخل الشركات.

٢- وجود علاقة إحصائية ما بين سلوك تمهيد الدخل والرقابة على المصاريف ممثلةً بنسبة

المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف.

٣- وجود علاقة إحصائية ما بين سلوك تمهيد الدخل وربحية السهم الواحد.

٤- لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين سلوك تمهيد الدخل والعوامل التالية: حجم الشركة، والكثافة

الرأسمالية، وعامل ربحية الشركة، ونسبة المدفوعات الضريبية، ومجموع الاحتياطات، وعامل

نسبة الديون، وعامل السيولة.

دراسة: (صالح، ٢٠٠٣)

بعنوان: محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية: المدخل الإيجابي- دراسة اختباريه على الشركات

السعودية.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير محددات اختيار السياسات المحاسبية من خلال اختيار

مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في اختيار الإدارة بين بدائل السياسات المحاسبية،

ودور النظرية الإيجابية في تحليل وتفسير، ومن ثم التنبؤ بالدوافع المختلفة التي تتحكم في سلوك الإدارة عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في الشركات المساهمة السعودية وتم اختيار المحددات التالية المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية: حجم الشركة، والديون والمساعدات الحكومية، ومعدل العمالة الأجنبية، وعقود حوافز الإدارة، ونسبة المديونية.

وتم دراسة تلك المحددات على السياسات المحاسبية التالية:

أ - سياسة تقويم المخزون السلعي.

ب- سياسة معالجة نفقات البحوث والتطوير.

ج- سياسة معالجة الزكاة.

وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٤٨) شركة من الشركات السعودية المساهمة موزعة على ثلاثة قطاعات (الصناعة والخدمات والزراعة) وتم اختيار العينة من مجتمع الشركات السعودية لعام ٢٠٠٢م.

وكان من أبرز نتائج الدراسة:

١- أن كلا من معدل العمالة الأجنبية ونسبة المديونية في المنشأة يؤثران في اختيار الإدارة للسياسات الثلاثة، بالإضافة إلى قوتها التفسيرية، والتنبؤية لسلوك الإدارة تجاه الاختيار بين السياسات المحاسبية.

٢- أن حجم المنشأة أقل أثراً في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية من كل من معدل العمالة الأجنبية ونسبة المديونية، ويؤثر فقط في اختيار السياسات المحاسبية لكل من معالجة نفقات البحوث والتطوير والزكاة خاصة في السعودية، في حين أنه ليس له التأثير نفسه في اختيار السياسات المحاسبية للمخزون السلعي.

٣- أن الديون والمساعدات الحكومية ليس لها تأثير معنوي في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية الثلاث.

٤- أن عقود حوافز الإدارة لا تؤثر في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية.

دراسة: (جهماني، ٢٠٠١) بعنوان: سلوك تمهيد الدخل في الأردن - دراسة ميدانية. هدفت دراسة الجهماني إلى استقصاء مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل (Income Smoothing) على مستوى أرباح الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وإلى التنبؤ بمدى اتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية إلى تمهيد الدخل في قطاع الصناعة والخدمات،

وتحديد أثر حجم الشركات على سلوك تمهيد الدخل. وافترض الجهماني بأن قيم صافي الدخل التي تفصح عنه الشركات في الأردن لا تعبر عن الواقع ولا تعكس ثقل الأرباح و تذبذبها.

أجريت الدراسة على عينه مكونة من (٦٠) شركة، للفترة الممتدة من ١٩٩٣- ١٩٩٦، وقد تم استخدام نموذج أكل للتمييز ما بين الشركات الممهدة من غير الممهدة.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

١- نسبة الشركات الممهدة ٥٥% في قطاع الصناعة و ٤٤% في قطاع الخدمات عند استخدام مقياس التمهيد المعتمد على التغير في قيم صافي الدخل (Net Income).

٢- نسبة الشركات الممهدة تساوي ٤٣% في قطاع الصناعة و ٦١% في قطاع الخدمات عند استخدام مقياس التمهيد المعتمد على التغير في قيم إجمالي الدخل.

٣- نسبة الشركات الممهدة تساوي ٦٤% في قطاع الصناعة و ٦٧% في قطاع الخدمات عند استخدام مقياس التمهيد المركب.

٤- لا توجد فروقات جوهرية بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل في كل من قطاع الصناعة والخدمات في الأردن.

دراسة: (هويدي، ١٩٩٨)

بعنوان: دراسة اختيارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر أربعة عوامل في اتجاه الشركات المساهمة المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية إلى تمهيد دخلها (Income Smoothing) المعلن، والعوامل هي: حجم الشركة، وربحية الشركة، وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وهيكل الملكية.

استخدم الباحث في دراسته نموذج أكل للقياس والتمييز ما بين الشركات الممهدة من غير الممهدة، مما يساعد في معرفة السمات والخصائص المميزة للشركات التي تتجه إلى تمهيد دخلها المعلن، وتقديم أساس يمكن الاسترشاد به في التنبؤ بالسلوك المحاسبي المحتمل اتباعه بواسطة إدارة هذه الشركات للتأثير في المعلومات المحاسبية.

أجريت الدراسة على عينه مكونة من (٤١) شركة مساهمة تتوزع على ثلاثة قطاعات المالي والصناعي والتجاري للفترة ١٩٨٩- ١٩٩٥.

وكانت أهم نتائج الدراسة:

- ١- إن ظاهرة تمهيد الدخل موجودة في الشركات المساهمة الكويتية بصرف النظر عن القياس المتخذ كأساس للتعبير عن حالة تمهيد الدخل.
- ٢- عامل الربحية يعد أهم العوامل قدرة على التمييز بين الشركات الممهدة حيث بلغ عدد الشركات الممهدة (١٤) شركة أي بنسبة ٣٤% من إجمالي شركات العينة.
- ٣- عامل حجم الشركة وقطاع العمل الاقتصادي الذي تنتمي له الشركة لا يوجد له تأثير في اتجاه تمهيد الدخل.
- ٤- بين عامل هيكل الملكية أن الشركات التي تقل مساهمة الحكومة فيها عن ٥٠% تميل إلى تمهيد دخلها.

دراسة: (حسن، ١٩٩٨)

بعنوان: دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون: دراسة ميدانية. هدفت الدراسة إلى قياس أثر متغيرات البيئة الاقتصادية بما تتضمنه من عوامل داخلية وخارجية وفقا لدرجة ارتباطها بالوحدة الاقتصادية، والمستخلصة من علم الاقتصاد والإدارة والتمويل في اختيار الطريقة المحاسبية الملاءمة عن المخزون (FIFO, LIFO، المتوسط المرجح المتحرك) لأغراض القياس المحاسبي، وإعداد القوائم المالية والتقارير الموجهة للأطراف الخارجية. اعتمد الباحث على المدخل الاستقرائي لاستخلاص العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون، وتم التعبير عن هذه العوامل بثلاث مجموعات هي:

- مجموعة عوامل الميزة النسبية.

- مجموعة عوامل نظرية الوكالة.

- مجموعة عوامل التكاليف السياسية.

ركزت الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- ما هي عوامل البيئة الاقتصادية المؤثرة في قرار الاختيار المحاسبي بصفة عامه؟
  - ٢- ما علاقة هذه العوامل باختيار طريقة المحاسبة عن المخزون؟
- أجريت الدراسة في جمهورية مصر- العربية على عينة عشوائية حجمها (٦٣) مفردة مكونة من فئتين، الفئة الأولى (٣٤) مفردة، المديرين الماليين، والفئة الثانية (٢٩) مفردة، المراجعون.

وكانت أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

أولاً: تعد عوامل الميزة النسبية بما تتضمنه من: تقادم المخزون، وتقلب مستوياته، وتغيرات الأسعار، وتكلفة الطريقة المحاسبية، وطبيعة عمليات التخزين أو تداول المخزون، أكثر العوامل تأثيراً في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون، باعتبارها عوامل فنية تمثل بيئة التصنيع للمنشأة وترتبط بطبيعة عنصر- الأصل محل القياس.

ثانياً: تعد عوامل نظرية الوكالة بما تتضمنه من عوامل: هيكل الملكية، وتعارض وتجانس المصالح بين الملكية الخارجية والداخلية، من أهم العوامل المؤثرة في قرار الاختيار لطريقة المحاسبة عن المخزون.

ثالثاً: تعد عوامل التكاليف السياسية غير مؤثرة في قرار الاختيار لطريقة المحاسبة عن المخزون.

دراسة: (حمد الله، ١٩٨٧)

بعنوان: تحديد المتغيرات المؤثرة في اختبار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية المحاسبية: منهج مقترح.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالنظريات الواقعية للمحاسبة من حيث مفهومها وأهميتها وتطويرها، واقتراح العوامل الاقتصادية التي تحدد وتفسر- سلوك الشركات في مجال اختيار المبادئ والسياسات المحاسبية. وقد بين الباحث أن النظرية المحاسبية الواقعية تختص بتفسير التطبيقات والممارسات المحاسبية والتنبؤ بها، فالتفسير يوفر الأسباب والمبررات التي تؤيد التطبيق العملي للمبادئ والسياسات المحاسبية المختلفة، والتنبؤ يساعد بتوقع الظواهر والأحداث المحاسبية التي ينتظر أن تحدث مستقبلاً. يتم إعداد التقارير والقوائم المالية وفق مبادئ محاسبية متعارف عليها، ويعتمد عليها مديرو الشركات والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين والأجهزة المختصة بإصدار المبادئ المحاسبية وغيرهم في اتخاذ القرارات، وهناك العديد من الطرائق والمبادئ المحاسبية البديلة، وكل بديل يؤدي إلى نتائج معينة. إن اختيار الشركة لأحد هذه البدائل سوف يؤثر بشكل أو بآخر في البيانات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، لذلك فالنظرية الواقعية لا تقدم توصيفات لما يجب إتباعه في الممارسات المحاسبية، بل تختص بتفسير وتحليل الممارسات المطبقة فعلاً والتنبؤ بما سيكون. واقترح الباحث العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تحدد وتفسر اختيار مديري الشركات للسياسات المحاسبية وهي كما يلي:

أولاً: خطط مكافآت (تعويض) المديرين Management Compensation ثانياً:مدى الخضوع  
لإجراءات الرقابة الحكومية Government Regulation  
ثالثاً: علاقة الأموال المقترضة بالأموال المملوكة "الرفع التمويلي" Leverage  
رابعاً: التكاليف السياسية Political Cost

وقد خلصت الدراسة إلى أنه من أجل قيام نظرية واقعية لتفسير- اختيار الشركات لمبادئ محاسبية معينة يتطلب القيام بما يلي:

- ١- القيام بدراسة وتحليل البديل المحاسبي الذي تم اختياره للتعرف على آثاره على التدفقات النقدية للشركات من جهة، والاتفاقات التعاقدية بين المديرين وكل من المساهمين والمقرضين من جهة أخرى.
- ٢- استخدام الفروض وأساليب التحليل المنطقية للحوافز الاقتصادية للتوصل إلى مبررات اختيار الشركة للبديل المحاسبي.
- ٣- اختبار صحة الحوافز الاقتصادية عن طريق تجمع بيانات محاسبية فعلية عن خصائص الشركات التي تطبق البديل المحاسبي.

دراسة: (عبد الجليل و غرايبة، ١٩٩٤ )

بعنوان:تقلب أرقام الدخل المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

هدفت الدراسة لما يلي:

- ١- بيان بعض المعلومات والبيانات المالية التي يحتاج إليها المستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري المعتمد على تحديد نسبة العائد ومدى المخاطرة لكل بديل استثماري متاح، ومدى تحقيقه لأهداف المستثمر.
  - ٢- الكشف عن مدى استقرار مستوى الدخل من سنة إلى أخرى في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، وأثر تعدد مفاهيم الدخل المحاسبي على مستوى الدخل السنوي المعين لها.
- ركزت الدراسة على بحث أثر تعدد مفاهيم الدخل المحاسبي في متوسط العائد على السهم ومدى تقلبه، و تم صياغة فرضيات الدراسة التالية:

الفرضية الأولى: لا يؤدي تعدد مفاهيم الدخل المحاسبي إلى اختلاف في أرقام العائد لسهم معين خلال فترة زمنية معينة.

الفرضية الثانية: يقل متوسط العائد المحاسبي وشبه المحاسبي على السهم للشركات عن متوسط العائد السوقي على السهم لهذه الشركات.

الفرضية الثالثة: يزيد دائماً تشتت العائد المحاسبي وشبه المحاسبي على السهم عن تشتت العائد السوقي على السهم نفسه.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٤٥) شركة مدرجة في سوق عمان المالي للفترة ١٩٧٨-١٩٨٧، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية والحسابات الختامية المنشورة لهذه الشركات ومن البيانات المتوافرة في سوق عمان المالي ووزارة المالية، وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مفاهيم للعائد على السهم لبيان تأثير مفاهيم الدخل في أرقام الإيرادات المحاسبية وتعديلها وهي:

١- العائد المحاسبي على السهم: وهو يمثل حصة السهم الواحد من الربح الصافي بعد الضرائب.  
٢- العائد شبه المحاسبي على السهم: ويحسب بنسبة مبلغ العائد على السهم إلى سعر افتتاح السهم في بداية الفترة المالية.

٣- العائد السوقي للسهم: ويقيم على أساس الأسعار الجارية للسهم ويتألف من:

الأرباح الإيرادية: وهي نصيب السهم من الأرباح النقدية الموزعة خلال فترة مالية معينة.

الأرباح الرأسمالية: تمثل تغير السهم خلال الفترة المالية نفسها.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- إن تعدد مفاهيم الدخل المحاسبي يؤدي إلى اختلاف أرقام العائد على السهم خلال فترة زمنية معينة، مما يتيح لإدارات الشركات التي ترغب في المحافظة على دخل مستقر لشركاتها الاعتماد على البيانات المحاسبية أو السوقية لمعالجة بعض العمليات (مثل تقييم اصل ثابت كالآلات).

٢- يؤدي الاعتماد على البيانات المحاسبية النقدية دون البيانات السوقية في إدارة محافظ الاستثمارات إلى قلة تقلب الدخل.

٣- تقلب العائد السوقي على السهم يزيد دائما على تقلب العائد المحاسبي على السهم نفسه وعلى شبه المحاسبي ، وقد بينت أيضا أن متوسط العائد السوقي على السهم يزيد في متوسط العائد المحاسبي وشبه المحاسبي على السهم نفسه، وبهذا التحليل يستفيد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري على النحو التالي:

- يطمئن المستثمر للمدى الطويل للاعتماد على العائد المحاسبي على السهم.
- يعتمد المستثمر المضارب على العائد السوقي على السهم باعتباره يشمل كل من الأرباح الإيرادية والرأسمالية.

## ٢-٢ الدراسات الأجنبية

دراسة: (Cheng and Warfield, 2005)

بعنوان: Equity Incentives and Earnings Management

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة ما بين إدارة الأرباح وما بين دوافع الملكية للمديرين في المنشآت التي تكون لديها خطط حوافز أسهم للمديرين وعندما تكون أيضا لديهم ملكية متاحة. وافترضت الدراسة أن المديرين الذين لديهم دوافع ملكية عالية لتملك الأسهم، ولديهم الرغبة المستقبلية لبيعها، فإنهم يقومون بممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة الأرباح، مما يؤدي إلى رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة. أجريت الدراسة على المنشآت المدرجة في قاعدة البيانات (standard & poor) للفترة الزمنية ١٩٩٣-٢٠٠٠ وتم استثناء المؤسسات المالية والخدمات.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- يكون لدى المديرين حوافز عالية ملكية أسهم في الشركات، عندما تكون مستويات مبيعاتها، عالية بعد إعلان هذه الشركات لأرباحها.
- ٢- تكون الأرباح المعلن للمنشآت التي لديها حوافز ملكية أسهم للمديرين، مطابقة لتوقعات المحللين الماليين أو قريبة منها.
- ٣- يكون مديري الشركات الذين لديهم حوافز ملكية أسهم عالية، الرغبة ببيع أسهمهم بعد مقابلة توقعات المحللين الماليين.

٤- يكون لدى المديرين الذين لديهم حوافز ملكية أسهم في السنة الحالية، الرغبة في دوافع مستقبلية ملكية أسهم.

٥- تسعى المنشآت التي لديها حوافز ملكية أسهم للمديرين، إلى زيادة أرباحها الاعتيادية بصورة أكبر، مقارنة مع المنشآت التي لا يكون لديها خطط حوافز للإدارة.

دراسة: (Park and Shin, 2004)

بعنوان: Board composition and Earnings management in Canada

هدفت الدراسة لاختبار مدى تأثير أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين (out side directors) في الشركات الكندية على الحد من ممارسات الإدارة في استخدامها للمستحقات الاختيارية في إدارة أرباحها، وتتم إدارة المستحقات إما بتخفيضها أو رفعها للوصول إلى الأرباح المستهدفة، وتختلف ملكية الشركات الكندية عن الشركات الأمريكية والبريطانية، فالملكية تتركز لدى مستثمرين كبار (block holder) يسيطرون عليها خلافاً لتشتت الملكية في الدول الأخرى. ومحور الدراسة قائم على أن المديرين يضللون المستثمرين من خلال إعطائهم معلومات غير صحيحة عن حقيقة أداء الشركة، لذلك حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- هل لأعضاء مجلس الإدارة الخارجيين القدرة على تقييد الإدارة باستخدامها المستحقات لإدارة أرباحها؟

٢- ما هي أسباب عدم قدرة الأعضاء الخارجيين للحد من ممارسات الإدارة في إدارة أرباحها؟

٣- أيهما أكثر قدرة على الحد من ممارسات الإدارة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، أم المديرين الماليين في الإدارة الوسطى (Officers of Financial Intermediaries).

٤- هل تشريعات بورصة تورنتو تعزز دور الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة في الحد من ممارسات الإدارة في إدارة أرباحها؟

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (539) شركة للفترة الممتدة من 1991-1997، على الشركات المدرجة في بورصة تورنتو، واستخدام نموذج جونز المعدل كمقياس لإدارة الأرباح وبيان تدخل الإدارة وتأثيرها في الأرباح، وتبين من تحليل خصائص العينة أن مجلس الإدارة يتألف على النحو التالي:

١- بنسبة ٣٢% أعضاء مجلس الإدارة الداخليين (Inside Directors).

٢- بنسبة ٦٨% أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين (Out Side Directors) هذه النسبة تتكون من:

- مديرين ليس لهم علاقة بالشركة.

- مديرين من مؤسسات مالية.

- ممثلين عن البنوك.

- قانونيين.

- أكاديميين.

- مستشارين.

- ممثلين عن الحكومة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: لا يوجد ارتباط ما بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين ودرجة التلاعب في المستحقات  
ثانياً: لا توجد دلائل لقدرة أعضاء المجلس الخارجيين لتخفيض أو الحد من ممارسات الإدارة في استخدامها  
للمستحقات الاختيارية.

ثالثاً: إن ممثلي المؤسسات المالية بمجلس الإدارة ليس لديهم القدرة على الحد من ممارسات الإدارة في  
إدارة أرباحها.

رابعاً: إن لدى المديرين الماليين في الإدارات الوسطى، والموجودين ضمن مجلس الإدارة القدرة على تقييد  
المستحقات الاختيارية عندما تكون الأرباح أقل من الأرباح المستهدفة.

خامساً: لا يوجد دلائل على أن تعليمات بورصة تورنتو التي تم إصدارها عام ١٩٩٤ عززت من قدرة أعضاء  
المجلس الخارجيين في الحد من ممارسات الإدارة وذلك للأسباب التالية:

أ- عدم وجود الخبرة المهنية الكافية لدى الأعضاء لكشف ممارسات الإدارة وتصحيحها.

ب- العدد الكبير للأعضاء الخارجيين يقابله عدد قليل منهم يمثلون منشآت قانونية ومؤسسات  
استثمارية وبنوك.

ج- لا يوجد استقلالية حقيقية لأعضاء مجلس الإدارة الخارجيين.

د- تركز الملكية بكبار المستثمرين (Block Holder) يولد شعور لدى أعضاء مجلس الإدارة

الخارجيين بأن ليس لهم مصالح في الشركة.

دراسة: (Kao, and Chen, 2004)

### بعنوان: The Effects of Board Characteristics on Earnings Management

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة ما بين خصائص مجلس إدارة الشركة المؤلف من أعضاء خارجيين وداخليين، وممارسات الإدارة في إدارة أرباحها، ويعد وجود مجلس الإدارة للرقابة والسيطرة على سلوك الإدارة الانتهازي (Opportunistic Behavior) في استغلالها المرونة المتاحة لها بالمستحقات الاختيارية للتأثير في الأرقام المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية التي تستخدم من قبل المستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم. عند قيام الإدارة بممارسة سلوكها الانتهازي في إدارة الأرباح فهي لا تعكس الأداء الحقيقي لنشاط الوحدة الاقتصادي. وأعضاء مجلس الإدارة منهم من يملكون أسهماً في الشركة بينما آخرون لا يملكون أسهماً، ويمثلون الهيئة الحاكمة والمسيطرة على إدارة الشركة. وإن كثيراً من حالات التعثر للشركات الكورية تعزى لضعف الهيئة الحاكمة في السيطرة على إدارة الشركة، لذلك جاءت دراسة الباحثين بالفرضيات التالية لتحقيق هدف الدراسة:

الفرضية الأولى: كلما ازداد حجم مجلس الإدارة ازداد مدى إدارة الأرباح الممارسة من جانب إدارة الشركة.  
الفرضية الثانية: كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين انخفضت ممارسة إدارة الأرباح من جانب الإدارة.

الفرضية الثالثة: كلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة انخفضت ممارسة إدارة الأرباح من جانب الإدارة.  
الفرضية الرابعة: كلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين انخفضت ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة.

الفرضية الخامسة: تكون العلاقة ما بين إدارة الأرباح وخصائص المجلس أكثر معنوية مع المنشآت المتحالفة (Group Affiliation Firms) من المنشآت غير المتحالفة.

أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في سوق تايوان للأوراق المالية باستثناء شركات القطاع

المالي، وتم التعبير عن خصائص مجلس الإدارة بالمؤشرات التالية:

- حجم مجلس الإدارة ويعبر عنه بعدد أعضاء المجلس.
- حجم ملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة.
- حجم عدد أعضاء المجلس الخارجيين.
- مقدار ملكية أعضاء المجلس الخارجيين.

وقد استخدم الباحثان عوامل متحكمة في إدارة الأرباح بالإضافة إلى خصائص المجلس وهي:

- نسبة المديونية.
  - مقدار التغير بالأرباح منسوب إلى إجمالي الأصول.
  - مقياس Tobin's Q ( ويتم قياسه بالقيمة الدفترية للديون مضافا إليها القيمة السوقية للحقوق منسوبا إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول)
- واستخدمت الدراسة لقياس إدارة الأرباح نموذج جونز.
- وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:
- ١- أن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة من الأسهم الكلية شكلت ما نسبته ٢٥,٣١% ونسبة ملكية الأعضاء الخارجيين بلغت ١٣,٦٣%.
  - ٢- هناك علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح والعوامل المتحكمة كحجم الشركة، ونسبة المديونية و (Tobin's Q).
  - ٣- العلاقة بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح سلبية، أي يستطيع أعضاء مجلس الإدارة أن يحدوا من سلوك الإدارة الانتهازي عند زيادة ملكيتهم لأسهم الشركة.
  - ٤- العلاقة إيجابية بين حجم المجلس وإدارة الأرباح، أي أنه كلما ازداد عدد أعضاء مجلس الإدارة قلت كفاءته في الرقابة.
  - ٥- العلاقة سلبية بين حجم أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وإدارة الأرباح، أي بزيادة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين المستقلين تزداد كفاءتهم وسيطرتهم على مجلس إدارة الشركة.

دراسة: (Chen, and Yuan, 2004)

بعنوان: Earnings Management and Capital Resource Allocation Evidence from

China's Accounting Based Regulation of Rights Issue.

هدفت هذه الدراسة لاختبار قدرة إدارة الأرباح في التخفيض من فاعلية التشريعات القانونية المرتبطة بزيادة رأس المال للشركة، فالتشريعات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الصينية (Chinas Securities Regulations Commission)

تطلب من الشركات الراغبة في زيادة رأسمالها أن تحقق كحد أدنى ما نسبته ١٠% عائد على حقوق الملكية Return on Equity ثلاث سنوات متتالية قبل طلبها زيادة رأس المال، وذلك بهدف التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية، وقد ركزت الدراسة على الشركات التي تمارس إدارة الأرباح لتحقيق شروط إصدار أسهم إضافية وتم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: العلاقة سلبية بين موافقة هيئة الأوراق المالية الصينية وإدارة الشركة لأرباحها.  
الفرضية الثانية: أداء المنشآت الموافق على زيادة رأسمالها أفضل من أداء المنشآت غير الموافق عليها.  
الفرضية الثالثة: أداء المنشآت التي استخدمت إدارة الأرباح بعد الموافقة على زيادة رأسمالها اسوأ من أداء المنشآت التي تم الموافقة على زيادة رأسمالها دون استخدامها لإدارة الأرباح.  
أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٤٤٠) منشأة تقدمت بطلبات لزيادة رأسمالها، للفترة الممتدة من ١٩٩٦-١٩٩٨، وقد اعتمد الدخل من عمليات الأنشطة غير التشغيلية (Income from non operating activities) مؤشراً لقياس إدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- إن التشريعات المطبقة تتفحص وتمعن النظر فيما إذا استخدمت الشركات وسائل غير نشاطها الاعتيادي للوصول إلى نسبة ١٠% عائد على حقوق الملكية، لذلك فإن التشريعات لها القدرة على الحد من استخدام دخل الأنشطة غير التشغيلية (إدارة الأرباح) لزيادة أسهم الشركة، مما ينتج عنها تشغيل أفضل للموارد الاقتصادية.
- ٢- أداء الشركات الموافق على زيادة رأسمالها والمستخدم لإدارة الأرباح يكون أسوأ قياساً مع الشركات التي حققت الموافقة لزيادة رأسمالها دون أن تلجأ لإدارة الأرباح.

دراسة: (Kallunki and Martikainen, 2003)

بعنوان: Earnings Management as a Predictor of Future Profitability of Finnish Firms.

هدفت الدراسة لاختبار استخدام مستوى إدارة الأرباح في الفترة الحالية مؤشراً للتكهن بالأرباح المستقبلية للمنشآت، إن إدارة المنشآت تستخدم المستحقات الاختيارية في إدارة أرباحها للتأثير في مستوى الأرباح إما لزيادتها وإما لتخفيضها حسب ما تراه الإدارة مناسباً

وما يحقق لها أهدافها، في المنشآت الفنلندية، إذ يتم قياس إدارة الأرباح بشكل مباشر ، ويتم الإفصاح عن المستحقات في القوائم المالية المنشورة، لذلك لا تحتاج إلى أساليب إحصائية لتقديرها، وبما أن المستحقات المعلنة تكون إجمالية غير مجزأة إلى اختيارية وغير اختيارية مما توفر حافزاً لإدارة الأرباح، وتستطيع المنشآت الفنلندية إيجاد احتياطات للخسارة المستقبلية المتوقعة، مثل الخسارة المتوقعة بالمخزون، والديون الهالكة، والضمانات،..... فهي تمارس إدارة أرباحها قبل نشرها لتقاريرها وقوائمها المالية حتى تعطي صورة جيدة عن وضعها قبل إجراء التحليلات المالية من قبل مستخدميها. ركزت الدراسة حول مدى قدرة إدارة الأرباح الممارسة في السنة الحالية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة. أجريت الدراسة على كافة المنشآت المدرجة في بورصة هلنسي للفترة الممتدة ١٩٨٨-١٩٩٦ المتضمنة كافة البيانات المطلوبة في الدراسة، وتم قياس ربحية الشركات بنسبة الأرباح إلى المبيعات حسب المقياس التالي:

$$ETS = \frac{ADJEAR_t}{SALES_{t-1}} \text{-----}(1)$$

حيث إن:

ETS = نسبة الأرباح إلى المبيعات.

ADJEAR<sub>t</sub> = الأرباح المعلنة المعدلة للشركة في الفترة t.

Sales<sub>t-1</sub> = مبيعات الشركة في السنة السابقة.

\*و يعبر عن إدارة الأرباح، بالفرق بين الأرباح المعلنة والأرباح المعدلة.

$$MANAG_t = ADJEAR_t - REPEAR_t \text{-----}(2)$$

حيث إن:

REPEAR<sub>t</sub> = الأرباح المعلنة للشركة في الفترة t.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

١- إدارة الأرباح المتأخرة لسنة واحدة (Lagged Earnings Management) لها علاقة سلبية مع

الأرباح المستقبلية للمنشأة.

٢- إدارة الأرباح المتأخرة لديها محتوى معلوماتي إضافي بالنسبة لربحية السنة السابقة وأسعار الأسهم

عند التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

دراسة: (Rosner, 2003)

بعنوان: Earnings Manipulation in Failing Firms .

اختبرت هذه الدراسة ما إذا كانت الشركات ضعيفة الأداء (المفلسة) قد أظهرت دلائل مادية قبل إفلاسها (كزيادة أرباحها) مقارنة مع الشركات غير المفلسة، وهل أدرك المدققون المبالغة بالتقارير المالية؟. أجريت الدراسة على (٢٩٣) شركة مفلسة تم مقارنتها مع (٢٩٣) شركة غير مفلسة، تم تجميع بيانات الدراسة من قاعدة البيانات (compustat data base) في الولايات المتحدة الأمريكية لسبع سنوات (السنة الحالية وست سنوات التي تسبق الإفلاس). وقد تم اعتماد أحد المعايير التالية للحكم على تعثر الشركات:

١. رأس المال العامل السلبي. Negative Working Capital
٢. خسارة في العمليات التشغيلية. Loss from Operation
٣. عجز بالأرباح المجمعة. Retained Earnings Deficit
٤. صافي خسارة. Net loss

وتم التعبير عن التلاعب بالأرباح (إدارة الأرباح) من خلال دراسة العناصر التالية:

- ١- تضخيم في حساب المدينين والمخزون.
- ٢- التقليل في المصاريف المستحقة والالتزامات .
- ٣- تضخيم في الممتلكات والمعدات.
- ٤- تضخيم في المبيعات وإجمالي الربح.
- ٥- تضخيم في صافي رأس المال العامل.
- ٦- تضخيم في المستحقات الاختيارية.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- ١- هناك علاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركات المفلسة مقارنة مع الشركات غير المفلسة.
- ٢- شابه سلوك الشركات المفلسة في المستحقات تصنيف هيئة الأوراق المالية للشركات التي تغش وتتلاعب بدخلها.

٣- يكون تقرير المدقق فيما يتعلق باستمرارية الشركات مختلفاً في السنوات التي يكون فيها تضخيم لأرباح الشركات.

دراسة: (Barton and Simko, 2002)

#### بعنوان: The Balance Sheets as an Earnings Management Constraint

هدفت الدراسة إلى اختبار تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) كعامل مقيد للإدارة في إدارة أرباحها عند معالجتها للأرباح غير المتوقعة، فالميزانية العمومية تعد تراكم لسياسات محاسبية سابقة تم اختيارها من قبل مديري الشركات، حيث تنعكس فيها المرونة المستخدمة من قبل الإدارة نتيجة استخدامها أساس الاستحقاق في تسجيل الأحداث الاقتصادية المعتمدة في كثير من المعالجات على الحكم الشخصي- وافتراضات الإدارة عند التقرير عن أداء عمل الشركة. وركزت الدراسة على صافي الأصول التشغيلية لأنها تدل على ممارسات الإدارة السابقة في إدارة الأرباح. واستخدم صافي الأصول منسوبة للمبيعات كأساس مرجعي (proxy) لمعرفة الانحياز السابق في اختيار المديرين للسياسات المحاسبية، ويتم قياس صافي الأصول التشغيلية (Net Operating Assets (NOA)) حسب المعادلة التالية:

$$NOA = \text{Total debt} + \text{Total shareholder equity} - (\text{cash} + \text{marketable securities})$$

اعتبرت الدراسة الدافع الرئيسي للإدارة في إدارة أرباحها هو لمقابلة توقعات المحللين الماليين

للأرباح أو تكون قريبة منها، وتم صياغة فرضية الدراسة وهي كما يلي:

فرضية الدراسة: من المحتمل زيادة أو تخفيض الأرباح غير المتوقعة إلى المدى الذي تكون فيه صافي الأصول مضخمة (overstate)، أي أن صافي الأصول مقومة أكبر من قيمتها الدفترية نتيجة استخدام المستحقات.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (3649) منشأة غير مالية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٩ لبياناتها الربع السنوية وتم الحصول على البيانات من قاعدة البيانات (Compustat Database) في الولايات المتحدة الأمريكية. وتم استخدام نموذج جو نر المعدل لتقدير المستحقات الاختيارية

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة: أن المديرين يستطيعوا تخفيض الأرباح ، أو زيادتها إلى المستوى المطلوب عندما تكون صافي الأصول مضخمة (overstate) في الميزانية العمومية.

دراسة: (Chai and Tung, 2002)

بعنوان: The Effect of Earnings Announcement Timing on Earnings Management

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير توقيت نشر التقارير المالية في إدارة الأرباح. إن وقت نشر التقارير المالية له تأثير في أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية، فقد دلت الدراسات على أن نشر التقارير بوقت مبكر عن الوقت المقرر يرتبط بوجود أخبار جيدة good news عن أدائها، كما أن تأخير نشر- التقارير عن وقتها يكون ناتجاً عن دوافع لدى الإدارة وهي:

١- يعطي التأخير للإدارة وقتاً إضافياً للتلاعب بالمستحقات لتجنب الأخبار السيئة عن الأداء.

٢- يمنح التأخير للإدارة المبررات عن أدائها السيء لأن الشركات المشابهة لها تكون نشرت تقاريرها المالية التي تكون أكثر سوءاً من نتائجها.

ركزت الدراسة على اختبار أثر تأخير نشر- التقارير المالية عن الوقت المتوقع لنشرها كدليل في إدارة الأرباح من قبل الإدارة وبناء عليه تمت صياغة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تظهر المنشآت المتأخرة بنشر تقاريرها المالية المستحقات غير الطبيعية سالبة (Negative Abnormal Accrual).

الفرضية الثانية: هناك علاقة إيجابية بين انخفاض الدخل وتوقيت نشر التقارير المالية.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٢٠٤٥) منشأة متأخرة بنشر تقاريرها و (٨٤٥٨) منشأة غير متأخرة بنشر- التقارير للفترة الممتدة من ١٩٩١ - ١٩٩٤، مدرجة في قواعد البيانات (NYSE/ ASE/ NASDAQ) واعتمد معيار التأخير لمدة خمسة أيام عن التاريخ المتوقع للنشر، واستخدام نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية (تمثل إدارة الأرباح).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- تتلاعب الإدارة بأرباحها من خلال المستحقات الاختيارية، بهدف تعزيز الأرباح المستقبلية وحصولها على مكافآت.
- ٢- كلما زادت فترة تأخير نشر التقارير المالية عن موعدها المقرر ازداد استخدام المستحقات الاختيارية بشكل أكبر، وذلك لاستغلالها في زيادة الأرباح في الفترة اللاحقة.
- ٣- كلما نشرت التقارير المالية في وقتها انخفضت مشكلة عدم انتظام المعلومات لدى الأطراف المهتمة وكان السوق المالي أكثر كفاءة.

دراسة: (Yoon and Miller, 2002)

بعنوان: Cash from Operation and Earnings Management in Korea

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الأداء التشغيلي Operating Performance وسلوك المستحقات الاختيارية على الشركات الكورية على اعتبار أن المستحقات الاختيارية تمثل المرونة المتاحة للمديرين للتأثير في أداء الشركة وذلك لوجود العديد من الدوافع مثل:

- وجود خطط حوافز ومكافآت للإدارة.
- تخفيض التكاليف السياسية والضرائب.
- ملكية المديرين لأسهم الشركة.
- زيادة قيمة السهم في الأسواق المالية.

استخدمت التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية كمؤشر لأداء عمل المنشآت، ومن أجل قياس إدارة الأرباح تم استخدام نموذج جو نز المعدل، ونموذج (KS) Kang and Sivaramk rishinan، وافترضت الدراسة في حال ما يكون أداء المنشأة سيئا (Bad Performer) فإن ذلك يشكل دافعا للإدارة إلى اتباع استراتيجية زيادة الدخل من خلال المناورة بالمستحقات الاختيارية وفي حال ما يكون الأداء جيدا (Good Performer) تتبع إدارة المنشأة استراتيجية تخفيض الدخل.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (2033) منشأة كورية، تم اختيار بياناتها للفترة الممتدة من 1994-1997 ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام أربعة أساليب إحصائية للاختبار وهي:

- اختبار متوسط المستحقات. Accrual Mean test
- اختبار الارتباط. Correlation test
- تحليل الانحدار. Regression analysis
- اختبار تغير إشارة التأثير. Change -Assign test

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- توجد علاقة سلبية قوية ما بين إجمالي المستحقات والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية عندما تكون التدفقات النقدية موجبة، وهذه العلاقة تتراجع عندما تكون التدفقات النقدية سلبية.
- ٢- تتجه إدارة المنشآت التي يكون أداء عملها سيئاً (poor) إلى اختيار استراتيجية زيادة الدخل، وذلك من خلال استخدام المستحقات الاختيارية.
- ٣- تتجه إدارة المنشآت التي يكون أداء عملها سيئاً كثيراً بشكل ملحوظ (Extremely poor) أو مرتفعاً بشكل غير طبيعي إلى اتباع استراتيجية تخفيض الدخل.

دراسة: (Moehrl, 2002)

#### بعنوان: Do Firms Use Restructuring Charge Reversals to Meet Earnings Targets

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى استخدام مصاريف إعادة الهيكلة من قبل المديرين لإدارة أرباح الشركة للوصول إلى الأرباح المستهدفة، وتم التركيز على مصاريف إعادة الهيكلة كبديل لمعرفة إدارة الأرباح على اعتبار أنها الأكثر وضوحاً بالتقارير المالية، ولا تحتاج إلى تقديرات كالمستحقات لمعرفة، وبينت الدراسة أن مصاريف إعادة الهيكلة المرتبطة بالالتزامات والمصاريف تتضمن التكاليف التي تحدث من:

- ١- مصاريف منافع الموظفين المرتبطة بنهاية خدمتهم وتقاعدهم.
- ٢- مصاريف تقليص أو التخلص من خطوط الإنتاج.
- ٣- مصاريف تطوير أنظمة جديدة للشركة.
- ٤- مصاريف إعادة تأهيل وتدريب العاملين على الأنظمة الجديدة.
- ٥- مصاريف الاندماج (Consolidation).

بينت الدراسة أنّ هناك العديد من الأسباب التي تدعو المديرين لاستغلال نفقات إعادة الهيكلة في إدارة الأرباح:

- ١- تستطيع الإدارة من خلال مصاريف إعادة الهيكلة زيادة الأرباح المستقبلية للشركة.
  - ٢- تستجيب الأسواق المالية بشكل إيجابي لنشاطات إعادة الهيكلة.
  - ٣- لا توجد عقوبات على المديرين عند تسجيلهم لمصاريف إعادة الهيكلة.
- وبناء على ذلك تم صياغة فرضيات الدراسة على أساس أن المديرين يستخدمون مصاريف إعادة الهيكلة لوجود العديد من الدوافع وهي:

- ١- لمقابلة توقعات المحللين الماليين للأرباح أو تكون قريبة منها.
  - ٢- لتجنب انخفاض الأرباح.
  - ٣- لتجنب الخسارة.
- وأجريت الدراسة على عينه مكونة من (١٢١) شركة للفترة الممتدة من ١٩٩٠ - ١٩٩٩، لبيانات ربع سنوية تم الحصول عليها من قاعدة البيانات (Lexis/ Nexis database).
- توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- ١- مصاريف إعادة الهيكلة لإدارة الأرباح.
  - ٢- يستخدم المديرون مصاريف إعادة الهيكلة لمقابلة توقعات المحللين الماليين أو تكون قريبة منها.
  - ٣- يستخدم المديرون مصاريف إعادة الهيكلة إذا كانت نتيجة الشركة خسارة.
  - ٤- يستخدم المديرون مصاريف إعادة الهيكلة إذا انخفض مستوى الأرباح عن القيمة المرجعية (الأرباح المستهدفة).

دراسة: (Chung, et al., 2002)

بعنوان: Institutional Monitoring and Opportunistic Earnings Management.

هدفت الدراسة لاختبار دور المستثمر المؤسسي الأساسي (من يمتلك نسبة كبيرة من أسهم الشركة

المتداولة)

في الضغط على إدارة الشركة للحد من استغلالها استخدام المستحقات الاختيارية عند ممارستها سلوكها الانتهازي في إدارة الأرباح. ركزت الدراسة على اختبار العلاقة ما بين قدرة المستثمر المؤسسي- ومستوى المستحقات الاختيارية التي تتدخل الإدارة في تحديدها بهدف التأثير في الأرباح المعلنة. وبناء على ذلك تم صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

المستثمر المؤسسي- الأساسي يملك القدرة الرقابية على الإدارة باختيارها للبدائل المحاسبية في المعالجات المحاسبية للتأثير في الأرباح المعلنة.

أجريت الدراسة على كافة المنشآت المحتواة في قاعدة البيانات (Compustat Pc-plus Active and Research File) للفترة الزمنية ١٩٨٨-١٩٩٦، واستخدم نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية (تمثل السلوك الانتهازي للإدارة في إدارة الأرباح).

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- يستطيع المستثمر المؤسسي- الأساسي أن يقيد الإدارة باستخدامها للمستحقات الاختيارية للتأثير في دخل الشركة.

٢- تشجع العوامل التالية المستثمر المؤسسي لمتابعة عمل الإدارة والرقابة عليها:

أ- عندما تكون الربحية متدنية Poor profitability

ب- القصور في وضعها التمويلي Poor financial health

ج- الارتفاع في تكاليف الوكالة High agency costs

٣- تكون ضغوطات المستثمر المؤسسي- على الإدارة مباشرة أو غير مباشرة، وتكون الضغوطات المباشرة من

خلال التوضيح للإدارة بعدم ممارستها إدارة الأرباح صراحة، أما الضغوطات غير المباشرة تتمثل عندما

يكون هناك اعتقاد لدى الإدارة بأن المستثمر المؤسسي لا يكون سعيدا في حال قيامها في إدارة أرباحها.

إن المديرين الذين لديهم حوافز لزيادة (تخفيض) الأرباح يستخدمون المستحقات لزيادة (تخفيض) الدخل المعلن

دراسه: (Schrand and Walther, 2000) بعنوان: Strategic Benchmarks in Earnings

Announcements: The Selective Disclosure of Prior - Period Earnings Components.

هدفت الدراسة لاختبار استراتيجية اختيار المديرين أرباح الفترة السابقة كأساس مرجعي

(benchmark) لتقييم ونشر أرباح الفترة الحالية، إن استراتيجية الإفصاح عن الأرباح من قبل الإدارة

ما هي إلا إدارة أرباح تمارسها لتحقيق غايات تسعى إليها، فالمدирون يستغلون مكاسب وخسائر البنود غير المتكررة (مثل بيع الأصول الثابتة) للتأثير في الأرباح المعلنة، وقد ركزت الدراسة على استراتيجية استغلال مكاسب وخسائر البنود غير المتكررة في السنة السابقة لتعديل أرباح السنة الحالية، إذ يعتقد المديرين أن:

١- يعتمد مستخدمو القوائم المالية في تقييم أرباح الفترة الحالية على أرباح الفترة السابقة.

٢- يتم إغفال ونسيان مكاسب البنود غير المتكررة في الفترة السابقة من قبل مستخدمي القوائم المالية ما لم تفصح الإدارة عنها بشكل منفصل في الفترة الحالية.

وبناء على ذلك تم تحليل واختبار الاستراتيجيتين التاليتين:

الاستراتيجية الأولى: تهدف إلى تعظيم الزيادة بالأرباح الحالية، أو التقليل من انخفاضها من خلال تقليل أرباح الفترة السابقة المستخدمة كمرجعية، وتسمى هذه الاستراتيجية (Maximization Objective).

الاستراتيجية الثانية: تهدف إلى لتقليل التغير بالقيمة المطلقة للأرباح وتسمى هذه الاستراتيجية (Smoothing Objective).

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٣٠) منشأة للفترة الممتدة ١٩٨٨ - ١٩٩٤، وتم الحصول على بيانات من قاعدة البيانات (Compustat Data base) في الولايات المتحدة الأمريكية.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١- يتبع المديرين استراتيجية تخفيض أرباح السنة السابقة المستخدمة كمرجعية مقارنة مع أرباح السنة الحالية.

٢- يرغب المديرين في الإعلان عن مكاسب البنود غير المتكررة الناجمة عن بيع الأصول الثابتة بشكل مستقل بالفترة السابقة أكثر من خسائر بيعها.

٣- إن الغاية من استراتيجية تخفيض أرباح السنة السابقة، هي بيان التغير في السنة الحالية وليس من أجل تمهيد التغير في الدخل.

٤- جاءت نتائج الدراسة منسجمة مع توقعات الإدارة.

دراسة: (Bushee, 1998)

بعنوان: **The Influence of Institutional Investors on Myopic R&D Investment Behavior**

هدفت الدراسة لاختبار تأثير المستثمر المؤسسي- في سلوك الإدارة بمعالجة نفقات الاستثمار في البحث والتطوير. إن معايير المحاسبية الأمريكية تطلب من الإدارة أن تعالج نفقات البحث والتطوير كمصروف في السنة التي حدثت فيها، ووجهت انتقادات لهذه المعالجة بهذا الأسلوب وخلقت ضغوطات على مديري الشركات، مما اضطرهم للتضحية بنفقات البحث والتطوير للحفاظ على معدل نمو الأرباح في الأجل القصير، هذا الضغط نتج عن المستثمرين المؤسسيين الذين يملكون نسبة كبيرة من أسهم الشركات. إذ ينقسم المستثمرون إلى قسمين: منهم من يعدون ملاكاً (Owner's) ومنهم من يعدون تجاراً (Traders)، فالمستثمر المؤسسي- التاجر يرغب في أن تحقق الشركة أرباحاً مالية في الأمد القصير لتنعكس على أسعار الأسهم وترتفع قيمتها بحيث يحقق أرباحاً عند بيع الأسهم التي يملكها، أما المستثمر المؤسسي- المالك، فنظريته تختلف إذ يركز على الأمد طويل الأجل ويسمح للمديرين بالاستثمار في البحث والتطوير التي من شأنها أن تعظم قيمة المنشأة المستقبلية.

إن سلوك الإدارة بمعالجة الاستثمارات في البحث والتطوير هو أحد أشكال إدارة الأرباح، فهي تلجأ للمفاضلة (Trade-off) ما بين الحفاظ على الاستثمارات في البحث والتطوير أو مقابلة الأرباح المستهدفة. لذلك ركزت الدراسة على اختبار مستوى ملكية المستثمر المؤسسي وتأثيره في سلوك الإدارة في معالجتها، فتم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلما كانت نسبة ملكية المستثمر المؤسسي عالية ومتزايدة كان من المحتمل قيام الإدارة باختصار نفقات البحث والتطوير لتحقيق الأرباح المستهدفة في الأمد قصير الأجل.

الفرضية الثانية: كلما كانت ملكية المستثمر المؤسسي مؤقتة (Transient) كان من المحتمل قيام الإدارة باختصار نفقات البحث والتطوير لتحقيق الأرباح المستهدفة في الأمد قصير الأجل.

أجريت الدراسة على عينة مكونة (١٣٩٤٤) منشأة للفترة الممتدة ١٩٨٣-١٩٩٤، وحصلت بياناتها من قاعدة البيانات (Compustat data base) في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم بيجي (Bushee) في دراسته ربحية السهم الواحد (Earnings per share) في السنة السابقة كمقياس مرجعي (benchmark) للربحية المستهدفة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ١- لا تكون لدى الإدارة الرغبة باختصار نفقات البحث والتطوير (Cut R&D) لمقابلة انخفاض الأرباح عندما تكون نسبة ملكية المستثمر عالية، بهدف تعظيم قيمة الشركة في الأمد طويل الأجل.
- ٢- عندما يكون المستثمر المؤسسي يسعى للمتاجرة (أي لا يسعى إلى ملكية طويلة الأمد) فإنه يسبب ضغطاً على الإدارة، مما يجعلها تعمل على اختصار نفقات البحث والتطوير من أجل زيادة الأرباح في الأمد قصير الأجل.
- ٣- يكون لدى المنشآت صغيرة الحجم الرغبة بتخفيض مصاريف البحث والتطوير بهدف إدارة أرباحها وتحقيق الأرباح المستهدفة.

دراسة: (Dechow, et al., 1995)

بعنوان: Detecting Earnings Management

هدفت الدراسة لتقييم أداء عمل النماذج المتنافسة في قياس المستحقات لكشف إدارة الأرباح الممارسة من قبل إدارات الشركات. إن هدف عملية التقييم تحديد النموذج الأفضل الذي يستطيع قياس المستحقات الاختيارية، إذ سيتم التقييم من خلال التحديد (specification) والقدرة في قياس إدارة الأرباح، على أن تكون كافة إجراءات الاختبار الإحصائي موحدة على كافة النماذج. أما النماذج التي تم اختبارها هي:

١- نموذج هيلي. Healy Model

٢- نموذج دي أنجلو. De Angelo Model

٣- نموذج جونز. Jones Model

٤- نموذج جونز المعدل. Modified Jones Model

٥- نموذج القطاعي. Industry Model

وكانت الفرضية الأساسية للدراسة على النحو التالي:

Ho: لا تستطيع النماذج اكتشاف إدارة الأرباح الممارسة من قبل مديري الشركات.

وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٣٠٣٢) منشأة قسمت إلى أربعة أقسام على النحو

التالي:

- ١- ١٠٠٠ منشأة تم اختيارها عشوائيا.
- ٢- ١٠٠٠ منشأة تم اختيارها عشوائيا وكان أداؤها غير عادي.
- ٣- ١٠٠٠ منشأة تم اختيارها عشوائيا، حجم المستحقات المتلاعب بها ثابتة ومعروفة.
- ٤- ٣٢ منشأة مؤكدة أن أرباحها السنوية مضخمة من قبل هيئة الأوراق المالية (SEC).  
افتترضت الدراسة أن عناصر المستحقات التي يتم إدارتها من قبل الإدارة تتضمن:
  - ١- التلاعب بالمصاريف (Expense Manipulation) .
  - ٢- التلاعب بالإيرادات (Revenue Manipulation) .
  - ٣- التلاعب الحدي (Margin Manipulation) .

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- تستطيع كافة النماذج أن تكشف وتحدد مقدار إدارة الأرباح لكن بنسب متفاوتة.
- ٢- القوة الاختبارية (Power of the tests) لكافة النماذج المستخدمة لكشف إدارة الأرباح، لها تعد نسبيا منخفضة، لكنها من الناحية الاقتصادية حجمها مقبول ومعقول.
- ٣- رفضت كافة النماذج الفرضية الصفرية التي تنص على عدم قدرة النماذج لكشف إدارة الأرباح.
- ٤- يعد نموذج جونز المعدل الأكثر قدرة على كشف إدارة الأرباح.

دراسة: (Bartov, 1993)

بعنوان: The Timing of Assets and Earnings Manipulation

هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان مديرو الشركات يلجأون للتلاعب بالأرباح من خلال توقيت الاعتراف بدخل بيع الأصول الثابتة طويلة الأجل، وإن استغلال المديرين وتدخلهم الانتهازي بتوقيت الاعتراف بعملية بيع الأصول الثابتة يكون مدروسا من قبلهم، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على فرضية تمهيد الأرباح (Earnings- Smoothing Hypotheses) وفرضية نسبة الديون على حقوق الملكية (Debt- Equity Hypotheses) لتفسير التلاعب بالأرباح وتنص هاتان الفرضيتان على ما يلي:

- فرضية تمهيد الأرباح: تنص هذه الفرضية على أن الإدارة تلجأ للتلاعب بأرباحها لتقليل تقلبات مستوى الأرباح، بحيث تظهره حول مستواه الطبيعي.
  - فرضية نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تنص هذه الفرضية على أن الإدارة تلجأ للتلاعب بأرباحها بهدف تخفيض كل من تكاليف الاقتراض وشروطه.
- وهاتان الفرضيتان استخدمهما الكاتب لصياغة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة وهي على النحو التالي:

$H_1$ : هناك ارتباط سلبي ما بين دخل بيع الأصول الثابتة مع التغيرات بمستوى الأرباح.

$H_2$ : هناك ارتباط ايجابي ما بين دخل بيع الأصول الثابتة مع نسبة الديون إلى الحقوق.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٦٥٣) منشأة تم الحصول على بياناتها ربع السنوية من قاعدة البيانات (Compustat) للفترة الزمنية الممتدة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩، حيث تضمنت العينة المنشآت التي ورد في تقرير دخلها أرباح بيع الأصول الثابتة صنفت مع بنود دخل النشاط الاعتيادي للمنشأة خلال فترة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- يتركز النشاط الحقيقي لتمهيد الدخل أكثر في الربع الرابع من السنة المالية.
- ٢- تظهر المنشآت التي يكون فيها التغير بالأرباح فيها سلبياً دخل بيع الأصول الثابتة بشكل أكبر من المنشآت التي يكون فيها التغير بالأرباح موجبا.
- ٣- المنشآت التي تكون فيها نسبة الرفع المالي مرتفعة، تكون نسبة التداول منخفضة أكثر من المنشآت التي تكون نسبة الرفع المالي لديها منخفضة.
- ٤- المنشآت التي تكون فيها نسبة الرفع المالي مرتفعة تلجأ إلى بيع الأصول الثابتة أكثر من المنشآت التي تكون نسبة الرفع المالي لديها منخفضة.
- ٥- الإدارة تأخذ باعتبارها عند بيع الأصول الثابتة نسبة الديون إلى حقوق الملكية بالإضافة إلى العوامل التالية:

- خطط حوافز الإدارة (Bonus plan).

- الأثر الضريبي (Tax effects).

- ونسبة التداول (Current ratio) .

دراسة: (Moses, 1987)

**Income Smoothing and Incentives Empirical Tests Using Accounting** بعنوان: **Changes.**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين بعض العوامل وسلوك تمهيد الدخل، على اعتبار أن هذه العوامل محفزة للإدارة لتتمارس تمهيد الدخل. وتتخذ الإدارة قراراتها باختيار المعالجة المحاسبية للملاءمة التي من شأنها التأثير في الدخل بشكل مادي لتقليل التقلبات في مستوياته. وركزت الدراسة على العوامل التالية:

- حجم الشركة (Firm Size).

- الحصة السوقية (Market Share).

- تكاليف الموظفين (Employees Cost).

- خطط حوافز الإدارة (Bonus Compensation).

- رقابة المالكين (Ownership Control).

وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٢١٢) شركة تم الحصول على بياناتها من قاعدة البيانات (Compustat) للفترة الزمنية للفترة الزمنية ١٩٧٥-١٩٨٠، ومن أجل تصنيف الشركات كمجملة للدخل أو غير مجملة تم اعتماد مؤشر سلوك التمهيد (Smoothing Behavior (SB)، فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من صفر فإنها تكون مجملة (SB > 0) أما إذا كانت أقل من صفر فإنها تكون غير مجملة (SB < 0). واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية كأسلوب الانحدار واختبار (t) لمعرفة العلاقة ما بين العوامل وسلوك تمهيد الدخل.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١ - صنف مؤشر التمهيد (١٣٧) شركة مجملة لدخلها من أصل (٢٧٢) أي بنسبة ٦٥%.
- ٢ - هناك علاقة قوية بين سلوك تمهيد الدخل والعوامل التالية: حجم الشركة، وخطط حوافز الإدارة.
- ٣ - تمهيد الدخل من خلال استخدام التغييرات المحاسبية يرتبط بمستوى الأرباح المرغوب فيها.
- ٤ - لم تبين نتائج للدراسة وجود تأثير لعوامل تكاليف العمل ورقابة المالكين على سلوك تمهيد الدخل.

دراسة: (White, 1970)

### بعنوان: Discretionary Accounting Decisions and Income Normal Action

هدفت الدراسة إلى بيان دافع الإدارة في تمهيد دخلها وتفسير اختيارها لبدائل المعالجة المحاسبية، إذ تميل الإدارة إلى اختيار المبادئ والطرائق المحاسبية التي تقلل من تقلبات الدخل من سنة إلى أخرى. تستخدم الإدارة الوسائل المتاحة لها لتعديل مستوى الدخل والمحافظة على استقراره وتحقيق نسب نمو سنوية متقاربة، لأنه يؤدي بالنهاية للحفاظ على ربحية السهم والتقليل من تغيراته وتكون قريبة من ربحية السهم المستهدفة.

الفرضية الأساسية للدراسة: تتخذ الإدارة قرارها باختيار بدائل المعالجة المحاسبية لتقليل الفرق بين ربحية السهم الجارية وربحية السهم المستهدفة.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٩٦) شركة، منها (٤٢) شركة من الصناعات الكيماوية، والباقي من صناعات مواد البناء، للفترة الزمنية ١٩٥٧ - ١٩٦٦، وتم تتبع اتجاه ربحية السهم لكل شركة لتحديد أثر القرارات باختيار البدائل المحاسبية على ربحية السهم. أبرز نتائج الدراسة:

تميل إدارات الشركات التي تتصف عملياتها أو نتائج أعمالها أو كلاهما بأداء متقلب، والشركات التي تحقق خسائر إلى استخدام السياسات والبدائل المحاسبية كوسيلة للمحافظة على مستوى الدخل السنوي.

### ٣-٣ اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تختلف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة بما يلي:

إن معظم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح هي دراسات أجنبية دولية أجريت على شركات أجنبية، أما الدراسات العربية فهي محدودة في هذا المجال حصراً، إلا أن بعضها قد تناول بعض الجوانب ذات العلاقة في إدارة الأرباح، لذلك تمثل دراسة الباحث مساهمة إضافية للأدب المحاسبي في هذا المجال وسوف تسلط الضوء على ممارسات إدارات الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

١- تناولت معظم الدراسات قطاعاً محدداً من قطاعات العمل، بينما سيتم في الدراسة الحالية شمول كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعة، وخدمات، وتأمين، وبنوك).

٢- استخدمت الدراسات العربية نموذج إيكال للتمييز بين الشركات المجتمعة للدخل من غير المجتمعة، وهذا النموذج لا يوضح مدى استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، الأمر الذي دفع الباحث إلى استخدام نموذج آخر يتناسب مع الموضوع، إذ استخدم نموذج جونز المعدل لهذه الغاية، إذ بينت دراسة ديجيو وآخرون (Dechow, et al; 1995) أن نموذج جونز المعدل هو الأكثر قدرة على كشف إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة مقارنة مع النماذج الأخرى التي تستخدم أسلوب المستحقات.

٣- تركز الدراسة الحالية على دراسة جانبيين هامين في الموضوع:  
الأول: يتعلق بتحليل التقارير والقوائم المالية المنشورة لمعرفة مدى استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية من قبل إدارات الشركات الأردنية المساهمة العامة في إدارة الأرباح، واختبار العوامل المؤثرة في اتجاه سلوك الإدارة لإدارة أرباحها.

الثاني: يتعلق باختبار مدى وعي كبار المستثمرين (من يملك ٥% أو أكثر من أسهم الشركة) لدوافع ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح ومدى قدرتهم على تمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة، وتعرف المواقف والإجراءات المتخذة من قبل المستثمرين بعدما تبين لهم تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المالي.

## الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

- ١-٤ طبيعة الدراسة
- ٢-٤ مجتمع الدراسة
- ٣-٤ عينة الدراسة
- ٤-٤ أساليب جمع البيانات ومصادرها
- ٥-٤ صدق أداة الدراسة
- ٦-٤ إجراءات الدراسة
- ٧-٤ متغيرات الدراسة وقياسها
- ٨-٤ المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
- ٩-٤ ثبات أداة الدراسة

## الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

### ٤-١ طبيعة الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى بيان منهجية الدراسة موضحاً مجتمع الدراسة، وكيفية اختيار العينة، ومعايير القياس واختبارات صدق الأداء و وثباته، وأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج الدراسة.

وقد اعتمد الباحث المنهج الاختباري الميداني (Empirical study)، إذ يعد المنهج الملائم للدراسة في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وقد أجريت الدراسة على البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، على كافة قطاعات العمل الاقتصادية ( صناعة، وخدمات، وتأمين، و بنوك ) للفترة الزمنية ١٩٩٧ - ٢٠٠٣.

### ٤-٢ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من قسمين هما:

القسم الأول: يتعلق بتحليل وتقييم الممارسات الإدارية في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة لإدارة الأرباح، ولمعرفة تأثير بعض العوامل فيها.

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها ( ٢٠٩ ) شركة مساهمة في نهاية عام ٢٠٠٣، موزعة على قطاعات العمل الاقتصادية المختلفة كما هو مبين في الجدول التالي.

#### جدول رقم (١)

توزيع مفردات المجتمع حسب قطاعات العمل

النسبة المئوية	العدد	القطاع
٤٢,١٠ %	٨٨	صناعة
٣٧,٣٢ %	٧٨	خدمات
١٢,٤٤ %	٢٦	تأمين
٨,١٤ %	١٧	بنوك
١٠٠ %	٢٠٩	المجموع

القسم الثاني: يتعلق باختبار مدى وعي كبار المستثمرين لممارسات الإدارة في إدارة الأرباح. يتكون مجتمع الدراسة الخاص بهذا القسم من كبار مالكي الأسهم (الذين يملكون ٥ % أو أكثر من أسهم الشركة) شاملاً المستثمرين المؤسسيين والأفراد، وذلك لاختبار الفرضيات التي ذكرت آنفاً، وقد بلغ عدد كبار مالكي الأسهم كما ورد في دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام ٢٠٠٤ الصادر عن بورصة عمان (٢٧٧) مستثمراً، منهم (١٥٤) مستثمراً مؤسسياً، و(١٢٣) مستثمراً فردياً.

#### ٣-٤ عينة الدراسة

بما أن مجتمع الدراسة مكون من قسمين، لذلك عينة الدراسة تتكون من جزأين كما يلي:  
الجزء الأول: يتعلق بتحليل وتقييم مدى استغلال الإدارة للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها من خلال تدخلها بعمليات القياس المحاسبي.

تم اختيار عينة هذا الجزء بالطريقة الطباقية العشوائية وفق التوزيع المتناسب، ويبلغ حجم العينة في نهاية عام ٢٠٠٣، (٧٠) شركة، إذ شكلت ما نسبته ٤٠ % من الشركات المدرجة في بورصة عمان بعد استبعاد ما يلي:

- الشركات تحت التصفية.

- الشركات غير المتوافر بيانات عنها.

- الشركات غير المتداولة.

وتجدر الملاحظة عند تقسيم المجتمع إلى طبقات، يتم إلغاء التباين، وافترض عدم وجود تباين داخل كل طبقة، وبذلك ألغى تحديد حجم العينة وفقاً لتباين المجتمع.

والجدول التالي يبين العدد النهائي في كل قطاع من قطاعات العمل بعد إجراء عملية الاستبعاد:

جدول رقم ( ٢ )

توزيع مفردات المجتمع بعد عملية الاستبعاد

عدد الشركات بعد الاستبعاد	سبب الاستبعاد			عدد الشركات قبل الاستبعاد	البيان القطاع
	غير متداولة	بيانات غير متوفرة	تحت التصفية		
٧٢	٤	٠	١٢	٨٨	صناعة
٥٩	١٦	٢	١	٧٨	خدمات
٢٥	٠	٠	١	٢٦	تأمين
١٦	١	٠	٠	١٧	بنوك
١٧٢	٢١	٢	١٤	٢٠٩	المجموع

• أخذت هذه المعلومات من دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية الصادر عن بورصة عمان لعام ٢٠٠٤.

وقد تم استبعاد ( ٣٧ ) شركة من الشركات المدرجة كما هو مبين في جدول رقم ( ٢ ). ويبين الجدول

التالي توزيع مفردات العينة على قطاعات العمل الاقتصادية بعد الاستبعاد.

جدول رقم ( ٣ ) توزيع مفردات العينة على قطاعات العمل

النسبة المئوية	حجم العينة	عدد الشركات بعد الاستبعاد	قطاعات العمل
% ٤١,٤٢	٢٩	٧٢	صناعة
% ٣٤,٣٠	٢٤	٥٩	خدمات
% ١٤,٢٨	١٠	٢٥	تأمين
% ١٠,٠٠	٧	١٦	بنوك
% ١٠٠	٧٠	١٧٢	المجموع

تم الحصول على البيانات اللازمة للتحليل من التقارير المالية السنوية المنشورة لشركات العينة، وذلك بالحصول عليها من خلال الشركات نفسها، بالإضافة إلى دليل الشركات المساهمة العامة الصادرة عن بورصة عمان لسنوات الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أنّ اختيار أي شركة في عينة الدراسة خضع لأسس محددة في اختيارها وهي ما يلي:

١- أن تكون مدرجة في بورصة عمان على مدار فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٩٧ - ٢٠٠٣.

٢- توفر كافة البيانات المطلوبة.

٣- السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

الجزء الثاني: المتعلق باختبار مدى وعي المستثمرين لممارسات الإدارة في إدارة الأرباح.

تم اختيار العينة بالطريقة الطبقيّة العشوائية التناسبية، إذ بلغ حجم العينة (١١٩) مستثمراً، منهم (٦٤) مستثمراً مؤسسياً (شركات تجارية وصناعية، وبنوك، وشركات تأمين، ومؤسسات وهيئات)، و(٥٥) مستثمراً فردياً، وقد تم إيصال الاستبانة إلى البعض منهم شخصياً، وللآخرين من خلال الوسطاء الماليين العاملين في مؤسسات الوساطة المالية الموجودة في بورصة عمان، أو من خلال مكاتب التدقيق التي يتعاملون معها.

٤-٤ أساليب جمع البيانات ومصادرها

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات اللازمة من المصادر التالية:

١- المصادر الثانوية وتشمل:

أ- التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ب- دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية الصادر عن بورصة عمان للأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٤

المتضمن البيانات العامة والبيانات المالية.

ج - الكتب والدوريات العلمية.

د - قواعد البيانات في شبكة المعلومات الدولية ( الإنترنت ) للحصول على المواضيع ذات العلاقة.

## ٢ - المصادر الأولية:

تم تصميم استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة لتعرف:

- مدى إدراك المستثمرين لدوافع الإدارة في إدارة أرباحها، وذلك من خلال استغلالها للمرونة المتاحة لها في المبادئ المحاسبية في القياس المحاسبي، والإفصاح المالي، وذلك للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة.

- مدى قدرة المستثمرين على تمييز أساليب الإدارة المستخدمة في إدارة الأرباح.

- تعرف المواقف والإجراءات المتخذة من جانب المستثمرين، بعد ما تبين لهم تدخل الإدارة في عمليات القياس والإفصاح المالي.

وقد اشتملت الاستبانة على خمسة أجزاء وهي كما يلي:

الجزء الأول: معلومات خاصة بالأشخاص الذين وزعت عليهم الاستبانة، وقد وردت في الجزء الأول بعنوان البيانات الديموغرافية، وتتضمن معلومات حول الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار.

الجزء الثاني: اشتمل على معلومات حول إدراك المستثمرين لدوافع الإدارة حول استغلال المرونة المتاحة المتمثلة في اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية، وقد بلغ عدد مفردات هذا الجزء ( ٢٠ ) مفردة.

الجزء الثالث: فقد تضمن معلومات حول معرفة قدرة المستثمرين على تمييز الأساليب المستخدمة من قبل الإدارة في إدارتها لأرباحها، وقد بلغ عدد فقرات الجزء ( ٣٢ ) فقرة.

الجزء الرابع: تضمن معلومات حول معرفة مواقف المستثمرين وإجراء تهم، بعدما تبين لهم تدخل الإدارة بعمليات القياس والإفصاح المالي، وقد بلغ عدد هذه الفقرات ( ١٦ ) فقرة.

الجزء الخامس: ترك المجال للمستثمرين لإضافة أية معلومات ضرورية يرغبون بإضافتها، غير تلك الواردة في الأجزاء السابقة.

وقد تم بناء الاستبانة وفق الخطوات التالية:

١- بناء على مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة تمّ تحديد المجالات والفقرات في كل مجال بصورتها الأولية.

٢- تم إعداد الصيغة الأولية للاستبانة من قبل الباحث.

٣- تم عرض الاستبانة على هيئة من المحكمين مكونة من عشرة أشخاص، وقد روعي في اختيارهم أن يكونوا من ذوي الخبرة في هذا المجال، والملحق رقم (١) يوضح ذلك، وذلك للتأكد من سلامة الصياغة اللغوية للفقرات، ومدى ارتباط الفقرات بكل مجال، واقتراح ما يرويه مناسباً من حذف، أو إضافة، أو تعديل بعض الفقرات، حيث اشتملت الاستبانة بصورتها الأولية على ( ٧٧ ) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي:

- إدراك المستثمرين لدوافع الإدارة في إدارة الأرباح.
  - قدرة المستثمرين على تمييز أساليب إدارة الأرباح المستخدمة من قبل الإدارة.
  - طبيعة مواقف المستثمرين والإجراءات المتخذة من قبلهم بعدما تبين لهم تدخل الإدارة بعمليات القياس والإفصاح المالي.
- يتكون سلم الإجابة من خمس درجات بناء على إدراك وتحليل وموقف المستثمرين، لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانة، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، حيث يعطي هذا المقياس الدرجات كما هو مبين في الجدول التالي:

#### جدول رقم (٤)

توزيع العلامات على إجابات فقرات الاستبانة

العلامة	الإجابة
٥	مؤثر جداً، دائماً، موافق بشدة
٤	مؤثر، غالباً، موافق
٣	متوسط التأثير، أحياناً، محايد
٢	قليل التأثير، نادراً، غير موافق
١	عديم التأثير، كلا على الإطلاق، غير موافق بشدة

## ٥-٤ صدق أداة الدراسة

تم قياس صدق محتوى الاستبانة عن طريق عرضها على هيئة من المحكمين من حملة درجة الدكتوراه من ذوي الاختصاص، لإبداء الرأي في كل مجال من المجالات المتعلقة بالدراسة، وصياغة الفقرات، ومدى ارتباطها بالمجال، وبعد دراسة آراء المحكمين تبين ما يلي:

- إجماع المحكمين على المجالات ومناسبتها لموضوع الدراسة.
- إيراد بعض الملاحظات حول الفقرات من حيث الصياغة اللغوية، والتعديل والحذف والإضافة، جدول رقم ( ٥ ) يوضح ملخصاً لاقتراحات المحكمين:

### جدول رقم ( ٥ )

#### ملخص اقتراحات هيئة تحكيم الاستبانة

عدد الفقرات النهائية	دون تعديل أو حذف	معدلة	مضافة	محذوفة	عدد الفقرات الأولية	مجالات الدراسة
٢٠	١٥	٣	٢	٤	٢٢	الأول: تعرف مدى إدراك المستثمرون لدوافع إدارة الأرباح.
٣٢	٢٩	٣	٠	٧	٣٩	الثاني: تعرف قدرة المستثمرون على تمييز أساليب إدارة الأرباح.
١٦	١٦	٠	٠	٠	١٦	الثالث: تعرف المواقف والإجراءات المتخذة من جانب المستثمرون بعد ما تبين لهم تدخل الإدارة.
٦٨	٦٠	٦	٢	١١	٧٧	المجموع

وقد أجرى الباحث التعديلات انسجاماً مع اقتراحات وملاحظات المحكمين، إذ أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (٦٨) فقرة، كما هو مبين في الملحق رقم (٢) ، وقد عدت الإجراءات التي اتبعت في بناء الاستبانة آراء المحكمين دليلاً على صدقها .

وقد استعان الباحث بآراء المحكمين ملحق رقم (٣) لتمييز ثلاثة مستويات لوعي المستثمرين، والقدرة على تمييزهم لأساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة لتفسير النتائج الخاصة بالاستبانة على النحو التالي:

- مستوى متدني للفئة ١- أقل من ٣.

- مستوى متوسط للفئة ٣- أقل من ٤.

- مستوى عالي للفئة ٤-٥.

٤-٦ إجراءات الدراسة

بعد اختيار عينة الدراسة بشقيها التحليلي والميداني بدأ الباحث بإجراءات الدراسة وكانت على

النحو التالي:

أولاً: الجانب المتعلق بتحليل التقارير والقوائم المالية وتم إجراء ما يلي:

أ- تفرغ البيانات اللازمة من التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ب- تفرغ البيانات اللازمة من دليل الشركات المساهمة العامة الصادر عن بورصة عمان.

ج- قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.

د- إجراء المعالجات الإحصائية لاختبار الفرضيات، وذلك باستخدام الحاسوب وبرنامج (SPSS)

الإحصائي للدراسات الاجتماعية.

هـ- تحليل النتائج وتفسيرها.

ثانياً: الجانب الميداني المتعلق بالمستثمرين.

أ- حصر- الباحث أعداد وأسماء كبار المستثمرين في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة

عمان في كل شركة، وذلك بالاستعانة بالتقارير السنوية المنشورة من جانب الشركات، ودليل الشركات

المساهمة العامة الصادر عن بورصة عمان لعام ٢٠٠٤.

ب- قام الباحث بفصل المستثمرين المؤسسيين ( الشركات والمؤسسات والهيئات ) عن الأفراد، وذلك من

خلال كشف أعد لهذه الغاية لكافة قطاعات العمل الاقتصادية.

ج- قام الباحث بمقابلة عدد من المستثمرين شخصياً، بناء على رغبتهم للاستفسار عن ماهية الدراسة والإجابة على تساؤلاتهم بسياق تعبتهم للاستبانة.

د- إجراء وتنفيذ المعالجة الإحصائية باستخدام الحاسوب وبرنامج ( SPSS ) الإحصائي للدراسات الاجتماعية لاختبار الفرضيات ذات العلاقة بالاستبانة.

هـ- تحليل النتائج وتفسيرها.

#### ٧-٤ متغيرات الدراسة وقياسها

أولاً: المتغير التابع:

• إدارة الأرباح: تمثل تدخل الإدارة بعمليات القياس والإفصاح المالي، وذلك من خلال استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية، وذلك باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة، للتأثير في الأرقام المحاسبية في التقارير والبيانات المالية المنشورة، ويعبر عن المرونة المتاحة للإدارة بمقدار المستحقات الاختيارية.

كيفية قياس إدارة الأرباح:

اعتمد الباحث نموذج جو نز المعدل (Modified Jones Model) لتقدير المستحقات الاختيارية التي تمثل المرونة المتاحة للإدارة لممارسة إدارة الأرباح وذلك بأسلوب (Cross - Sectional Regressions) مشابه للعديد من الدراسات، وذلك للأسباب التالية:

١- استخدام النموذج في العديد من الأبحاث الاختبارية منها ( Kao. and Chen , 2004 ) و ( Barton and Sinko , 2002 ) و ( Chai and Tung , 2002 ) و ( Chung , et al., 2002 ). لاختبار الفرضية سيتم بداية قياس المستحقات الاختيارية (Residual)  $DA_t$  وفق نموذج جو نز المعدل (Modified Jones Model) التي تمثل مدى استغلال الإدارة للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية.

٢- يعد النموذج الأكثر قدرة على كشف إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة، وهذا ما تم إثباته في دراسة (Dechow, et al., 1995).

٣- حسب علم الباحث لم يجد دراسة على الشركات الأردنية تناولت موضوع إدارة الأرباح من خلال قياس المستحقات الاختيارية، إذ اقتصرَت الدراسات الموجودة على استخدام نموذج إيكِل (Eckel, 1981) الذي يعمل على تمييز الشركات المجهلة لدخلها من غير المجهلة، ويعتمد على قياس التباين للتغير في الدخل منسوبا للتغير في المبيعات.

ويتم احتساب المستحقات الاختيارية حسب الخطوات التالية:

١- احتساب إجمالي المستحقات وفق أسلوب التدفقات النقدية.

$$\text{Total Accruals} = \text{Net income from operations} - \text{Net cash flows from operations}$$

وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام أسلوب التدفقات النقدية بدلا من أسلوب الميزانية في حساب إجمالي المستحقات، وذلك لضمان الانسجام في عمليات حساب إجمالي المستحقات في كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية، وخدمية، وتأمين، وبنوك)، وأيضا لتوافر مفردات اللازمة للحساب، بينما أسلوب الميزانية يعتمد على مجموعة من المفردات لا تتوافر في التقارير السنوية المعلنة للشركات في كافة قطاعات العمل الاقتصادية. علما بأن أسلوب التدفقات النقدية استخدم في بعض الدراسات التي استخدمت نموذج جونز كدراسة بينش (Beneish, 1999).

٢- إجمالي المستحقات يتكون من جزأين هما:

$$TA_t = NDA_t + DA_t \dots\dots\dots(2)$$

حيث إن:

$$TA_t = \text{إجمالي المستحقات (Total Accruals) في السنة (t)}.$$

$$NDA_t = \text{المستحقات غير الاختيارية (Non Discretionary Accruals) في السنة (t)}.$$

$$DA_t = \text{المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) في السنة (t)}.$$

٢- احتساب المستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة التالية:

$$NDA_t = \alpha \left( \frac{1}{A_t - 1} \right) + B1 \left( \frac{(\Delta REV_t - \Delta RECT)}{A_t - 1} \right) + B2 \left( \frac{PPE_t}{A_t - 1} \right) \dots\dots\dots(3)$$

حيث إن:

$$\Delta REV = \text{التغير في الإيرادات (للمبيعات) في السنة (t)} .$$

$$\Delta REC = \text{التغير في الذمم المدينة.}$$

$$PPE_t = \text{إجمالي الأصول الثابتة في السنة (t).}$$

$$A_{t-1} = \text{إجمالي الأصول في السنة السابقة.}$$

$$\alpha , B_2 , B_1 = \text{معاملات النموذج.}$$

٤- تقدير المستحقات الاختيارية (انظر ص ص: ١٠٣-١٠٦).

ثانيا- المتغيرات المستقلة وهي:

- حجم الشركة = يعبر عنها بإجمالي أصول الشركة.
- ربحية الشركة = يعبر عنها بصافي الربح من العمليات التشغيلية منسوبة لإجمالي الأصول.
- مديونية الشركة = يعبر عنها بإجمالي الديون منسوبة لإجمالي الأصول.
- سيولة الشركة = يعبر عنها برأس المال العامل منسوبا لإجمالي الأصول.
- التدفقات النقدية = يعبر عنها بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية منسوبة لإجمالي الأصول.
- $\beta_0$  الشركة = يعبر عنه بالقيمة السوقية لأسهم الشركة المتداولة في نهاية العام منسوبة لإجمالي حقوق الملكية.
- نوع تقرير المدقق = يعبر عنه بمتغير صوري يعطى رقم (١)، إذا كان التقرير نظيفاً، و(صفر) إذا كان غير ذلك.

٤-٨ المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام المعالجات الإحصائية ذات الصلة لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام برنامج

الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية ( SPSS ) وهي كما يلي:

١- تحليل الانحدار المتعدد ( Multiple Regression analysis ). يهدف التحليل لمعرفة تأثير كل متغير

مستقل في المتغير التابع ومعرفة العلاقة بينهما، وقد كان نموذج التحليل المستخدم وفق المعادلة التالية:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + \dots + B_8X_8 + \epsilon_i \dots (1)$$

حيث إن:

Y: المتغير التابع ، ويعبر عن إدارة الأرباح والمتمثلة بالمستحقات الاختيارية (DA).

X: المتغير المستقل ، ويمثل المتغيرات المستقلة الواردة في الفرضيات وهي:

X1 = حجم الشركة.

X2 = ربحية الشركة.

X3 = مديونية الشركة.

X4 = سيوله الشركة.

X5 = نمو الشركة.

X6 = التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

X7 = نسبة ملكية كبار المساهمين في الشركة.

X8 = نوع تقرير مدقق الحسابات.

B<sub>0</sub>, B<sub>1</sub>: معالم النموذج.

٢- اختبار T للعينة الواحدة One Sample T -Test لفحص ما إذا كان متوسط ما لعينة ما يساوي قيمة ثابتة.

٣- اختبار T للعينة للعينات المستقلة (Independent Samples T -Test) وهو لفحص الفرضيات المتعلقة بمساواة متوسط متغيرين لعينتين مستقلتين.

٤- تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) وهو اختبار لفحص مساواة متوسطين أو أكثر من أجل معرفة الفروقات الجوهرية لمجموعات الدراسة، وقد استخدم في الدراسة كل من:

- تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

- تحليل التباين الثلاثي 3- Way ANOVA.

- اختبار شيفية (Scheffe) واختبار تكي (Tukey) للمقارنات المتعددة.

٥- الأساليب الإحصائية الوصفية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتعرف خصائص وملامح تراكيب العينة وتم استخدام ما

يلي:

- التوزيع التكراري: مؤشراً لمعرفة عدد التكرارات لكل فئة من المتغيرات النوعية.
- الوسط الحسابي: تم استخدامه كمؤشر لتحديد درجة الأهمية لكل فقرة من فقرات المعلومات الواردة في الاستبانة.
- الانحراف المعياري: تم استخدامه لمعرفة درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- المدى: ويمثل الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة.

#### ٩-٤ ثبات أداة الدراسة

للحكم على مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلا، فقد تم استخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Coronbach Alpha) لهذه الغاية، ويعتمد هذا المعامل على قياس مدى الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة في مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجوبين تجاه أسئلة الاستبانة، ويمكن تفسير ألفا على أنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، وتتراوح قيمتها بين الصفر والواحد، وأن القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا هو ٦٠% فأكثر كي تكون مصداقية المقياس جيدة (Hair, et al., 1998). وقد قام الباحث بتطبيق معامل المصداقية ألفا على مجالات الدراسة الثلاثة منفصلة كل على حدة، ثم طبق على مستوى الاستبانة بشكل كلي وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

المجال الأول: يتعلق بمعرفة مستوى الوعي عند كبار المستثمرين لدوافع إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة معامل ألفا ٠,٨٠٩٦.

المجال الثاني: يتعلق بمعرفة قدرة كبار المستثمرين على تمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب إدارة الشركة، إذ بلغت قيمة معامل ألفا ٠,٩٣٨٧.

المجال الثالث: يتعلق بمعرفة المواقف والإجراءات المتخذة من قبل كبار المستثمرين بعدما تبين لهم ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح، وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي، إذ بلغت قيمة معامل ألفا ٠,٨٠١٦. على مستوى أسئلة الاستبانة ككل: بلغت قيمة معامل ألفا ٠,٩٢٨٣.

يتبين من النتائج أنّ معامل الثبات الداخلي لجميع مجالات الاستبانة أكثر من ٠,٦٠ وهذا يؤكد صدق محتوى كل مجال على حدة، وأما معامل الثبات الداخلي للاستبانة ككل فقد بلغ ٠,٩٢٨٣ وهي نسبة مرتفعة تدل على صدق محتوى أبعاد الاستبانة.

## الفصل الخامس

### التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

١-٥ التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الفرضيات للقسم الأول من الدراسة

٢-٥ التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الفرضيات للقسم الثاني من الدراسة

١-٢-٥ نتائج الدراسة الوصفية

٢-٢-٥ التحليل الإحصائي للبيانات ونتائج الفرضيات

## الفصل الخامس

### تحليل النتائج واختبار الفرضيات

#### ١-٥ التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات للقسم الأول من الدراسة

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بالبيانات المحاسبية، للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لكافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية، وخدمات، وتأمين، وبنوك)، للفترة الممتدة من ١٩٩٧-٢٠٠٣ م، وقد تم التحليل الإحصائي للفرضيتين الأولى والثانية وفق الأسلوب التالي:

١- تحليل البيانات واختبار الفرضيات لكل قطاع على حده، وذلك لبيان الاختلافات بين قطاعات العمل الاقتصادية.

٢- تحليل البيانات واختبار الفرضيات لكافة قطاعات العمل الاقتصادية مجتمعة.

#### ١-٥-١ فرضيات القسم الأول من الدراسة

يتضمن القسم الأول من الدراسة فرضيتين أساسيتين تم صياغتهما كما يلي:

الفرضية الأولى (H<sub>0</sub>): لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قطاعات العمل الاقتصادية (صناعة، وخدمات، وتأمين، وبنوك) في ممارستها لإدارة الأرباح.

الفرضية الثانية (H<sub>0</sub>): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل المتمثلة في (حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق) على إدارة الأرباح.

قام الباحث بتحليل هذه الفرضيات على التوالي وبالتفصيل، ولتحقيق ذلك سيتم بداية قياس

إدارة الأرباح التي تمثل المتغير التابع للقسم الأول من الدراسة.

#### ١-٥-٢ التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات

##### أ- النتائج الوصفية

يبين الجدول رقم (٦) النتائج الوصفية للمستحقات الاختيارية (DA<sub>١</sub>) للقطاعات الاقتصادية، إذ

يظهر الجدول الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والحد الأعلى، والحد الأدنى، والمدى لكافة القطاعات.

ويتضح من خلال النتائج أنّ قطاع البنوك هو الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح،

إذ تشير النتائج إلى أن قيمة الوسط الحسابي -0,38 و الانحراف المعياري 0,091 ، بينما كان مدى ممارسة إدارة الأرباح 47% بحد أدنى -37% وحد أعلى 9,5%. وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية، فقيمة الوسط الحسابي 0,0537 و الانحراف المعياري 0,10547 و مدى ممارسة إدارة الأرباح 78% بحد أدنى -37% وحد أعلى 40%. وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة، فقيمة الوسط الحسابي 0,04093 و الانحراف المعياري 0,11538 و مدى ممارسة إدارة الأرباح 90% بحد أدنى -37% وحد أقصى 52,7%. قطاع التأمين ويعد أقل قطاع ممارسة لإدارة الأرباح، فقيمة الوسط الحسابي 0,0122 و الانحراف المعياري 0,06450 و مدى ممارسة إدارة الأرباح 35% بحد أدنى -17% وحد أعلى 18%. وقد جاءت النتائج الوصفية متوافقة مع العديد من الدراسات التي استخدمت نموذج جونز المعدل لاحتساب المستحقات الاختيارية (DA<sub>t</sub>) كدراسة الباحثين (Chung, et al., 2001) و (McNichols, 2000) و (Shang, 2003) و (Rivest, 1999) من حيث المدى والانحراف المعياري لقيم المستحقات.

#### جدول رقم ( ٦ )

##### النتائج الوصفية للمستحقات الاختيارية DA<sub>t</sub> للقطاعات

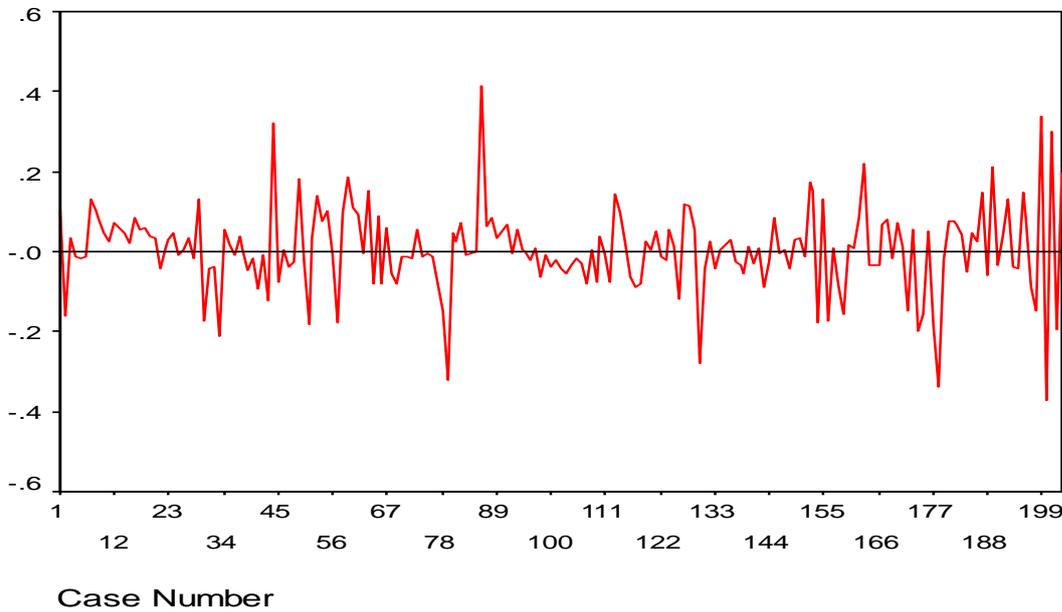
القطاع	Mean	N	Std.Deviation	Min.	Max.	Range
الصناعة	0.005371	203	0.1054764	-0.370	0.414	0.784
الخدمات	0.004093	168	0.1153822	-0.372	0.527	0.899
التأمين	0.00122	70	0.0645023	-0.177	0.182	0.359
البنوك	-0.0380	49	0.0901444	-0.377	0.095	0.473

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول يتضح أن إدارات الشركات المساهمة الأردنية تمارس إدارة الأرباح ( تدخلها في عمليات القياس) للتأثير في الأرقام المحاسبية، وهناك اختلافات في مستويات إدارة الأرباح من قطاع لآخر. وتجدر الإشارة أن من الناحية النظرية يجب أن يكون الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية والمعبر عنها ب (Residuals) يساوي صفراً و أن أي انحراف عن الصفر يعد تدخلاً من جانب الإدارة.

ولبيان ممارسات الإدارة باستغلالها المرنة المتاحة لها في المعايير المحاسبية في إدارة أرباحها بياناً في الشركات في كل قطاع، فقد وضحت الرسومات التالية الفروقات بين القطاعات في ممارساتها لإدارة الأرباح:

## ١- قطاع الصناعة

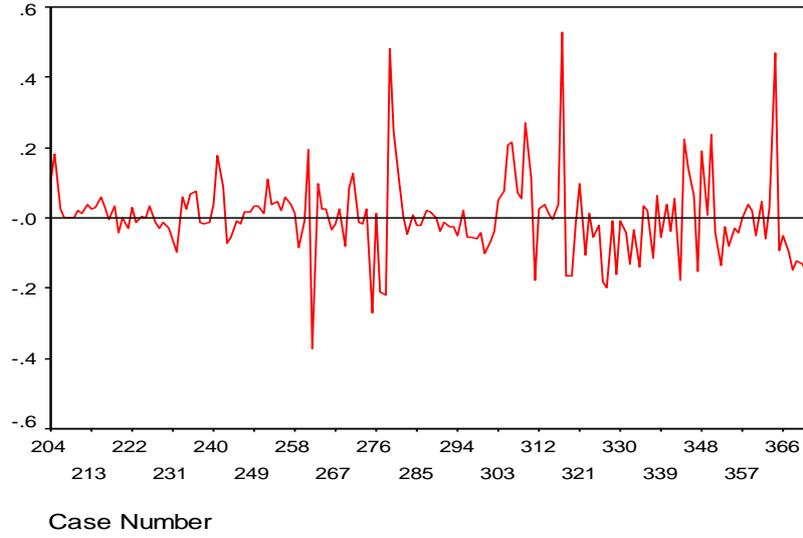
يبين الشكل رقم (٢) كيفية ممارسات الإدارة بقطاع الصناعة في إدارة أرباحها من خلال المستحقات الاختيارية الناجمة عن استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية خلال سنوات الدراسة، إذ يظهر مستويات المستحقات الاختيارية الناجمة عن تدخل الإدارة في عمليات القياس المحاسبي من خلال اختيارها طرائق المعالجة البديلة، وتظهر المستحقات قريبة من التوزيع الطبيعي، وتتمحور حول الوسط الحسابي المفترض أن يساوي صفرًا إلا إن النتائج بينت أن الوسط الحسابي هو 0.005373 والانحراف المعياري هو 0.105476 والمدى 0.78.



شكل (٢): الرسم البياني لممارسات إدارة الأرباح في قطاع الصناعة

## ٢- قطاع الخدمات

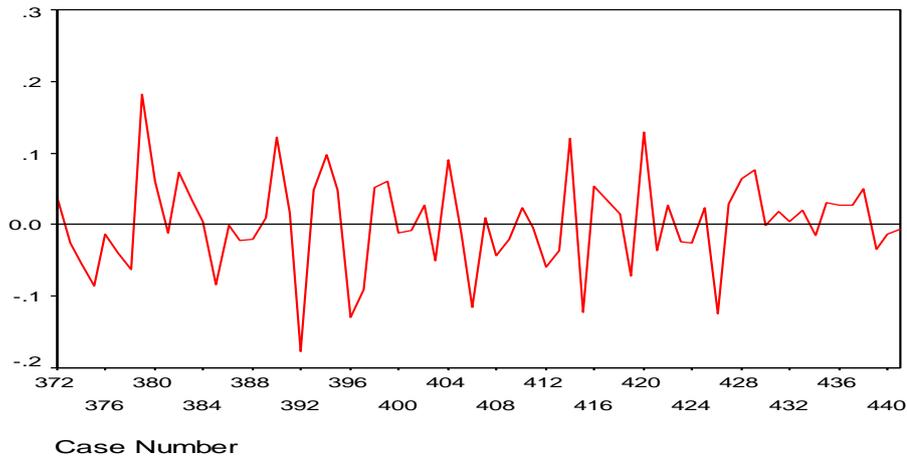
يبين الشكل رقم (٣) كيفية ممارسات الإدارة بقطاع الخدمات باستغلالها المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية خلال سنوات الدراسة، إذ يظهر توزيع المستحقات الاختيارية قريباً من التوزيع الطبيعي، وتتمحور حول الوسط الحسابي المفترض أن يساوي صفرًا، إلا أن النتائج بينت أن الوسط الحسابي هو -0.004093 والانحراف المعياري هو 0.115382 والمدى 0.90.



شكل (٣): الرسم البياني لممارسات إدارة الأرباح في قطاع الخدمات

### ٣- قطاع التأمين

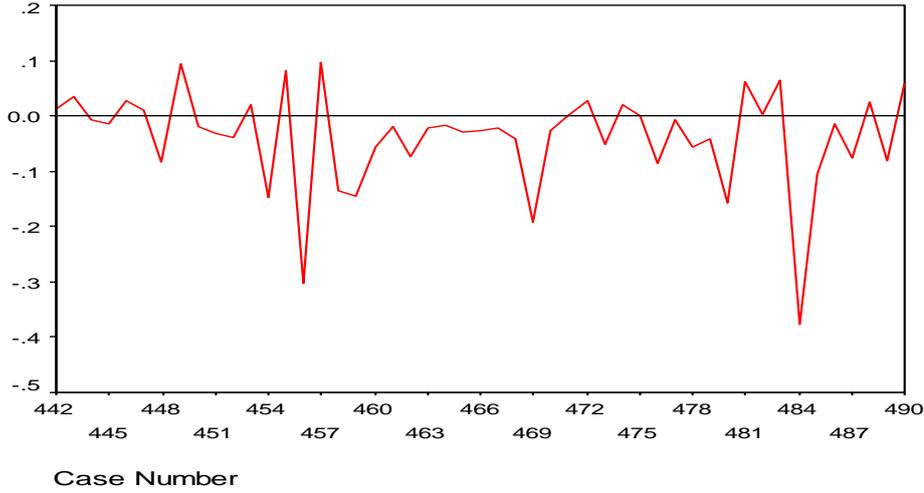
يبين الشكل رقم (٤) كيفية ممارسات الإدارة في قطاع التأمين باستغلالها المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية خلال سنوات الدراسة، إذ يظهر توزيع المستحقات الاختيارية قريبا من التوزيع الطبيعي، وتتمحور حول الوسط الحسابي المفترض أن يساوي صفرًا، إلا أن النتائج بينت أن الوسط الحسابي هو  $-0.0012215$  والانحراف المعياري هو  $0.6450233$  والمدى  $0.36$ . وتدلل النتائج أن قطاع التأمين هو الأقل ممارسة لإدارة الأرباح، فالوسط الحسابي قريب جدا من الصفر.



شكل (٤): الرسم البياني لممارسات إدارة الأرباح في قطاع التأمين

#### ٤- قطاع البنوك

يبين الشكل رقم (٥) كيفية استغلال المستحقات الاختيارية في إدارة الأرباح لقطاع البنوك، فالوسط الحسابي سجل أعلى وسط حسابي بالقياس إلى باقي القطاعات الأخرى، إذ بلغ لقطاع البنوك - 0.038031 وانحرافه المعياري 0.091444 والممدى 0.38.



شكل (٥): الرسم البياني لممارسات إدارة الأرباح في قطاع البنوك

نستنتج من خلال الرسوم البيانية أن القطاعات كافة تمارس إدارة الأرباح لكن بنسب متفاوتة، مما يؤيد قبول الفرضية البديلة، وهذه النتيجة منسجمة مع كافة الدراسات التي أجريت على إدارة الأرباح، إذ أن إدارة الشركة تستغل المرونة المتاحة لها في المعايير باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة للتأثير في الأرقام المحاسبية لتحقيق مصالحها وأهدافها.

#### ب- اختبار الفرضيات:

قاعدة القرار لقبول الفرضيات أو رفضها: استخدمت قيمة P- Value Sig. التي تعد أصغر مستوى اختبار لقياس المعنوية الإحصائية وقد جاءت كبديل عن الاختبار التقليدي الذي يقارن بين قيمة (F) الجدولية عند قيمة محددة ( $\alpha$ ) وقيمة (F) المحسوبة، لذلك فإن قاعدة القرار تكون على النحو التالي:  
- نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت P- Value Sig. أكبر من نسبة الخطأ (مستوى المعنوية المحددة سلفاً) المطلوب ( $\alpha$ ) وهي ١٠%، ونرفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

- نرفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت P- Value Sig. أقل أو تساوي نسبة الخطأ (مستوى المعنوية المحددة سلفاً) المطلوب (  $\alpha$  ) وهي ١٠%، ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

١- الفرضية الأولى:

تم اختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق تطبيق اختبار تحليل التباين باتجاه واحد One Way ANOVA، أي المقارنة بين المجاميع واستخدام جدول تحليل التباين لهذا الغرض، فإذا كان الفرق معنوياً، فإنه من الضروري بعدها أن نعرف المختلف منها، وذلك بتطبيق إحدى طرق المقارنات المتعددة. وقد تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة للفرضية الأولى على النحو التالي:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4$$

$H_1$ : At least two of them are different.

حيث إن:

$\mu$ : يمثل الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية في كل قطاع  $DA_t$  (Residual).

يبين جدول رقم (٧) نتائج تحليل التباين، إذ تشير النتائج أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في ممارسة إدارة الأرباح تبعا لقطاع العمل، فقد بلغت قيمة P- Value Sig.= 0.048 ، وبما أنها أقل من نسبة الخطأ (  $\alpha$  ) ، فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على الأقل اثنين من بين متوسطات المستحقات الاختيارية لقطاعات العمل الاقتصادية، ويدل هذا التباين على وجود ممارسات مختلفة من قبل الإدارة في إدارة الأرباح في كل هذه القطاعات أو بعضها.

جدول رقم (V)

جدول تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للمستحقات الاختيارية لجميع

القطاعات

Source of variation	Sum of squares	df	Mean square	F	Sig.
Between Group	0.080	3	0.027	2.607	0.048*
Within Group	5.148	486	0.011		
Total	5.227	489			

\* significant at the 5% level

ولتحديد هذه الفروقات بين القطاعات بالاعتماد على هذه الدلالة تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe)

للمقارنات المتعددة، جدول رقم (A) يبين نتائج الاختبار.

جدول رقم (A) جدول المقارنات المتعددة بين قطاعات العمل الاقتصادية

p- value sig..	Std. Error	Mean Difference (I-J)	القطاع (J)	القطاع (I)
1.000	1.073429E-02	1.278034E-03	خدمات	صناعة
.994	1.426504E-02	4.149712E-03	تأمين	صناعة
.035*	1.638110E-02	4.340256E-02	بنوك	صناعة
1.000	1.073429E-02	-1.2780345E-03	صناعة	خدمات
.998	1.464110E-02	2.871677E-03	تأمين	خدمات
.047*	1.670960E-02	4.212452E-02	بنوك	خدمات
.994	1.426504E-02	-4.1497118E-03	صناعة	تأمين
.998	1.464110E-02	-2.8716773E-03	خدمات	تأمين
.243	1.916970E-02	3.925285E-02	بنوك	تأمين
.035*	1.638110E-02	-4.3402558E-02	صناعة	بنوك
.047*	1.670960E-02	-4.2124524E-02	خدمات	بنوك
.243	1.916970E-02	-3.9252847E-02	تأمين	بنوك

• ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (=0.05)

تشير النتائج الظاهرة في الجدول أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين القطاعات التالية:

١- قطاع الصناعة مع قطاع البنوك بمستوى دلالة P- value = 0.035.

٢- قطاع البنوك مع قطاع الخدمات بمستوى دلالة P- value = 0.047.

وقد تبين من خلال المتوسطات المبينة في جدول رقم (٦) أن الوسط الحسابي لقطاع الصناعة ٠,٠٠٥ أقرب إلى الصفر من قطاع البنوك -٠,٠٣، مما يدل على أن لقطاع الصناعة أفضلية على قطاع البنوك، أي ممارسات إدارة الأرباح باستغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة أقل منها في قطاع البنوك مقارنة بقطاع الصناعة (كلما اقترب الوسط الحسابي من الصفر قل تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي)، ونجد أيضاً الوسط الحسابي لقطاع الخدمات قد بلغ ٠,٠٠٤ وله أفضلية على قطاع البنوك، فهو أقرب إلى الصفر مما يدل انخفاض ممارسات الإدارة قياساً مع قطاع البنوك. ونستنتج من خلال النتائج أن هناك فروقاً في ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة باستغلالها للمرونة المتاحة، وذلك في اختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية البديلة في عمليات القياس، للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة بالتقارير والقوائم المالية، مما يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية المعلنة، وبالتالي ينعكس سلباً على القرارات المتخذة من جانب مستخدمي القوائم المالية.

٢- الفرضية الثانية:

يجب اختبار هذه الفرضية الإحصائية عن طريق تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple

Regression Analysis)، وذلك وفق النموذج التالي:

$$DA_t = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + B_7 X_7 + B_8 X_8 + e$$

حيث إن :

$DA_t$ : تمثل المستحقات الاختيارية، وتعبّر عن مدى استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية

للتأثير في الأرقام المحاسبية، للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣م.

$X_1$ : حجم الشركة تم قياسه من خلال إجمالي الأصول للشركة في كل سنة، ولأغراض التحليل الإحصائي

ولتقليل التباين ما بين الأرقام (To Smoothing the Data) تم استخدام  $L_n$  (T.A) اللوغاريتم

الطبيعي لمجموع الأصول، للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣م.

$X_2$ : معدل المديونية مقاسه بإجمالي الالتزامات منسوبة إلى إجمالي الأصول للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣م.

$X_3$ : نسبة ملكية كبار المساهمين في الشركة (الذين يملكون ٥% أو أكثر من أسهم الشركة)، في كل سنة للفترة

الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣م.

$X_4$ : تمثل نوع تقرير المدقق ويعبر عنه بمتغير صوري يعطى رقم (١) إذا كان نظيفاً، و(صفرًا) إذا كان غير ذلك، في كل سنة للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣ م .

$X_5$ : ربحية الشركة وتقاس بصافي الربح من العمليات التشغيلية منسوبة لإجمالي الأصول في كل سنة للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣ م .

$X_6$ : سيولة الشركة وتقاس برأس المال العامل منسوبا لإجمالي الأصول في كل سنة للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣ م .

$X_7$ : التدفقات النقدية مقاسة بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية منسوبة لإجمالي الأصول في كل سنة للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣ م .

$X_8$ : نمو الشركة ويقاس بالقيمة السوقية لأسهم الشركة المتداولة في نهاية العام منسوبة لإجمالي حقوق الملكية في كل سنة للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٣ م .

$B_0$ : ثابت الانحدار.

$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6, B_7, B_8$ : معاملات الانحدار.

$e$ : الخطأ العشوائي.

وقد تم استخدام أسلوب الأجزاء المقطعية (Cross - Sectional Basis) في عملية التحليل الإحصائي. ولتحديد فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ( $DA_t$ ) والمتغيرات المستقلة ( $X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8$ ) لذلك فيمكن وضع الفرضية الصفرية والبديلة على النحو التالي :

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = B_7 = B_8 = 0$$

( لا توجد علاقة خطية بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة ).

على الأقل  $B$  واحدة لا تساوي صفر  $H_1$ .

( توجد علاقة خطية بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة ).

وتم اختبار هذه الفرضية على مرحلتين، الأولى: على مستوى القطاعات كل مستقل عن الآخر، وثانية: على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية مجتمعة.

المرحلة الأولى: نتائج الاختبار الإحصائي على مستوى القطاعات

تم إجراء اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض بداية لمعرفة تأثير التداخل بينها من خلال الاختبار الإحصائي (VIF) Variance Inflation Factors واختبار حدود الدقة Tolerances، في كل قطاع من قطاعات العمل الاقتصادية، وقد تبين أن قيمة (VIF) كان في القطاعات أقل من (٣) واختبار حدود الدقة أكبر من (٠,١) مما يدل على عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة (Landau and Everitt,2004,P 106).

١ - قطاع الصناعة

تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٩)، أن قيمة (P- Value Sig.= 0.000) وهي أقل من (  $\alpha$  ) التي تساوي ١٠%، لذلك نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ )، وهذا يعني وجود عامل واحد على الأقل تكون مساهمته واضحة من مقدار ما تم تفسيره من تباين للمتغير التابع (  $DA_t$  ).

جدول رقم (٩)

جدول تحليل التباين ANOVA للمتغير التابع  $DA_t$  لقطاع الصناعة

Model	Sum of squares	df	Mean square	F	Sig.
Regression	1.985	8	0.248	183.333	0.000*
Residual	0.263	194	0.001354		
Total	2.247	202			

A. Predictors: (Constant)  $X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8$

B. Dependent variable:  $DA_t$

\* Significant at the 5% level

ويبين الجدول رقم (١٠) النتائج المتعلقة في بيان العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة

والمتغير التابع بطريقة Enter Method:

١ - يظهر الجدول المذكور أن جميع قيم P - value (Sig. ) للمتغيرات  $X_6, X_1, X_2, X_4, X_5, X_7$  كانت

أقل من (١٠%)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ )،

ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ )، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات والمتغير التابع . ويمكن توضيح شكل العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والتابع كانت كما يلي:

أ - هناك علاقة عكسية ما بين كل من حجم الأصول (X1) و نوع تقرير المدقق (X4) وسيولة الشركة (X6) و حجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (X7) مع إدارة الأرباح (DA)، وهذه عوامل مؤثرة في سلوك الإدارة عند ممارستها إدارة الأرباح للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، فتأثير التدفقات النقدية تتوافق مع دراسة كل من (Sheng, 2003) ودراسة (Miller and Yoon, 2002) ودراسة (Chali and Tung, 2002) . أما نتائج تأثير تقرير المدقق تتوافقت مع دراسة كل من (Becker, et al., 1998) ودراسة (Sheng, 2003).

ب - هناك علاقة طردية ما بين كل من ربحية الشركة (X5) ومعدل المديونية (X2) وإدارة الأرباح (DA)، وهذا يؤكد دور الربحية ومعدل المديونية على أنها عوامل مؤثرة في سلوك الإدارة عند ممارستها إدارة الأرباح للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (McNichols, 2000) وأيضاً مع دراسة (Chung, et al., 2002) .

٢- من خلال الجدول نجد أن جميع قيم P - value (Sig. ) للمتغيرات X8, X3 كانت أكبر من (١٠%)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونرفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ) أي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات، والمتمثلة في نسبة ملكية كبار المستثمرين، ومعدل نمو الشركة، للتأثير في سلوك الإدارة عند ممارستها لإدارة الأرباح باستغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية .

جدول رقم (١٠)

جدول اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لقطاع الصناعة

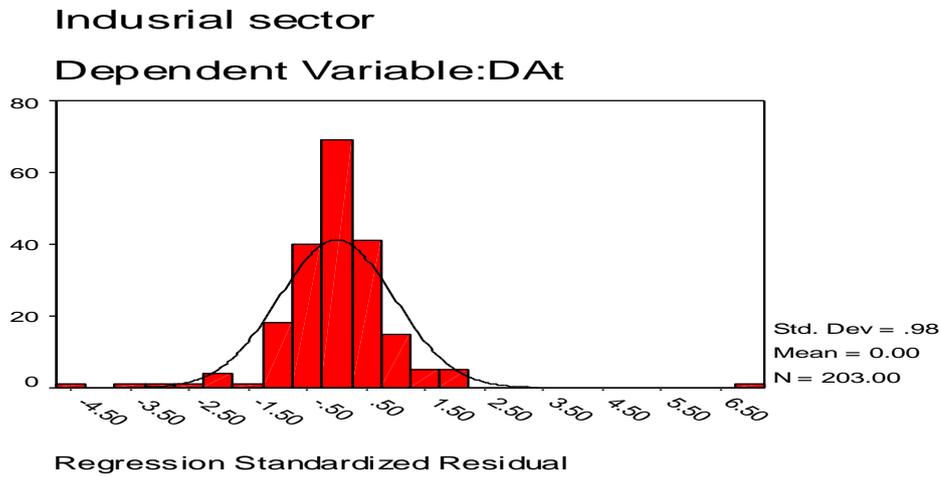
Model	Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1(constant)	0.150	0.033		4.591	0.000
X1	-0.006.98	0.002	-0.091	-3.3116	0.001*
X2	0.02448	0.014	0.042	1.743	0.083*
X3	-0.00237	0.011	-0.006	-0.223	0.824

X4	-0.0155	0.007	-0.053	-2.092	0.038*
X5	1.080	0.039	0.813	27.596	0.000*
X6	-0.0291	0.009	-0.083	-3.191	0.002*
X7	-0.840	0.024	-0.992	-35.240	0.000*
X8	-0.000675	0.001	-0.012	-0.467	0.641

A. Dependent variable: DA<sub>t</sub>

\* Significant at the 5% level

من خلال الشكل (٦) نلاحظ أن قيم حد الخطأ لنموذج الانحدار وللمتغيرات الثمانية موزعة بشكل طبيعي، بوسط حسابي يساوي صفرًا وانحرافاً معيارياً بنسبة ٠,٩٨، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (٦): توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع DA<sub>t</sub> لقطاع الصناعة

ويبين جدول رقم (١١) قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Square) التي تساوي ٠,٨٧٨ أي

أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة تستطيع من خلال النموذج المقترح تفسير ٨٧,٨% من التباين في المتغير التابع، وهي مؤشر للعلاقة الخطية للنموذج المقترح.

جدول رقم (١١)

Model Summary يبين معامل التحديد للمتغير التابع لقطاع الصناعة

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	Std. Error of The Estimate
1	0.896	0.883	0.878	0.036795

A. Predictors: (Constant) X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub>, X<sub>3</sub>, X<sub>4</sub>, X<sub>5</sub>, X<sub>6</sub>, X<sub>7</sub>, X<sub>8</sub>

B. Dependent variable: DA<sub>t</sub>

ويمكن صياغة نموذج لبيان اتجاه العلاقة وقيمتها بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع في قطاع الصناعة كما يلي:

$$DA_t = 0.150 - 0.00698 X_1 + 0.02448 X_2 + 0.0155 X_4 + 1.080 X_5 - 0.0291 X_6 - 0.84 X_7$$

حيث إن:

X<sub>1</sub>: حجم الشركة.

X<sub>2</sub>: معدل المديونية.

X<sub>4</sub>: نوع تقرير المدقق ، يعطى رقم (١) إذا كان نظيفاً و(صفرًا) إذا كان غير ذلك.

X<sub>5</sub>: ربحية الشركة.

X<sub>6</sub>: سيولة الشركة.

X<sub>7</sub>: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

٢ - قطاع الخدمات

تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (١٢) أن قيمة (P- Value Sig.= 0.000) وهي أقل من (α)، وهي ١٠% لهذا فإننا نرفض الفرضية العدمية H<sub>0</sub> ونقبل الفرضية البديلة H<sub>1</sub>، أي أنه يوجد على الأقل عامل واحد تكون مساهمته واضحة من مقدار ما تم تفسيره من تباين للمتغير التابع (DA<sub>t</sub>).

جدول رقم ( ١٢ )

جدول تحليل التباين ANOVA للمتغير التابع DA<sub>t</sub> لقطاع الخدمات

Model	Sum of squares	df	Mean square	F	Sig.
Regression	1.898	8	0.237	137.792	0.000 <sup>*</sup>
Residual	0.274	159	0.001722		
Total	2.172	167			

A. Predictors: (Constant) X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub>, X<sub>3</sub>, X<sub>4</sub>, X<sub>5</sub>, X<sub>6</sub>, X<sub>7</sub>, X<sub>8</sub>

B. Dependent variable: DA<sub>t</sub>

\* Significant at the 5% level

ويبين الجدول رقم (١٣) النتائج المتعلقة بالعلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع طريقة Enter Method:

١ - يظهر الجدول المذكور جميع قيم P - value (Sig. ) للمتغيرات X<sub>1</sub> , X<sub>5</sub> , , X<sub>7</sub> ، كانت أقل من (١٠%)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>) ونقبل الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>) أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات والمتغير التابع . ويمكن توضيح العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

أ - هناك علاقة طردية بين كل من ربحية الشركة (X<sub>5</sub>) و حجم الأصول (X<sub>1</sub>) مع إدارة الأرباح (DA<sub>t</sub>)، أي أن هذه عوامل تعد مؤثرة في سلوك الإدارة عند ممارستها إدارة الأرباح للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، أي كلما زاد حجم الأصول وربحية الشركة كلما زادت إمكانية إدارة الأرباح، وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع العديد من الدراسات السابقة بهذا المجال كدراسة Chen and (Kao, 2004)، ودراسة (McNichols, 2000)، ودراسة (Chung, et al., 2002).

ب - هناك علاقة عكسية ما بين حجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (X<sub>7</sub>) وإدارة الأرباح (DA<sub>t</sub>)، وتؤكد هذه النتيجة أهمية التدفقات النقدية على أنها عامل مؤثر في سلوك الإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Sheng, 2003)، ودراسة (Miller and Yoon, 2002)، ودراسة (Chali and Tung, 2002).

٢- من خلال الجدول رقم (٤-٨) نجد أن جميع قيم P - value (Sig. ) للمتغيرات X<sub>2</sub> , , X<sub>3</sub> , X<sub>4</sub> , X<sub>8</sub> ، كانت أكبر من (١٠%)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>)

ونرفض الفرضية البديلة ( $H_1$ )، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات والمتمثلة في معدل المديونية ونسبة ملكية كبار المستثمرين ومعدل نمو الشركة والسيولة على أنها عوامل مؤثرة في ممارسات الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية.

### جدول رقم (١٣)

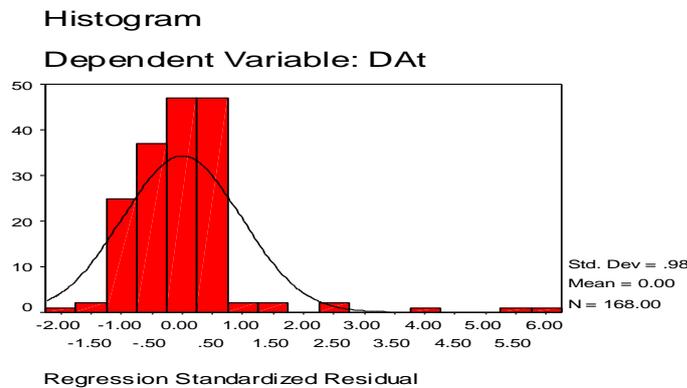
جدول اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لقطاع الخدمات

Model	Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1(constant)	-0.110	0.057		-1.934	0.050
X1	0.009487	0.003	0.105	2.795	0.006*
X2	-0.00409	0.019	0.008	-0.29	0.826
X3	-0.00231	0.019	-0.039	-1.247	0.216
X4	0.01.254	0.011	0.034	1.148	0.252
X5	1.070	0.045	0.838	23.598	0.000*
X6	-0.02.27	0.012	-0.037	-1.065	0.289
X7	-1.080	0.036	-0.986	-29.737	0.000*
X8	-0.00356	0.006	-0.020	-0.822	0.535

A . Dependent variable: DAT

\* Significant at the 5% level

ويتبين من خلال الشكل (٧) أن قيم حد الخطأ لنموذج الانحدار وللمتغيرات الثمانية موزعة بشكل طبيعي بوسط حسابي يساوي صفراً وانحرافاً معيارياً ٠,٩٨، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (٧): توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع DAT، بياناً لقطاع الخدمات

يبين جدول رقم (١٤) قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Square) التي تساوي ٠,٨٦٨ أي أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة تستطيع من خلال النموذج المقترح تفسير ٨٦,٨% من التباين في المتغير التابع لدى الشركات الخدمية، وهي مؤشر للعلاقة الخطية للنموذج المقترح.

#### جدول رقم (١٤)

جدول يبين معامل التحديد للمتغير التابع لقطاع الخدمات

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	Std. Error of The Estimate
1	0.935	0.874	0.868	0.4149698

A. Predictors: (Constant) X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub>, X<sub>3</sub>, X<sub>4</sub>, X<sub>5</sub>, X<sub>6</sub>, X<sub>7</sub>, X<sub>8</sub>

B. Dependent variable: DA<sub>t</sub>

ويمكن صياغة نموذج لبيان اتجاه العلاقة وقيمتها بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع

في قطاع الخدمات كما يلي:

$$DA_t = -0.110 + 0.009487 X_1 + 1.070 X_5 - 1.080 X_7$$

حيث إن:

X<sub>1</sub>: حجم الشركة.

X<sub>5</sub>: ربحية الشركة.

X<sub>7</sub>: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

٣ - قطاع التأمين

تشير النتائج في الجدول رقم (١٥) إلى أن قيمة (P- Value Sig.= 0.000) وهي أقل من (α)،

وهي ١٠%، لذلك نرفض الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>) ونقبل الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>)، وهذا يعني وجود عامل

واحد على الأقل تكون مساهمته واضحة من مقدار ما تم تفسيره من تباين للمتغير التابع (DA<sub>t</sub>).

جدول رقم ( ١٥ )

جدول تحليل التباين ANOVA للمتغير التابع DA<sub>t</sub> لقطاع التأمين

Model	Sum of squares	df	Mean square	F	p-value
Regression	0.220	8	0.27	38.021	0.000*
Residual	0.044	61	0.001		
Total	0.264	69			

A. Predictors: (Constant) X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub>, X<sub>3</sub>, X<sub>4</sub>, X<sub>5</sub>, X<sub>6</sub>, X<sub>7</sub>, X<sub>8</sub>

B. Dependent variable: DA<sub>t</sub>

\* Significant at the 5% level

وتبين النتائج الظاهرة في جدول رقم (١٦) النتائج المتعلقة بالعلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

١ - يظهر الجدول رقم (١٦) أن جميع قيم P - value (Sig. ) للمتغيرات X<sub>2</sub>, X<sub>7</sub>, X<sub>5</sub> , كانت أقل من (١٠%)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>) ونقبل الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات والمتغير التابع . ويمكن توضيح شكل العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

أ- هناك علاقة طردية ما بين كل من معدل المديونية (X<sub>2</sub>) و ربحية الشركة (X<sub>5</sub>) مع إدارة الأرباح (DA<sub>t</sub>)، ويمكن أن تعد عوامل مؤثرة في سلوك الإدارة عند ممارستها إدارة الأرباح للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، فنتيجة عامل المديونية توافقت مع دراسة (Sheng, 2003)، بينما عامل الربحية توافق مع دراسة (McNichols, 2000).

ب - هناك علاقة عكسية ما بين حجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (X<sub>7</sub>) وإدارة الأرباح (DA<sub>t</sub>)، وتؤكد هذه النتيجة أهمية التدفقات النقدية على أنها عامل مؤثر في سلوك الإدارة في ممارستها لإدارة الأرباح وأن هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Sheng, 2003) ، ودراسة (Miller and Yoon, 2002) ، ودراسة (Chali and Tung, 2002) .

٢- يظهر الجدول المذكور أن جميع قيم P - value (Sig. ) للمتغيرات X3 , X4 , X6 , X8 , X1 أكبر من (١٠%)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>) ونرفض الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>)، أي أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات والمتمثلة في حجم الشركة، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق، وسيولتها، ومعدل نمو الشركة، أي أنها عوامل غير مؤثرة في ممارسات الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية لقطاع التأمين.

جدول رقم (١٦)

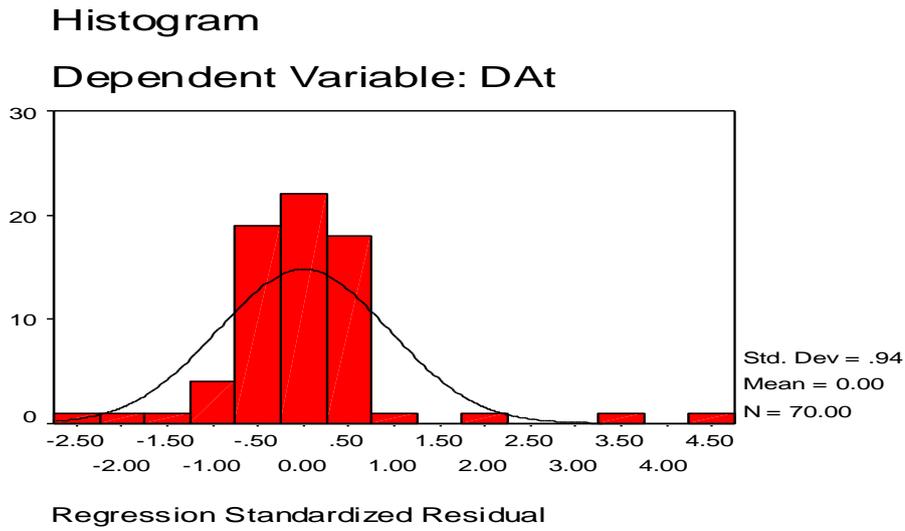
جدول اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لقطاع التأمين

Model	Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	p-value
	B	Std. Error	Beta		
1(constant)	0.03676	0125		0.293	0.770
X1	-0.004339	0.009	-0.036	-0.493	0.623
X2	0.08574	0.046	0.143	1.848	0.050*
X3	-0.004242	0.027	-0.011	-0.157	0.876
X4	-0.008417	0.020	-0.023	-0.431	0.668
X5	0.876	0.093	0.538	9.435	0.000*
X6	0.02334	0.017	0.074	1.366	0.177
X7	-0.865	0.054	-0.936	-16.041	0.000*
X8	0.001313	0.003	0.025	0.433	0.667

A. Dependent variable: DAT

\* Significant at the 5% level

من خلال الشكل (٨) نلاحظ أن قيم حد الخطأ لنموذج الانحدار وللمتغيرات الثمانية موزعة بشكل طبيعي بوسط حسابي يساوي صفراً وانحرافاً معيارياً ٠,٩٤ أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (٨): توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع بيانيا لقطاع التأمين

يوضح جدول رقم (١٧) قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Square) التي تساوي ٠,٨١١، أي أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة تستطيع من خلال النموذج المقترح تفسير ٨١,١% من التباين في المتغير التابع لدى شركات التأمين، وهي مؤشر للعلاقة الخطية للنموذج المقترح.

جدول رقم (١٧)

جدول يبين معامل التحديد للمتغير التابع لقطاع التأمين Model Summary

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	Std. Error of The Estimate
1	0.913	0.833	0.811	0.02688731

A. Predictors: (Constant)  $X_1$ ,  $X_2$ ,  $X_3$ ,  $X_4$ ,  $X_5$ ,  $X_6$ ,  $X_7$ ,  $X_8$

B. Dependent variable: DAt

ويمكن صياغة نموذج لبيان اتجاه العلاقة وقيمتها بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع

في قطاع التأمين كما يلي:

$$DA_t = 0.03676 + 0.08574 X_2 + 0.876 X_5 - 0.865 X_7$$

حيث إن :

$X_2$ : معدل المديونية.

X5: ربحية الشركة.

X7: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

٤ - قطاع البنوك

تشير نتائج جدول رقم (١٨) أن قيمة (P- Value Sig.= 0.000) وهي أقل من ( $\alpha$ ) وهي ١٠%، لذلك نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ )، وهذا يعني وجود عامل واحد على الأقل تكون مساهمته واضحة من مقدار ما تم تفسيره من تباين للمتغير التابع ( $DA_t$ ).

جدول رقم (١٨)

جدول تحليل التباين ANOVA للمتغير التابع  $DA_t$  لقطاع البنوك

Model	Sum of squares	df	Mean square	F	Sig.
Regression	0.253	8	0.32	60.404	0.000*
Residual	0.021	40	0.001		
Total	0.274	48			

A. Predictors: (Constant)  $X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8$

B. Dependent variable:  $DA_t$

\* Significant at the 5% level

وبين الجدول رقم (١٩) النتائج المتعلقة بالعلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع طريقة Enter Method لقطاع البنوك:

١ - ويتبين من خلال الجدول أن جميع قيم P - value (Sig.) للمتغيرات  $X_1, X_2, X_7$ ، كانت أقل من

(١٠%)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) أي إن هناك علاقة ذات

دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات والمتغير التابع. ويمكن توضيح شكل العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة

والتابع كما يلي:

أ - هناك علاقة عكسية ما بين كل من حجم الأصول (X1) و معدل المديونية (X2) وحجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (X7) مع إدارة الأرباح (DA<sub>t</sub>)، أي تعد هذه العوامل مؤثرة في سلوك الإدارة عند ممارستها إدارة الأرباح، للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة، وقد توافقت نتائج المتغيرات معدل المديونية والتدفقات النقدية مع دراسة (Chali and Tung, 2002).

ب - يظهر من خلال الجدول أن جميع قيم P - value (Sig.) للمتغيرات X3 , X4 , X5 , X6 , X8 ، كانت أكبر من (١٠%)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>) ونرفض الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>) أي أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات المتمثلة في نسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق، وربحية الشركة، وسيولتها، ومعدل نمو الشركة، أي أنها عوامل غير مؤثرة في ممارسات الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية

جدول رقم (١٩)

جدول اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لقطاع البنوك

Model	Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig
	B	Std. Error	Beta		
1(constant)	0.663	0.112		5.895	0.000
X1	-0.02167	0.005	-0.231	-4.760	0.000*
X2	-0.156	0.097	0.091	-1.611	0.050*
X3	0.003544	0.024	0.007	0.148	0.883
X4	-0.02612	0.024	-0.049	-1.099	0.278
X5	0.353	0.375	0.056	0.941	0.353
X6	-0.001697	0.003	-0.026	-0.548	0.587
X7	-1.144	0.060	-0.934	-18.972	0.000*
X8	0.001113	0.007	0.008	0.161	0.873

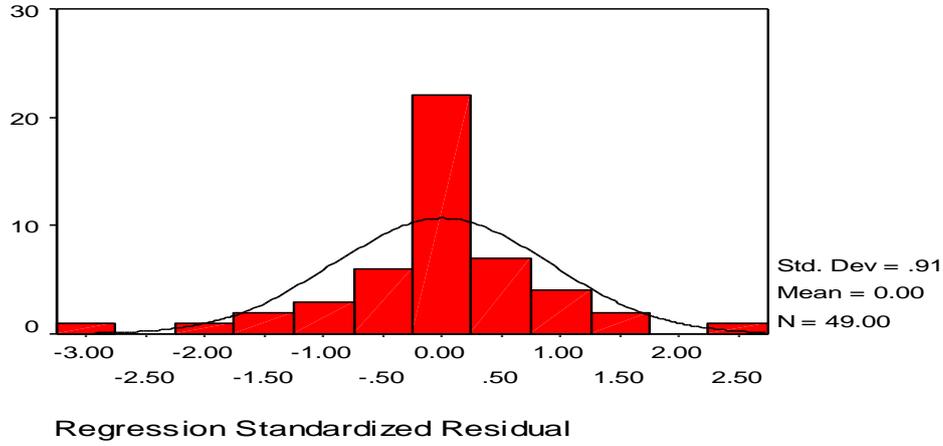
A. Dependent variable: DA<sub>t</sub>

\* Significant at the 5% level

ويظهر من خلال الشكل (٩) أن قيم حد الخطأ لنموذج الانحدار وللمتغيرات الثمانية موزعة بشكل طبيعي بوسط حسابي يساوي صفراً وانحرافاً معيارياً ٠,٩١، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

## Histogram

Dependent Variable: DAt



شكل (٩): توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع بيانيا لقطاع البنوك

جدول رقم (٢٠) يبين قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Square) التي تساوي ٠,٩٠٨ أي أن

المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة تستطيع من خلال النموذج المقترح تفسير ٩٠,٨% من التباين في المتغير التابع لدى قطاع البنوك، وهي مؤشر للعلاقة الخطية للنموذج المقترح.

جدول رقم (٢٠)

جدول يبين معامل التحديد للمتغير التابع لقطاع البنوك

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	Std. Error of The Estimate
1	0.961	0.924	0.908	0.02290004

A. Predictors: (Constant) X<sub>1</sub>, X<sub>2</sub>, X<sub>3</sub>, X<sub>4</sub>, X<sub>5</sub>, X<sub>6</sub>, X<sub>7</sub>, X<sub>8</sub>

B. Dependent variable: DAt

ويمكن صياغة نموذج لبيان اتجاه العلاقة وقيمتها بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع في قطاع

البنوك كما يلي:

$$DA_t = 0.663 - 0.02167 X_1 - 0.156 X_2 - 1.144 X_7$$

حيث إن:

X<sub>1</sub>: حجم الشركة.

X<sub>2</sub>: معدل المديونية.

X7: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

ثانياً: التحليل على مستوى كافة القطاعات مجتمعة

تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (٢١) إلى قيمة (P- Value Sig.= 0.000) وهي أقل من ( $\alpha$ ) وهي ١٠%، لذلك نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ )، إذ يوجد عامل واحد على الأقل تكون مساهمته واضحة من مقدار ما تم تفسيره من تباين للمتغير التابع ( $DA_t$ ).

جدول رقم (٢١)

جدول تحليل التباين ANOVA للمتغير التابع  $DA_t$  لكافة القطاعات

Model	Sum of squares	df	Mean square	F	Sig.
Regression	4.482	8	0.560	361.628	0.000*
Residual	0.745	481	0.002		
Total	5.227	489			

A. Predictors: (Constant)  $X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7, X_8$

B. Dependent variable:  $DA_t$

\* Significant at the 5% level

ويبين الجدول رقم (٢٢) النتائج المتعلقة بالعلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة

والمتغير التابع بطريقة Enter Method:

١- يظهر من خلال الجدول أن جميع قيم P - value (Sig.) للمتغيرات  $X_1, X_4, X_5, X_6, X_7$  كانت

أقل من (١٠%)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) أي أن هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات والمتغير التابع. ويمكن توضيح شكل العلاقة ما بين

المتغيرات المستقلة والتابعة كما يلي:

أ - هناك علاقة عكسية ما بين كل من حجم الشركة ( $X_1$ ) ونوع تقرير المدقق ( $X_4$ ) وحجم التدفقات

النقدية من العمليات التشغيلية ( $X_7$ ) وسيولة الشركة ( $X_6$ ) مع إدارة الأرباح ( $DA$ )، أي يمكن أن تعد

هذه العوامل مؤثرة في سلوك الإدارة عند ممارستها إدارة الأرباح للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة،

وقد توافقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي سبقت الإشارة إليها.

ب- هناك علاقة طردية قوية ما بين ربحية الشركة (X5) وإدارة الأرباح (DA)، هذه النتيجة تؤكد أهمية الربحية على أنها عامل مؤثر في سلوك الإدارة في ممارساتها لإدارة الأرباح، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (McNichols, 2000) ودراسة (Chung, et al., 2002) أيضاً.

٣- يظهر من خلال الجدول أن جميع قيم P - value (Sig. ) للمتغيرات X3, X2, X8, كانت أكبر من (١٠%)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>) ونرفض الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>)، أي أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هذه المتغيرات والمتمثلة في معدل المديونية، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ومعدل نمو الشركة على أنها عوامل غير مؤثرة في ممارسات الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية .

جدول رقم (٢٢)

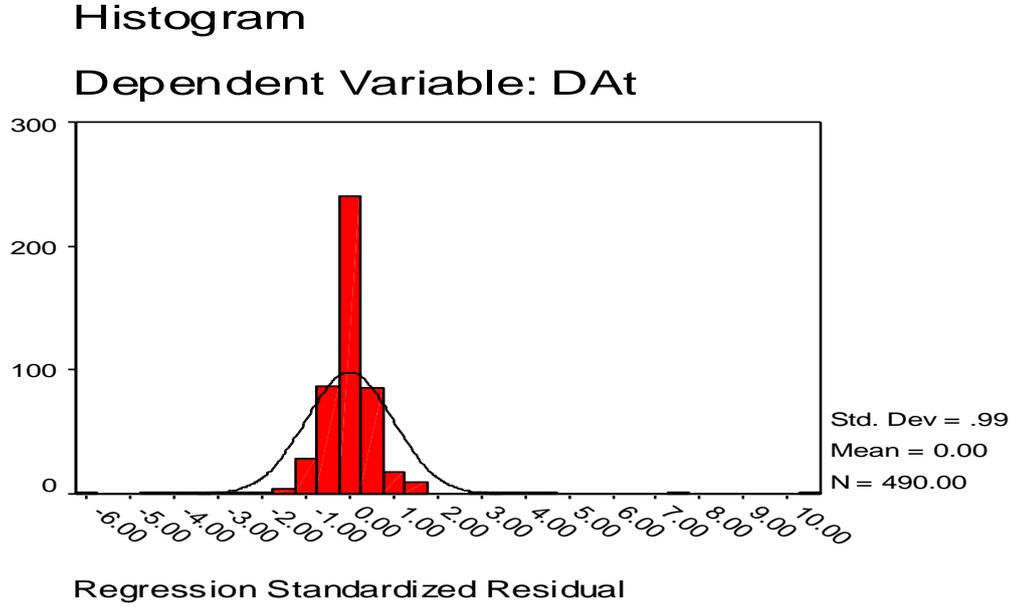
جدول اختبار العلاقة Coefficients بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكافة القطاعات

Model	Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1(constant)	0.08963	0.021		4.213	0.000
X1	-0.002.416	0.001	-0.039	-1.764	0.052*
X2	-0.0082678	0.019	-0.021	-0.931	0.352
X3	-0.005.877	0.008	-0.012	-0.709	0.478
X4	-0.01488	0.006	-0.044	-2.551	0.011*
X5	1.041	0.028	0.757	37.692	0.000*
X6	-0.007216	0.004	-0.034	-1.819	0.070*
X7	-0.939	0.019	-0.960	-49.593	0.000*
X8	-0.0009.031	0.001	-0.012	-0.660	0.510

A. Dependent variable: DAT

\* Significant at the 5% level

من خلال الشكل (١٠) نلاحظ أن قيم حد الخطأ لنموذج الانحدار وللمتغيرات الثمانية موزعة بشكل طبيعي بوسط حسابي يساوي صفرًا، وانحرافاً معيارياً ٠,٩٩، أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (١٠): توزيع بيانات المتغيرات المستقلة الخاصة بالمتغير التابع بيانيا لكافة القطاعات  
جدول رقم (٢٣) يبين قيمة معامل التحديد (Adjusted R-Square) التي تساوي ٠,٨٥٥ أي أن  
المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة تستطيع من خلال النموذج المقترح تفسير ٨٥,٥% من التباين في  
المتغير التابع لكافة القطاعات، وهي مؤشر للعلاقة الخطية للنموذج المقترح.

جدول رقم (٢٣)

جدول يبين معامل التحديد للمتغير التابع لكافة القطاعات Model Summary

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	Std. Error of The Estimate
1	0.926	0.857	0.855	.03936109

A. Predictors: (Constant)  $X_1$ ,  $X_2$ ,  $X_3$ ,  $X_4$ ,  $X_5$ ,  $X_6$ ,  $X_7$ ,  $X_8$

B. Dependent variable: DAt

ويمكن صياغة نموذج لبيان اتجاه العلاقة وقيمتها بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع في كافة القطاعات كما يلي:

$$\text{حيث } DA_t = 0.08963 - 0.002416 X_1 - 0.01488 X_4 + 1.041 X_5 - 0.007216 X_6 - 0.939 X_7$$

إن :

X2: حجم الاصول.

X4: نوع تقرير المدقق ، يعطى رقم (١) إذا كان نظيفاً و (صفرًا)، إذا كان غير ذلك.

X5: ربحية الشركة.

X6: سيولة الشركة

X7 : التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

تعليق الباحث على النتائج:

مما سبق يتبين أن كل قطاع أعطى نتائج مختلفة لتأثير بعض العوامل وعلاقتها مع إدارة الأرباح، وهذا يعود لاختلاف طبيعة النشاط الممارس من قبل هذه القطاعات والخصوصية التي يتمتع بها، إلا أننا نجد عامل التدفقات النقدية هو العامل الأكثر تأثيراً في ممارسات الإدارة في كافة القطاعات، وكان لعامل الربحية حضور في كافة القطاعات باستثناء قطاع البنوك، بينما بينت النتائج أن عاملي نمو الشركة ونسبة ملكية كبار مالكي الأسهم لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية في ممارسات الإدارة في ممارساتها لإدارة الأرباح في كافة القطاعات، ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى ما يلي:

١- اعتمد الباحث القيمة السوقية للأسهم منسوبة إلى إجمالي حقوق الملكية لقياس نمو الشركة، على اعتبار أن القيمة السوقية للسهم تمثل أحد الدوافع لتدخل الإدارة للتأثير فيها، والعمل على زيادة قيمتها باستمرار، إلا أن الدراسة خرجت بنتيجة تفيد أن القيمة السوقية لقيمة السهم لا تكون ذات أهمية لدى الإدارة عند ممارساتها إدارة الأرباح، لإدراكها أن قيمة السهم لا تعتمد على المعلومات المعلنة التي يحصل عليها المستثمرون عن الشركة من قبلها، بل يوجد أسباب أخرى لها الأثر الأكبر في القيمة السوقية، وتم تعرف بعض هذه الأسباب من خلال بعض المقابلات الشخصية التي أجريت مع بعض المستثمرين في بورصة عمان للأوراق المالية وهي:

أ- مستوى الكفاءة للسوق المالي. إن السوق الكفوءة يجب أن تعكس كافة المعلومات عن أوضاع الشركات المدرجة لديها، بحيث تمثل أسعار أسهمها صورة لواقعها، وقد وجد الباحث من خلال تفرغ البيانات ومن واقع التقارير المالية المنشورة أن بعض الشركات تحقق خسائر متتالية على مدار ثلاث أو أربع سنوات متتالية، مما يولد شك في استمراريتها لدى المتعاملين في السوق المالي، وإذ يفترض أن تكون أسعار أسهمها في السوق منخفضة في تلك الفترة إلا أن القيمة السوقية لأسهمها ارتفعت على الرغم من خسائرها المتتالية.

ب- الإشاعة ودورها في تحديد قيمة السهم السوقية، وقد تبين للباحث من خلال زيارات الباحث المتكررة للبورصة ومن خلال الملاحظات والمقابلات مع مجموعة من المتعاملين في السوق أن بعضهم ليس لديه المعرفة بالية عمل السوق، فكان قرار الشراء يعتمد عند كثير منهم على ما يسمع من أقاويل تدور هنا وهناك حول أسهم شركة ما، وبالتالي يتخذ قرار الشراء مما يخلق طلباً على السهم وبالتالي يؤدي لرفع سعره السوقية.

٢- أما بالنسبة لعامل نسبة كبار مالكي الأسهم لم يكن له تأثير في سلوك الإدارة في ممارساتها لإدارة الأرباح، وقد يكون هذا ناتج عن أن معظم كبار مالكي الأسهم هم أعضاء مجلس الإدارة فكافة الإجراءات المطبقة في الشركة تصب في مصلحتهم، فملكية كل منهم شبه ثابتة، وإن حدث انخفاض بنسبة ملكية أحدهم نجد لدى آخر ارتفاعاً بنسبة ملكيته، أيضاً تبين أن ملكية بعض الشركات مسيطر عليها من قبل أفراد عائلة واحدة (family Business)، نتيجة لذلك بينت النتائج عدم وجود تأثير لهذا العامل في ممارسات الإدارة فهي تنتخب من جانب كبار المستثمرين وبمعرفة.

#### ٢-٥ التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات للقسم الثاني من الدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة النتائج الوصفية للبيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة بوساطة الاستبانة واختبار الفرضيات المتعلقة بها.

#### ١-٢-٥ النتائج الوصفية للبيانات

اهتم هذا الجزء من الدراسة في الاستبانة الموزعة على أفراد العينة وخصائصها وكانت على النحو التالي:

أولاً: عينة الدراسة

تم توزيع ( ١٥٠ ) استبانة على كبار المستثمرين، منها ( ٧٢ ) استبانة على المستثمر المؤسسي- و ( ٧٨ ) استبانة على المستثمر الفرد، ويبين الجدول رقم ( ٢٤ ) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة من كل مجموعة بعد استبعاد غير الصالح منها وذلك للأسباب التالية:

- ترك العديد من الأسئلة دون إجابة.
- عدم الجدية في تعبئة الاستبانة واتباع نسق موحد للإجابة على بنودها.
- عدم انسجام في الإجابة بالجزء الخاص بالبيانات الديموغرافية.
- امتناع البعض عن الإجابة.

#### جدول رقم ( ٢٤ )

##### الاستبانات الموزعة والمستردة من كبار المستثمرين

المستجيبين	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	نسبة الاسترداد
المستثمر المؤسسي	٧٢	٦٤	%٨٨,٩
المستثمر الفرد	٧٨	٥٥	%٧٠,٥
المجموع	١٥٠	١١٩	%٧٩,٣

يلاحظ من الجدول السابق أن حجم العينة النهائي بلغ ( ١١٩ ) وبلغت نسبة الاسترداد (

٧٩,٣%) .

ثانياً: خصائص عينة الدراسة:

تم توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية التالية:

١- الجنس

يبين الجدول رقم ( ٢٥ ) نتائج الدراسة المتعلقة بالجنس لعينة الدراسة، وكانت على النحو التالي:

#### جدول رقم ( ٢٥ )

##### نوع الجنس لعينة الدراسة

الجنس	المستثمر المؤسسي		المستثمر الفرد	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكر	٥٧	%٨٩,١	٥٠	%٩٠,٩
أنثى	٧	%١٠,٩	٥	%٩,١
المجموع	٦٤	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

تشير نتائج الظاهرة بالجدول إلى أعداد ونسب المستجيبين حسب متغير الجنس (ذكر أو أنثى) لكل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد، وقد تبين أن نسبة الذكور الأكثر تكراراً في عينة الدراسة سواء كانت تعود للمستثمر المؤسسي- أو الفرد، حيث بلغ عدد المشاركين المستثمرين المؤسسيين ٦٤ مشاركاً بلغت نسبتهم ٥٣,٢% من حجم العينة، منهم ٥٧ ذكوراً أي بنسبة ٨٩,١% بينما كان عدد الإناث ٧، أي بنسبة ١٠,٩%. أما المستثمرون الأفراد فقد بلغ عدد المشاركين ٥٥ مشاركاً بلغت نسبتهم ٤٦,٢% من حجم العينة، منهم ٥٠ ذكوراً أي بنسبة ٩٠,٩% بينما كان عدد الإناث ٥، أي بنسبة ٩,١%. ونستنتج من خلال هذه العينة أن المستثمرين الذكور يقع على عاتقهم مسؤولية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتحليل والتقييم للبيانات المحاسبية المنشورة، وهذه النتيجة ترجمة لواقع الحال في البيئة الأردنية.

## ٢- العمر

يبين الجدول رقم (٢٦) نتائج الدراسة المتعلقة بالعمر لعينة الدراسة، وقد تم توزيع الفئات العمرية إلى ست فئات تبدأ من أقل ٢١ سنة وتنتهي في ٦١ وأكثر.

### جدول رقم (٢٦)

#### الفئات العمرية لعينة الدراسة

المستثمر الفرد		المستثمر المؤسسي		العمر
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٠%	٠	٠%	٠	أقل من ٢١ سنة
٣٨,٢%	٢١	٣٩,١%	٢٥	من ٢١-٣٠ سنة
٢٧,٣%	١٥	٣٢,٨%	٢١	من ٣١-٤٠ سنة
١٨,٢%	١٠	١٢,٥%	٨	من ٤١-٥٠ سنة
١٤,٥%	٨	١٠,٩%	٧	من ٥١-٦٠ سنة
١,٨%	١	٤,٧%	٣	٦١ وأكثر
١٠٠%	٥٥	١٠٠%	٦٤	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن الفئة العمرية الأكثر تكراراً للمستثمر المؤسسي- هي الفئة (من ٢١-٣٠) بنسبة مئوية ٣٩,١% ثم تليها الفئة العمرية (٣١-٤٠) بنسبة مئوية ٣٢,٨%،

ثم تتجه النسب إلى الانخفاض كلما ازداد العمر كما هو مبين في الجدول أعلاه، بينما نجد الفئة العمرية الأكثر تكرارا للمستثمرين الأفراد هي أيضا الفئة العمرية (من ٢١-٣٠) بنسبة مئوية ٣٨,٢% ثم تليها الفئة (٣١-٤٠) بنسبة مئوية ٢٧,٣%، ثم تتجه النسب للفئات العمرية الأخرى للانخفاض كما هي مبينة بالجدول أعلاه. ويتضح أن الفئة العمرية السائدة في عينة الدراسة هي من الشابة والمتوسطة العمر، وبالتالي يمكننا القول إن التركيبة العمرية لعينة الدراسة يمكن أن تنعكس بشكل ايجابي على إجابات الاستبانة، وهذا يدل على أن المستثمر المؤسسي- يعتمد على الكوادر الشابة لمتابعة الاستثمارات القائمة وتحليلها وتقييمها والتوصية للجهات الإدارية العليا المعنية، لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وبالإضافة إلى إعطاء مؤشر إلى أن الفئة الشابة لديها سرعة التكيف لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في متابعة الاستثمارات.

### ٣- المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (٢٧) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة، وقد تم توزيع المؤهل العلمي إلى خمس فئات كما هي مبينة في الجدول.

#### الجدول رقم (٢٧)

#### المؤهل العلمي لعينة الدراسة

المستثمر الفرد		المستثمر المؤسسي		المؤهل العلمي
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٦٩%	٣٨	٦٤,١%	٤١	بكالوريوس
٥,٥%	٣	٣,١%	٢	دبلوم عالي
١٨,٢%	١٠	٣٢,٨%	٢١	ماجستير
١,٨%	١	٠%	٠	دكتوراه
٥,٥%	٣	٠%	٠	أخرى
١٠٠%	٥٥	١٠٠%	٦٤	المجموع

وتشير النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة كانت من حملة شهادة البكالوريوس لكل من المستثمر المؤسسي والمستثمرين الأفراد، إذ بلغت النسبة ٦٤,١% للمستثمر المؤسسي وهي نسبة عالية، وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين الأفراد إذ بلغت النسبة ٦٩% ثم يليها درجة الماجستير إذ بلغت النسبة ٣٢,٨% للمستثمر المؤسسي، و ١٨,٢% للمستثمرين الأفراد، بينما نجد درجة الدكتوراه شكلت أقل نسبة حيث بلغت النسبة ١,٨% للمستثمرين الأفراد و ٠% للمستثمر المؤسسي. إن ارتفاع نسبة حملة شهادة البكالوريوس والماجستير ناتجة من كون البيئة الأردنية تتميز بالإقبال الكبير على التعليم الجامعي، وتبين أيضاً أن إشغال وظيفة في دائرة الاستثمار للمستثمر المؤسسي تركز على أن تكون كوادرها من حملة شهادة البكالوريوس كحد أدنى، بينما نجد المستثمرين الأفراد هم خليط من الدرجات العلمية، وهذا يعطينا تصور أن الأفراد لديهم الأموال، ويسعون إلى تنميتها من خلال توجيهها إلى استثمارات ناجحة والبعض منهم لديه كوادر استشارية يقدمون لهم النصح عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. ونستطيع القول إن فئتي المستثمرين تحملان مؤهلات علمية عالية.

#### ٤- التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (٢٨) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة، وقد تم توزيع التخصص العلمي إلى خمس فئات، منها أربعة تخصصات لها علاقة مباشرة ببيئة المال والأعمال، بينما الفئة الخامسة تشمل التخصصات الأخرى كما هي مبينة في الجدول رقم (٢٨).

#### جدول رقم (٢٨)

#### التخصص العلمي لعينة الدراسة

المستثمر الفرد		المستثمر المؤسسي		التخصص العلمي
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٣٠,٩%	١٧	٥٧,٨%	٣٧	محاسبة
١٨,٢%	١٠	٢٦,٥%	١٧	علوم مالية ومصرفية
١٤,٥%	٨	٦,٣%	٤	إدارة أعمال
٩,١%	٥	٤,٧%	٣	اقتصاد
٢٧,٣%	١٥	٤,٧%	٣	أخرى
١٠٠%	٥٥	١٠٠%	٦٤	المجموع

تشير النتائج إلى أن التخصص العلمي لغالبية عينة الدراسة من ذوي حملة تخصص محاسبة لكل من المستثمر المؤسسي- والمستثمرين الأفراد، إذ بلغت النسبة ٥٧,٨% للمستثمر المؤسسي- وهي نسبة عالية، وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين الأفراد إذ بلغت النسبة ٣٠,٩% ثم يليها درجة تخصص علوم مالية ومصرفية إذ بلغت النسبة ٢٦,٥% للمستثمر المؤسسي- بينما أتت في المرتبة الثانية التخصصات الأخرى وبنسبة ٣,٢٧% للمستثمرين الأفراد، في حين بلغت نسبة تخصص علوم مالية ومصرفية لديهم ١٨,٢%. وتشير النتائج إلى أن تخصصات المستثمرين الأفراد متنوعة وبنسب متفاوتة، وإن وجود حملة التخصصات الأخرى (كالهندسة والحاسب) بالنسبة للمستثمرين الأفراد يشير إلى أن هناك فئات متعددة ترغب بالاستثمار على اختلاف تخصصاتها بينما لا توجد التخصصات الأخرى لدى المستثمر المؤسسي، وهذا ناتج عن تركيزه على تخصصات لها علاقة بمجال الاستثمار من حيث القدرة على التحليل والتقييم والمتابعة في المجالات الاستثمارية المستثمر بها. ونستطيع القول إن التخصصات العلمية لفئتي المستثمرين ذات علاقة بيئية العمل الاقتصادي.

#### ٥- الخبرة العملية في مجال الاستثمار:

يبين الجدول رقم (٢٩) نتائج الدراسة المتعلقة بالخبرة العملية في مجال الاستثمار لعينة الدراسة، وقد تم توزيع الخبرة إلى ثماني فئات، تبدأ في لا يوجد وتنتهي بأكثر من ٣٠ سنة.

#### جدول رقم (٢٩)

#### الخبرة العملية في مجال الاستثمار لعينة الدراسة

المستثمر الفرد		المستثمر المؤسسي		الخبرة العملية في مجال الاستثمار
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
٠%	٠	٠%	٠	لا يوجد
٣٩,٥%	٢١	٤٠,٦%	٢٦	أقل من ٦ سنوات
١٨,٥%	١٣	١٤,١%	٩	٦-١٠
٢١%	١١	٢١,٩%	١٤	١١-١٥
٩,٢%	٦	٧,٨%	٥	١٦-٢٠
٥%	٢	٦,٣%	٤	٢١-٢٥
٣,٤%	١	٤,٧%	٣	٢٦-٣٠
٣,٤%	١	٤,٧%	٣	أكثر من ٣٠ سنة
١٠٠%	٥٥	١٠٠%	٦٤	المجموع

تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرة القليلة والمتوسطة، وذلك لتركزها في الفئتين: أقل من ٦ سنوات بنسبة ٤٠,٦% للمستثمر المؤسسي- ونسبة ٣٩,٥% للمستثمرين الأفراد، وفئة ١٥-١١ سنة إذ بلغت النسبة للمستثمر المؤسسي ٢١,٩% بينما بلغت النسبة ٢١% للمستثمرين الأفراد، ويمكن الربط هنا ما بين العمر والخبرة، إذ نجد بينهما تقارباً وانسجاماً وهذا بدوره يشكل حافزاً على ربط المعلومات التي تم اكتسابها من مؤهلاتهم الأكاديمية الحديثة نسبياً، وتوظيفها لخدمة أعمالهم، وتبين النتائج تنوعاً في سنوات الخبرة لعينة الدراسة مما سينعكس إيجابياً على إجابات الاستبانة بشكل أكثر مصداقية.

#### ٢-٢-٥ التحليل الإحصائي ونتائج الفرضيات

يتناول هذا الجزء من الدراسة التحقق من الفرضيات الثالثة والرابعة والخامسة وفق مرحلتين على النحو التالي:

المرحلة الأولى: اختبار الفرضيات على فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد بشكل منفصل كل على حدة.

المرحلة الثانية: اختبار الفرضيات على فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد معا دون تمييز.

وقد تم تحديد قاعدة قرار لقبول أو رفض الفرضيات ذات الصلة، وذلك من خلال استخدام قيمة  $P$ - Value Sig، وهي عبارة عن أصغر مستوى اختبار لقياس المعنوية الإحصائية استخدمت كبديل عن الاختبار التقليدي، الذي يقارن بين قيمة (F) الجدولية عند قيمة محددة ( $\alpha$ )، وقيمة (F) المحسوبة، لذلك فإن قاعدة القرار تكون على النحو التالي:

- نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت  $P$ - Value Sig أكبر من نسبة الخطأ (مستوى الاختبار) المطلوب ( $\alpha$ ) وهي ٥%، ونرفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

- نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت  $P$ - Value Sig أقل أو تساوي نسبة الخطأ (مستوى الاختبار) المطلوب ( $\alpha$ )، وهي ٥%، ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

الفرضية الثالثة: لا يوجد وعي لدى المستثمرين المؤسسيين والأفراد لدوافع الإدارة لاستغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها.

تضمنت الاستبانة (٢٠) سؤالاً مرتبطة بالفرضية الثالثة، وتم تقسيم الإجابة حسب مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تم إعطاء رقم (٥) لمؤثر جدا، ورقم (٤) لمؤثر، ورقم (٣) لمتوسط التأثير، ورقم (٢) لقليل التأثير، ورقم (١) لعدم التأثير. وللكشف عن مستوى الوعي لدى المستثمرين تم تحديد ثلاثة مستويات، واعتمد الباحث في تحديدها على رأي المحكمين لتعزيز الموضوعية في القياس وهي كما يلي:

الأول - مستوى مرتفع فئته من ٤-٥.

الثاني- مستوى متوسط فئته من ٣-٣,٩٩ .

الثالث- مستوى متدنٍ فئته من ١-٢,٩٩ .

وللتحقق من هذه الفرضية، قام الباحث بطلب الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مستوى الوعي لدى فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد؟

٢- هل يوجد تأثير لدوافع إدارة الأرباح على مستوى الوعي؟

٣- هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لفئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد للدوافع؟

٤- هل هناك فروقات دالة إحصائية بين فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد على مدى الوعي لدوافع الإدارة تعزى لمستوى التعليم والتخصص والخبرة؟

وكانت النتائج المتعلقة بالتساؤلات المذكورة أعلاه المرتبطة بالفرضية الثالثة على النحو التالي:

أولاً- ما مستوى الوعي لدى فئتي المستثمرين لدوافع إدارة الأرباح؟

أ - فئة المستثمرين المؤسسيين

يبين جدول رقم (٣٠) النتائج المتعلقة بقطاع المستثمرين المؤسسيين، الذي يكشف عن مستوى الوعي لدوافع الإدارة ودرجة أهميتها لها في استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح المالي من وجهة نظر المستثمر المؤسسي، ولمعرفة مستوى الوعي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من البنود الخاصة بمجالها، ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول أن المستثمر المؤسسي- اظهر مستوى مرتفعاً للوعي لتأثير الدوافع في مضمون الفقرات الأربع التالية على سلوك الإدارة مرتبة حسب أهميتها:

١- الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.

٢- تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.

٣- انخفاض مستويات الدخل المحققة عما هو متوقع.

٤- وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.

جاءت هذه النتائج منسجمة بما طرح في الفصل الثاني المتعلق بدوافع الإدارة لاستغلالها المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها. في حين كان وعيهم متوسطاً لباقي الدوافع إذ انحصرت الوسط الحسابي لباقي الدوافع من ٣,٠٥ - ٣,٩٧ فالمرتبة العليا لهذه الفئة تتمثل في تحسين الوضع التنافسي- للشركة ثم يليه الرغبة في زيادة العائد على الأصول، إذ بلغ الوسط الحسابي ٣,٩٥، بينما أقل وسط حسابي يتعلق بتجنب ضغوطات و تدخلات الجهات الحكومية على الشركة، كتحديد الحد الأدنى لأجور العاملين ، وتشير النتائج الظاهرة في الجدول إلى أن مستوى الوعي لدى المستثمرين المؤسسيين متوسط بشكل عام، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات جميعها مجتمعة (٣,٧٧) والانحراف المعياري (٠,٤١) كما هو مبين في جدول (٣٣). ونلاحظ أن الوسط الحسابي لكافة الإجابات على الفقرات كان أكبر من الرقم (٣)، مما يعني ميل الإجابات لتأثير الدوافع أكثر منها لعدم التأثير، كما يتضح أن الانحراف المعياري كان أكثر من (٠,٦٨) وأقل من (١,٢٣) مما يعني انخفاض درجة التباين في إجابات المستجوبين عن هذه الأسئلة بشكل عام، ويعزى ذلك إلى إدراك المستثمرين لتأثير الدوافع على ممارسات الإدارة في تدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي.

ب- فئة المستثمرين الأفراد

يظهر جدول رقم (٣٠) النتائج المتعلقة بقطاع المستثمرين الأفراد الذي يبين مستوى الوعي لدوافع الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح المالي من وجهة نظر المستثمر الفرد، ولتحديد مستوى الوعي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من البنود الخاصة بمجالها، ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول أن المستثمر الفرد أظهر مستوى مرتفعاً للوعي لتأثير الدوافع في مضمون الفقرات الخمس التالية على سلوك الإدارة مرتبة حسب أهميتها:

١- تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.

٢- تحسين الوضع التنافسي للشركة.

٣- وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.

٤- الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.

٥- رغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الاقتراض وشروطه.

وقد جاءت هذه النتائج منسجمة أيضاً بما طرح في الفصل الثاني المتعلق بدوافع الإدارة لاستغلالها المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها. في حين كان وعيهم متوسطا للدوافع الأخرى، إذ انحصر- الوسط الحسابي لباقي الدوافع من ٣,٣٥ - ٣,٩٨، فالمرتبة العليا لهذه الفئة تتمثل باستخدام رقم الدخل كمقياس لأداء الإدارة، إذ بلغ وسطه الحسابي ٣,٩٨، وانحرافه المعياري ٠,٩٣٣، ثم يليه الرغبة في مقابلة توقعات المحللين الماليين، إذ بلغ الوسط الحسابي ٣,٩٦، وانحرافه المعياري ٠,٨٨١، بينما تتعلق المرتبة الدنيا لهذه الفئة بوجود عقود تفاوضية على الأجر، إذ جاءت بوسط حسابي ٣,٣٥ وانحرافه المعياري ١,٢٨. وتبين النتائج الظاهرة في الجدول أن مستوى الوعي لدى المستثمرين الأفراد متوسط بشكل عام، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات جميعها مجتمعة (٣,٨٢٤) والانحراف المعياري (٠,٥٠١). ونلاحظ أن الوسط الحسابي لكافة الإجابات على الفقرات كان أكبر من الرقم (٣) مما يعني ميل الإجابات لتأثير الدوافع أكثر منها لعدم التأثير، كما يتضح أن الانحراف المعياري كان أكثر من (٠,٧٥) وأقل من (١,٢٨) مما يعني انخفاض درجة التباين في إجابات المستجوبين عن هذه الأسئلة بشكل عام، ويعود السبب إلى إدراك المستثمرين الأفراد لتأثير الدوافع في ممارسات الإدارة في تدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي.

#### جدول رقم (٣٠)

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدوافع إدارة الأرباح لفتتي المستثمرين

الرقم	الدافع	مستثمر مؤسسي		مستثمر فرد	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
١	وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.	٤,٠٠	٠,٩١	٤,٢	٠,٧٥٥
٢	رغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الاقتراض وشروطه.	٣,٩٥	٠,٩٠	٤,٠٥	٠,٨٤٨
٣	تجنب ضغوطات إتحادات نقابات العمال المتعلقة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل.	٣,٠٥	٠,٩٨	٣,٥١	١,١٣٦
٤	تجنب ضغوطات و تدخلات الجهات الحكومية على الشركة (كتحديد الحد الأدنى لأجور العاملين،...).	٣,٤٧	١,٠٧	٣,٨٩	٠,٩١٦
٥	الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.	٤,٣٦	٠,٧٨	٤,١٣	٠,٧٩٥

٠,٩٣٣	٣,٩٨	١,٢٣	٣,٨٦	استخدام رقم الدخل كمقياس لأداء الإدارة	٦
٠,٩١٦	٤,٢٩	٠,٦٨	٤,٣٠	تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.	٧
٠,٨٨١	٣,٩٦	٠,٩٢	٣,٨٣	الرغبة في مقابلة توقعات المحللين الماليين.	٨
٠,٨٦٣	٣,٨٢	١,٠٥	٣,٦٧	مخاوف الإدارة من تغييرها.	٩
٠,٨٩٠	٤,٢	٠,٧٣	٣,٩٧	تحسين الوضع التنافسي للشركة.	١٠
١,٢٨٠	٣,٣٥	١,٠٥	٣,٢٨	وجود عقود تفاوضية على الأجر.	١١
١,٢١٢	٣,٧١	١,٠٥	٣,٩٥	الرغبة في زيادة معدل العائد المحاسبي المطلوب على الأصول المستثمرة.	١٢
١,٠٢٢	٣,٦٥	٠,٨٨	٣,٦٣	تخفيض خطر الأعمال (Risk) ممثلاً بالانحراف المعياري للعائد في علاقته بحجم المنشأة.	١٣
١,٠٦٩	٣,٦٩	٠,٩٠	٣,٦٤	ارتفاع درجة الرفع المالي.	١٤
١,١٦٨	٣,٤٧	١,٠٠	٣,٥٨	انتشار الملكية الخارجية في يد عدد كبير من المستثمرين (لا يمتلك أي منهم بما يزيد عن ٥% من الأسهم المتداولة).	١٥
١,٠٨٦	٣,٦٩	١,١٠	٣,٥٦	عدم وجود إعفاءات ضريبية تنزل من الربح الخاضع.	١٦
١,٠٤٠	٣,٧٥	٠,٨٩	٣,٩٤	زيادة حجم مبيعات (إيرادات) المنشأة عن مبيعات القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.	١٧
٠,٩٠٤	٣,٨٧	٠,٩٧	٣,٧٧	تحقيق انسجام أفضل في مقابلة الإيرادات بالمصروفات.	١٨
١,٠٩٥	٣,٦٤	٠,٨٠	٤,١١	انخفاض مستويات الدخل المحققة عما هو متوقع.	١٩
١,١١٢	٣,٦٤	٠,٩٦	٣,٥٥	مراعاة توازن مصالح الفئات ذات العلاقة في الشركة.	٢٠

### ج- فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد معا

يظهر جدول رقم (٣١) النتائج المتعلقة بفئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد معا دون تمييز،

الذي يبين مستوى الوعي لدوافع الإدارة ودرجة أهميتها على الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة

بالمعايير المحاسبية في عمليات القياس والإفصاح المالي، ولمعرفة مستوى الوعي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من البنود الخاصة بمجالها، ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول أن المستثمرين المؤسسيين والأفراد أظهر مستوى مرتفعاً للوعي لتأثير الدوافع في مضمون الفقرات الخمس التالية في سلوك الإدارة مرتبة حسب أهميتها:

١- تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.

٢- الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.

٣- وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.

٤- تحسين الوضع التنافسي للشركة.

٥- رغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الاقتراض وشروطه.

بينما كان وعيهم متوسطاً لباقي الدوافع المحفزة للإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، إذ انحصرت الوسط الحسابي لباقي الدوافع من ٣,٣١-٣,٩٢، فالمرتبة العليا لهذه الفئة تتمثل باستخدام رقم الدخل المحاسبي كمقياس لأداء الإدارة بوسط حسابي ٣,٩٢ وانحراف معياري ١,١٠، ثم يليه الرغبة في مقابلة توقعات المحللين الماليين، إذ بلغ الوسط الحسابي ٣,٨٩ وانحراف معياري ٠,٩، وقد جاء دافع انخفاض مستويات الدخل المحققة عما هو متوقع المرتبة نفسها حيث بلغ الوسط الحسابي ٣,٨٩ وانحراف معياري ٠,٩٧، بينما كان أقل وسط حسابي عائداً إلى وجود عقود تفاوضية على الأجر، إذ بلغ الوسط الحسابي ٣,٣١ وانحراف معياري ١,٦١. وتبين النتائج الظاهرة في الجدول أن مستوى الوعي لدى المستثمرين المؤسسيين متوسط بشكل عام كما هو مبين في جدول رقم (٣٣)، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات جميعها مجتمعة (٣,٧٩) والانحراف المعياري (٠,٤٥). ونلاحظ أن الوسط الحسابي لكافة الإجابات على الفقرات كان أكبر من الرقم (٣) مما يعني ميل الإجابات لتأثير الدوافع أكثر منها لعدم لتأثير، كما يتضح أن الانحراف المعياري كان أكثر من (٠,٧٩) وأقل من (١,١٦) مما يعني انخفاض درجة التباين في إجابات المستجوبين عن هذه الأسئلة بشكل عام. وعلى أساس ما تقدم يمكن تفسير ذلك بأن المستثمرين مؤسسيين وأفراد لديهم إدراك لتأثير دوافع الإدارة في تدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي، وذلك لأن الإدارة تسعى لتحقيق مصالحها المتعددة من خلال إحداث تغيير صوري مدروس غير حقيقي لتأثير في نتيجة أعمال الشركة أو لتحسين مركزها المالي،

فهي تعي وتدرك أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعلنة تستخدم من قبل الأطراف ذات الصلة للحكم على مدى نجاحها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، لذلك قد تعطي انطباعاً من خلال إدارة الأرباح للمستثمرين الحاليين والمتوقعين عن مستوى الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، مما يؤدي إلى تعزيز وتحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي، وإبراز وضعها التنافسي، وتحسين سمعة الشركة، وبالتالي تكسب رضا الأطراف ذات الصلة. ويرى الباحث أن المستثمرين بينوا أن بعض الدوافع أثرها متوسط في ممارسات الإدارة باستغلالها للمرونة المتاحة مثل: تجنب ضغوطات إتحادات نقابات العمال المتعلقة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، ووجود عقود تفاوضية على الأجر، وانتشار الملكية الخارجية في يد عدد كبير من المستثمرين (لا يمتلك أي منهم بما يزيد عن 5% من الأسهم المتداولة). هذه الدوافع تأثيرها متوسط في الإدارة، وذلك لإدراكهم أن نقابات العمال دورها محدود ولا تستطيع الطلب زيادة الأجور للعاملين لأن هناك بطالة في سوق العمل، وهي على استعداد أن تغطي احتياجاتها من العاملين بالأجور التي تضعها، فالنقابات جل ما تقوم به هو السعي لتحقيق الأمان الوظيفي للعاملين. أما فيما يتعلق بانتشار الملكية تبين أن ليس لها تأثير في ممارسات الإدارة، وهذه النتيجة انسجمت مع الجزء الأول من الدراسة، إذ تبين أن نسبة كبار المساهمين لا يوجد لها تأثير في إدارة الأرباح وهذا عائد إلى أن ملكية الشركات في الأردن مسيطر عليها من قبل أفراد عائلة واحدة (family Business)، نتيجة لذلك بينت النتائج بعدم وجود تأثير لهذا العامل في ممارسات الإدارة فهي تنتخب من جانب كبار المستثمرين ومعرفتهم.

#### جدول رقم ( ٣١ )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الوعي لدوافع إدارة الأرباح للمستثمرين المؤسسيين والأفراد معا

الرقم	الدافع	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى الوعي
١	وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.	٤,٠٩	٠,٨٤	مرتفع
٢	رغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الاقتراض وشروطه.	٤,٠٠	٠,٨٧	مرتفع
٣	تجنب ضغوطات إتحادات نقابات العمال المتعلقة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل.	٣,٢٦	١,٠٨	متوسط

٤	تجنب ضغوطات و تدخلات الجهات الحكومية على الشركة (كتحديد الحد الأدنى لأجور العاملين،....).	٣,٦٦	١,٠٢	متوسط
٥	الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.	٤,٢٥	٠,٧٩	مرتفع
٦	استخدام رقم الدخل كمقياس لأداء الإدارة	٣,٩٢	١,١٠	متوسط
٧	تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.	٤,٢٩	٠,٨٠	مرتفع
٨	الرغبة في مقابلة توقعات المحللين الماليين.	٣,٨٩	٠,٩٠	متوسط
٩	مخاوف الإدارة من تغييرها.	٣,٧٤	٠,٩٧	متوسط
١٠	تحسين الوضع التنافسي للشركة.	٤,٠٨	٠,٨١	مرتفع
١١	وجود عقود تفاوضية على الأجر.	٣,٣١	١,١٦	متوسط
١٢	الرغبة بزيادة معدل العائد المحاسبي المطلوب على الأصول المستثمرة.	٣,٨٤	١,١٣	متوسط
١٣	تخفيض خطر الأعمال (Risk) ممثلاً بالانحراف المعياري للعائد في علاقته بحجم المنشأة.	٣,٦٤	٠,٩٥	متوسط
١٤	ارتفاع درجة الرفع المالي.	٣,٦٦	٠,٩٨	متوسط
١٥	انتشار الملكية الخارجية في يد عدد كبير من المستثمرين (لا يملك أي منهم بما يزيد عن ٥% من الأسهم المتداولة).	٣,٥٣	١,٠٨	متوسط
١٦	عدم وجود إعفاءات ضريبية تنزل من الربح الخاضع.	٣,٦٢	١,٠٩	متوسط
١٧	زيادة حجم مبيعات (إيرادات) المنشأة عن مبيعات القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.	٣,٨٥	٠,٩٦	متوسط
١٨	تحقيق انسجام أفضل في مقابلة الإيرادات بالمصروفات.	٣,٨٢	٠,٩٤	متوسط
١٩	انخفاض مستويات الدخل المحققة عما هو متوقع.	٣,٨٩	٠,٩٧	متوسط
٢٠	مراعاة توازن مصالح الفئات ذات العلاقة في الشركة.	٣,٥٩	١,٠٣	متوسط

ثانيا- هل يوجد تأثير لدوافع إدارة الأرباح على مستوى الوعي على فتتي المستثمرين مؤسسين وأفراد؟  
استخدم اختبار (T) لفحص تأثير الدوافع على مستوى وعي المستثمرين المؤسسين لإدارة  
الأرباح، وقد تم صياغة الفرضية العدمية والبديلة على النحو التالي:

$$H_0: \mu=3$$

$$H_1: \mu \neq 3$$

حيث إن:  $\mu$  تمثل القيمة الوسطية لمقياس ليكرت الخماسي.

يبين جدول رقم ( ٣٢ ) نتائج الاختبار على فئتي المستثمرين منفردين كل على حدا ثم مجتمعين معا، وتشير النتائج إلى قيمة  $P\text{-value} = 0.000$  لكافة المستويات أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ ) ، مما يدل على وجود تأثير للدوافع ذات دلالة إحصائية، أي أننا نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) ، التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لدوافع إدارة الأرباح في مستوى الوعي لفئتي المستثمرين مؤسسين وأفراد.

جدول رقم ( ٣٢ )

نتائج اختبار T للمستثمرين لتأثير دوافع إدارة الأرباح

فئة المستثمرين	Test Value =3					
	t	Df	Sig.(2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مؤسسي	5.253	63	0.000	0.2727	0.1689	0.3764
فرد	4.802	54	0.000	0.3245	0.1891	0.4600
فئتي المستثمرين معا	7.100	118	0.000	0.2966	0.2139	0.3794

يظهر الجدول رقم ( ٣٣ ) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات فئتي المستثمرين منفردين ومجتمعين، إذ كان معدل الاستجابات للمستثمر المؤسسي- ٣,٧٧ بانحراف معياري ٠,٤١ بينما كان معدل الاستجابات للمستثمرين الأفراد ٣,٨٢ بانحراف معياري ٠,٥٠١. في حين كان معدل الاستجابات لفئتي المستثمرين معا ٣,٧٩ بانحراف معياري ٠,٤٥٥. وتشير هذه النتائج تشير إلى أن مستوى الوعي متوسط بشكل عام حسب المقياس المعتمد في الدراسة، والفروقات بين معدل استجابات فئتي المستثمرين قليلة فهي لا تتعدى ٣%.

جدول رقم ( ٣٣ )

الوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي لدوافع إدارة الأرباح لفئتي المستثمرين منفردين ومجتمعين

فئة المستثمرين	N	Mean	Std.Deviation
مؤسسي	64	3.77	0.41
فرد	55	3.82	0.51
مؤسسي وأفراد معا	119	3.79	0.455

ثالثا- هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لفئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد لدوافع إدارة الأرباح.

استخدم اختبار (T-test for equality of mean) لفحص الفرضية وتم صياغة الفرضية على النحو التالي:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2$$

$$H_1: \mu_1 \neq \mu_2$$

حيث إن  $\mu$  تمثل متوسط العينة لفئتي المستثمرين .

يبين جدول رقم ( ٣٤ ) نتائج الاختبار، إذ تشير إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في

إجابات أفراد العينة لفئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد لدوافع إدارة الأرباح ، إذ بلغت قيمة  $t =$

0.618 وقيمة  $P\text{-value} = 0.538$  وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى أكبر من مستوى المعنوية

( $\alpha = 5\%$ ) ، لذلك نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونرفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

جدول رقم ( ٣٤ )

نتائج اختبار T لدوافع إدارة الأرباح للعينات المزدوجة

دوافع إدارة الأرباح	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	f	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
Equal variances assumed	2.862	0.093	-0.618	117	0.538
Equal variances not assumed			-0.609	105.145	0.544

رابعاً- هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئتي المستثمرين المؤسسي- والأفراد على مستوى الوعي لدوافع إدارة الأرباح تعزى لمستوى التعليم والتخصص والخبرة؟

استخدم تحليل التباين الثلاثي (3 - Way ANOVA) لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة على مستوى الوعي لدى كبار المستثمرين المؤسسيين والأفراد، لدوافع الإدارة في استغلالها المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية.

يظهر جدول رقم ( ٣٥ ) نتائج الاختبار، إذ تشير النتائج إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لفئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد لدوافع إدارة الأرباح تتعلق بمستوى التعليم والتخصص، إذ ظهرت قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ ) كما هي ظاهرة في الجدول، وهي ليست ذات دلالة إحصائية. وأظهرت النتائج أن هناك فروقا في مستوى الوعي بين فئتي المستثمرين مرتبطة بالخبرة فقط حيث بلغت قيمة P-value = 0.037 وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ )، ولتحديد الفروقات تم استخدام اختبار تكي (Tukey) للمقارنات المتعددة، وتبين أن مصادر هذه الفروقات حدث ما بين أصحاب الخبرة الأقل من (٦) سنوات وأصحاب الخبرة الأكثر من (٣٠) سنة، وقد تبين من خلال المتوسطات الموضحة في جدول رقم (٣٦)، أن النتائج تشير إلى أن الوسط الحسابي لأصحاب الخبرة الأكثر من ٣٠ سنة، بلغ ٤,٤١ بانحراف معياري ٠,٢٦ ،

وبين أيضاً أن أصحاب الخبرة الأقل من ٦ سنوات كان الوسط الحسابي ٣,٦٩ بانحراف معياري ٠,٤٦، مما يدل على أن مستوى الوعي لأصحاب الخبرة الطويلة مرتفع قياساً مع أصحاب الخبرة القليلة لدوافع إدارات الشركات المساهمة العامة لإدارة أرباحها، فالعلاقة طردية ما بين مستوى الوعي للدوافع والخبرة، وهذا يؤكد دور الخبرة في معرفة تأثير هذه الدوافع على ما تقوم به الإدارة للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة.

#### جدول رقم (٣٥)

نتائج تحليل التباين الثلاثي لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة على مستوى الوعي لفتني

#### المستثمرين لدوافع إدارة الأرباح

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.203	1.329	.266	14	3.719	Corrected Model
.000	903.353	180.578	1	180.578	Intercept
.678	.579	.116	4	.463	مستوى التعليم
.751	.479	0.09571	4	.383	التخصص
0.037 <sup>*</sup>	2.341	.468	6	2.807	الخبرة
		.200	104	20.789	Error
			119	1739.830	Total
			118	24.509	Corrected Total

\* ذات دلالة احصائية على مستوى دلالة (0.05=)

جدول رقم ( ٣٦ )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الخبرة لفئتي المستثمرين

متغير الخبرة	Mean	N	Std. Deviation
less than 6	3.6926	47	.4693
6-10	3.8068	22	.4227
11-15	3.8660	25	.4143
16-20	3.7545	11	.5232
21-25	3.7000	6	.2881
26-30	4.1750	4	.3379
30 and more	4.4125	4	.2689
Total	3.7966	119	.4557

الفرضية الرابعة: لا يوجد قدرة لدى كبار المستثمرين على تمييز أساليب الإدارة الممارسة في إدارة أرباحها الناجمة عن استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية للتأثير في الأرقام المحاسبية.

تضمنت الاستبانة (٣٢) سؤالاً مرتبطة بالفرضية الرابعة، تم تقسيمها حسب مقياس ليكرت الخماسي، وذلك لمعرفة الإجراء المتبع من قبل المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب إدارة الشركات المساهمة العامة، إذ تم إعطاء رقم (٥) دائماً، ورقم (٤) لغالباً، ورقم (٣) لـ أحياناً، ورقم (٢) لـ نادراً، ورقم (١) لكلا على الإطلاق. ولتحديد أهمية الإجراءات الممارسة من جانب المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح المطبقة من قبل إدارة الشركات، تم تحديد ثلاث مستويات بناء على رأي المحكمين حسب المقياس المستخدم كما يلي:

الأول - إجراءات مهمة فتتها من ٤-٥.

الثاني - إجراءات متوسطة الأهمية فتتها من ٣-٣,٩٩.

الثالث - إجراءات متدنية الأهمية فتتها من ١-٢,٩٩.

وللتحقق من هذه الفرضية، قام الباحث بطلب الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مستوى الأهمية للإجراءات الممارسة من جانب المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة

من جانب الإدارة؟

٢- ما أهمية تأثير الإجراءات الممارسة من جانب المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة؟

٣- هل يوجد فروقات في الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين مؤسسين وأفراد لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة؟

٤- هل يوجد فروقات في الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين مؤسسين وأفراد لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة، تعزى لمستوى التعليم والتخصص والخبرة؟

وكانت النتائج المتعلقة بالتساؤلات المذكورة أعلاه والمرتبطة بالفرضية الرابعة على النحو التالي:

أولاً- ما مستوى أهمية الإجراءات الممارسة من قبل فئتي المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة؟

أ - فئة المستثمرين المؤسسين

يظهر جدول رقم (٣٧) النتائج المتعلقة بإجابات المستثمرين، التي تبين الإجراءات الممارسة من جانبهم لمعرفة قدرتهم على تمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة، وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل إجراء من الإجراءات المتعلقة بمجالها، لتحديد مستوى أهميتها، ولبيان مدى القدرة على تمييز أساليب الإدارة المتبعة في إدارة الأرباح. وتشير النتائج الظاهرة في الجدول إلى أن المستثمر المؤسسي- أظهر مستوى أهمية عالٍ لمضمون (١٢) إجراء، لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٤) وأكثر، وهي مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

١- أقوم بدراسة القوائم و التقارير المالية للشركات التي أرغب في الاستثمار فيها.

٢- أقرن البيانات المالية للشركة للسنة الحالية مع السنوات السابقة

٣- أراجع وبشكل سنوي تقرير مدقق الحسابات الخارجي، للتأكد من صحة الأرقام المحاسبية وتمثيلها للأحداث الاقتصادية التي وقعت خلال السنة المالية.

٤- أقرن بين نسبة مجمل الربح للعام الحالي مع العام السابق.

٥- أراجع تقرير مدقق الحسابات الخارجي للحصول على صورة كافية عن مستقبل الشركة.

٦- أستخدم النسب المالية في تحليل القوائم المالية للشركة لمعرفة دلالاتها.

٧- أقرن البيانات المالية للشركة مع البيانات المالية للشركات المماثلة لها من القطاع نفسه.

٨- أتأكد من التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح المطلوبة من جانب بورصة عمان للأوراق المالية.  
٩- أقوم بمراجعة الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك خسائر محتملة من التزامات طارئة.

١٠- أتأكد من أن المبيعات تنمو بمعدل أكبر من نمو الذمم المدينة.

١١- أقارن معدل نمو إجمالي الأصول في السنة الحالية مع معدل نمو إجمالي الأصول في السنة السابقة.

١٢- أتتحقق من وجود ارتباط بين المخصصات مع البنود المرتبطة بها في قائمة المركز المالي.

وتشير النتائج الظاهرة في الجدول أيضا إلى أن (٢٠) إجراء لها قيمة وسط حسابي يتراوح بين ٣,٣٠-٣,٩٧ ، وهي بدرجة متوسطة الأهمية، في حين لا يوجد إجراء قليل الأهمية. وبالتالي فإن ٣٤% من الإجراءات التي يمارسها المستثمر المؤسسي لتمييز أساليب الإدارة المتبعة في إدارة أرباحها من وجهة نظره مهمة، أما الإجراءات الأخرى فهي متوسطة الأهمية، فقط بلغت نسبتها ٦٦% من إجمالي الإجراءات المتخذة، وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي لجميع الإجابات (٣,٨٩٩) ، والانحراف المعياري (٠,٥٢) كما هو مبين في جدول رقم (٣٨). ونلاحظ أن الوسط الحسابي لجميع الإجابات على الفقرات كان أكبر من الرقم (٣)، مما يعني ميل الإجابات لأهمية الإجراءات الممارس أكثر منها لعدم الأهمية، وكما يتضح أن الانحراف المعياري كان أكثر من (٠,٦٨) وأقل من (١,٢٣) ، مما يعني انخفاض درجة التباين في إجابات المستجوبين عن هذه الأسئلة بشكل عام، ويعود السبب إلى إدراك المستثمرين لضرورة القيام بهذه الإجراءات للحكم على جودة المعلومات المنشورة، إذ تشير النتائج أن المستثمر المؤسسي يقوم بالعديد من الإجراءات التي تساعد بتقييم صحة وسلامة الأرقام المحاسبية المعلنة في القوائم المالية، كالتحليل المالي للأرقام المحاسبية من خلال استخدام النسب المالية، إذ توفر مؤشرات مالية تستخدم في تقييم أداء الشركة من حيث الربحية والسيولة والمديونية، وكذلك إجراء المقارنات للبيانات المالية للشركة نفسها، وكذلك مع الشركات المماثلة وذلك للحكم على مستوى واستقرار واتجاه الأرباح، ومن الأمور المهمة التي قد تساعد المستثمرين الربط ما بين الحسابات ذات العلاقة التي من خلالها يتم الاستنتاج عن حقيقة وضع الشركة، ومثال ذلك المقارنة ما بين نسبة إجمالي الربح للعام الحالي مع العام السابق، فإذا كان إجمالي الربح في العام الحالي أقل من العام السابق فهذا مؤشر على أن الشركة تواجه وضع صعب بانخفاض حجم مبيعاتها الذي سينعكس سلباً على صافي أرباحها، مما يوفر احتمال قيام الإدارة بممارسات معينة للمحافظة على مستوى أرباحها،

وكذلك عندما يكون معدل نمو الذمم المدينة أكبر من معدل نمو المبيعات يعطي مؤشراً عن احتمالية تضمين ذمم مدينة لأطراف ذات صلة في الشركة، وأيضاً يهتم المستثمرين بتقرير المدقق لأنه يعزز مصداقية المعلومات المالية المعروضة وكذلك بالإيضاحات المرفقة باعتبارها جزءاً مكملًا لهذه القوائم، وذلك للخروج باستنتاج يفيد أن المعلومات المالية المعلنة تمثل الوضع الحقيقي لأعمال الشركة، ونشاطها، وليست ناجمة عن ممارسات الإدارة وتدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي للتأثير في جودة المعلومات.

#### ب- فئة المستثمرين الأفراد

تشير النتائج الواردة في جدول رقم (٣٧)، أن المستثمرين الأفراد أظهروا مستوى أهمية عالية لمضمون اثنين من الإجراءات، لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة وهي كما يلي مرتبة حسب أهميتها:

١- أقوم بدراسة القوائم و التقارير المالية للشركات التي أرغب في الاستثمار فيها.

٢- أقرن البيانات المالية للشركة للسنة الحالية مع السنوات السابقة.

بينما تشير النتائج أن (٣٠) إجراء، تتراوح قيمة وسطها الحسابي من ٣,٣٥- ٣,٩٦، وهي بدرجة متوسط الأهمية، في حين لا يوجد إجراء قليل الأهمية. وبالتالي فإن نسبة ٦% من الإجراءات التي يمارسها المستثمر الفرد لتمييز أساليب الإدارة في إدارة أرباحها من وجهة نظره مهمة، أما الإجراءات الأخرى فهي متوسطة الأهمية إذ بلغت نسبتها ٩٨% من إجمالي الإجراءات المتخذة. وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي للإجابات جميعها (٣,٦٥٩)، والانحراف المعياري (٠,٦٤) كما هو مبين في جدول رقم (٣٨). ونلاحظ أن الوسط الحسابي لكافة الإجابات على الفقرات كان أكبر من الرقم (٣)، مما يعني ميل الإجابات لأهمية الإجراءات الممارس أكثر منها لعدم الأهمية، كما يتضح أن الانحراف المعياري كان أكثر من (٠,٦٨) وأقل من (١,٢٣)، مما يدل على انخفاض درجة التباين في إجابات المستجوبين عن هذه الأسئلة بشكل عام. ويعود السبب إلى أن المستثمرين الأفراد لم يدركو أهمية التحليل للبيانات المحاسبية المعلنة لاستنتاج ممارسات الإدارة في تدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي وقد يعزى ذلك لقلّة سنوات الخبرة في هذا المجال أو نتيجة اعتمادهم عند اتخاذهم للقرارات الاستثمارية على الوسطاء الماليين.

جدول رقم ( ٣٧ )

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين

الرقم	الإجراءات الممارسة	المستثمر المؤسسي		المستثمر الفرد	
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
٢١-	أقوم بدراسة القوائم و التقارير المالية للشركات التي أرغب بالاستثمار فيها.	٠,٧١	٤,٣٣	٠,٨٦	٤,٣٣
٢٢-	استخدم النسب المالية في تحليل القوائم المالية للشركة لمعرفة دلالاتها.	٠,٨٥	٣,٩٣	٠,٩٨	٣,٩٣
٢٣-	أقارن البيانات المالية للشركة مع البيانات المالية للشركات المماثلة لها من نفس القطاع.	٠,٨٤	٣,٩٦	٠,٨٨	٣,٩٦
٢٤-	أقارن البيانات المالية للشركة للسنة الحالية مع السنوات السابقة.	٠,٦١	٤,١٥	٠,٨٩	٤,١٥
٢٥-	أقارن بين الإيرادات الفعلية للسنة الحالية مع الإيرادات المقدره من قبل الإدارة لنفس السنة.	٠,٩٧	٣,٧٨	١,٠٣	٣,٧٨
٢٦-	أتتبع تطبيق الخطط المستقبلية المعلن عنها في التقارير السنوية للشركة.	٠,٩٠	٣,٧١	١,٠٧	٣,٧١
٢٧-	أقارن معدل نمو إجمالي الأصول في السنة الحالية مع معدل نمو إجمالي الأصول في السنة السابقة.	٠,٨٨	٣,٦٩	١,١٥	٣,٦٩
٢٨-	أقارن الطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة التي أرغب في الاستثمار فيها مع الطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة في الشركات من نفس القطاع.	٠,٩٤	٣,٥٥	١,١٠	٣,٥٥
٢٩-	أتتبع استمرارية استخدام الطرائق و السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة و المعلن عنها في التقارير السنوية من عام لآخر.	٠,٨٧	٣,٦٥	١,٠٤	٣,٦٥

١,١٢	٣,٧٦	٠,٩٥	٣,٦٤	٣٠- أتأكد من قيام الإدارة بالإفصاح عن مبررات تغيير الطرائق و السياسات المحاسبية المطبقة .
٠,٩٦	٣,٧١	٠,٩٤	٣,٨٣	٣١- أتأكد من قيام الإدارة بالإفصاح عن أثر تغيير الطرائق و السياسات المحاسبية على أرقام السنوات السابقة.
١,٢٧	٣,٣٥	١,٠٢	٣,٣٣	٣٢- أقارن المصاريف الاختيارية (غير الإلزامية) للشركة مثل مصاريف الدعاية و الإعلان من عام لآخر للتأكد من عدم تأجيل الاعتراف بها.
١,١٧	٣,١٦	١,١٣	٣,١١	٣٣- أحاول تقييم فيما إذا كانت بعض المصاريف مثل مصاريف الضمان وكفالة السلع غير معكوسة في قائمة الدخل للسنة الحالية و ذلك من خلال مقارنتها مع السنوات السابقة.
١,١٢	٣,٧٨	٠,٨١	٤,١٣	٣٤- أقوم بمراجعة الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك خسائر محتملة من التزامات طارئة.
١,٠٠	٣,٥٣	٠,٩٧	٤,٠٩	٣٥- أتأكد من أن المبيعات تنمو بمعدل أكبر من نمو الذمم المدينة.
١,٠١	٣,٦٤	٠,٩٤	٣,٩١	٣٦- أتأكد بان الذمم المدينة تنمو بمعدل أكبر من نمو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
١,٠١	٣,٨٤	٠,٧٧	٤,٣٩	٣٧- أراجع وبشكل سنوي تقرير مدقق الحسابات الخارجي للتأكد من صحة الأرقام المحاسبية وتمثيلها للأحداث الاقتصادية التي وقعت خلال السنة المالية.
١,٠٢	٣,٧٦	٠,٩٤	٤,٢٣	٣٨- أراجع تقرير مدقق الحسابات الخارجي للحصول على صورة كافية عن مستقبل الشركة.
١,٠٠	٣,٦٩	٠,٩٨	٣,٦٤	٣٩- أقارن بين أرباح الشركة الفعلية المعلن عنها وتوقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح.
١,١٣	٣,٣٨	١,٠٨	٣,٣٠	٤٠- أتأكد من ثبات سياسة الائتمان لدى الشركة من خلال فحص مؤشر days sales in receivables من عام لآخر.
١,٢٠	٣,٥٥	١,٠٤	٣,٨٣	٤١- أقوم بمراجعة وتحليل البيانات المالية للشركة عندما يكون تقرير مدقق الحسابات نظيفاً.

١,١٦	٣,٦٤	٠,٩٦	٣,٩٧	أقارن المصاريف البيعية والإدارية والعمومية في العام الحالي مع العام السابق.	-٤٢
١,١٠	٣,٤٤	٠,٩٨	٣,٨٩	أتأكد بأن معدل نمو المصاريف البيعية و الإدارية والعمومية منسوبة للمبيعات في العام الحالي منسجم مع معدلات النمو في الأعوام السابقة.	-٤٣
١,١٨	٣,٧٨	٠,٧٣	٤,٣٩	أقارن بين نسبة مجمل الربح للعام الحالي مع العام السابق.	-٤٤
١,١٢	٣,٧٦	٠,٨٧	٤,٠٠	أتحقق من وجود ارتباط بين المخصصات مع البنود المرتبطة بها في قائمة المركز المالي.	-٤٥
٠,٩٨	٣,٤٢	٠,٩١	٣,٨١	أتأكد من وجود انسجام بين معدل نمو المخزون و معدل نمو المبيعات.	-٤٦
١,٢٠	٣,٤٢	١,٠٧	٣,٩٧	أعتمد على الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للتأكد من عدم تغيير الإدارة لطريقة اهتلاك الأصول الثابتة أو التقديرات الخاصة بالعمر الإنتاجي وقيمة الخردة.	-٤٧
١,٠٥	٣,٤٤	١,١٠	٣,٩٤	أقارن بين معدل المديونية في العام الحالي مع معدل المديونية في العام السابق.	-٤٨
١,٢٠	٣,٧١	١,١٥	٣,٥٢	أتأكد من أن معدل المديونية في العام الحالي منسوباً إلى معدل المديونية للعام السابق لم يتجاوز الواحد صحيح.	-٤٩
١,٢٤	٣,٤٥	٠,٩٣	٣,٩٨	أتأكد من عدم وجود فروقات جوهرية بين الدخل المحقق من العمليات التشغيلية مع صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.	-٥٠
١,١٠	٣,٤٢	٠,٩١	٣,٩٢	أتأكد من صحة تصنيف مكاسب وخسائر العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة التي حدثت خلال السنة.	-٥١
١,١٥	٣,٧١	٠,٨٨	٤,١٦	أتأكد من التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح المطلوبة من قبل بورصة عمان للأوراق المالية.	-٥٢

جدول رقم ( ٣٨ )

الوسط الحسابي الإجمالي والانحراف المعياري للإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد (N)	نوع المستثمر
٠,٥٢٩٢	٣,٨٩٩٩	٦٤	مؤسسي
٠,٦٤٢٢	٣,٦٥٩١	٥٥	فرد

ثانياً: ما أهمية تأثير الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين على قدرتهم على تمييز أساليب إدارة الأرباح؟

استخدم اختبار (T) لفحص تأثير وأهمية الإجراءات الممارسة من قبل فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد منفردين بداية ثم أجري الاختبار عليهم كوحدة واحدة لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة وقد تم صياغة الفرضية العدمية والبديلة على النحو التالي:

$$H_0: \mu=3$$

$$H_1: \mu \neq 3$$

حيث إن:  $\mu$  تمثل القيمة الوسطية لمقياس ليكرت الخماسي.

يبين جدول رقم (٣٩) نتائج الاختبار، إذ أظهرت النتائج بان قيمة  $p\text{-value} = 0.000$  أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ ) لفئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد منفردين ومجتمعين معاً، وهذا يقودنا إلى رفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على اعتبار الإجراءات الممارسة من جانب المستثمرين مهمة وملاءمة إحصائياً، لتمييز وكشف أساليب الإدارة الممارسة في إدارة الأرباح من قبل الإدارة. ووجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٣٨)، أن الوسط الحسابي للإجراءات الممارسة لفئة المستثمرين المؤسسيين بلغ ٣,٨٩٩٩، وانحراف معياري ٠,٥٢٩٢، بينما بلغ الوسط الحسابي للإجراءات الممارسة لفئة المستثمرين الأفراد ٣,٦٥٩١، وانحراف معياري ٠,٦٤٢٢، مما يدل على أن المستثمر المؤسسي- لديه الاهتمام الأكبر في كشف أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة وغير المعلنة، مقارنة مع المستثمر الفرد، فالمستثمر المؤسسي- يعمل وفق آلية مؤسسية قائمة على استخدام وسائل أكثر كفاءة في تحليل المخاطر مقارنة بالمستثمر الفرد، وهذا يعزى إلى وجود إمكانيات أكبر لدى المستثمر المؤسسي،

وذلك من حيث وجود أقسام تحليل مالي متخصصة، وأقسام مساندة لدوائر الاستثمار. وإن الغاية الأساسية من قيام المستثمرين بتطبيق تلك الإجراءات ليتأكدوا أن أموالهم المستثمرة يتم استثمارها بشكل سليم من قبل الإدارة، وأن المعلومات المحتواة في التقارير المالية المنشورة تعطي صورة حقيقية عن وضع الشركة.

#### جدول رقم (٣٩)

نتائج اختبار T لتأثير الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين

\*Significant level at 5%

فئة المستثمرين	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مؤسسي	13.603	63	0.000*	0.8999	0.7677	1.0321
فرد	7.611	54	0.000*	0.6591	0.4855	0.8327
مؤسسين وأفراد	14.483	118	0.000*	0.7886	0.6808	0.8964

ثالثاً : هل هناك فروقات في الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد لتمييزهم أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة؟

استخدم اختبار (T-test for equality of mean) لفحص الفرضية وتم صياغة الفرضية على النحو

التالي:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2$$

$$H_1: \mu_1 \neq \mu_2$$

حيث إن:  $\mu$  تمثل متوسط العينة لفئتي المستثمرين.

يبين جدول رقم (٤٠) نتائج الاختبار، إذ تشير النتائج إلى وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية في الإجراءات المتخذة بين فئتي المستثمرين المؤسسيين

والأفراد لتمييزهم أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة. إذ بلغت قيمة  $P\text{-value} = 0.027$  وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ )، لذلك نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المتخذة بين فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد لتمييزهم أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة.

#### جدول رقم (٤٠)

نتائج اختبار T للعينات المزدوجة للإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين

الإجراءات الممارسة من قبل فئتي المستثمرين	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	f	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
Equal variances assumed	2.040	0.156	2.242	117	0.027
Equal variances not assumed			2.210	104.821	0.029

ولتحديد الفروقات في الإجراءات الممارسة بين فئتي المستثمرين في تمييز أساليب ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح، تم استخدام اختبار (T-test for equality of mean) للحكم على درجة المعنوية P-value لكل إجراء من الإجراءات الممارسة، ثم التحقق من ثبات التباين بين أفراد فئتي العينة من خلال اختبار (Levene's Test for Equality of Variances) واعتمدت قيمة (t) بمستوى معنوية 5% لكل إجراء. ويظهر جدول رقم (٤١) نتائج الاختبار وذلك لتحديد الفروقات الممارسة من قبل المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

جدول رقم (٤١)

نتائج اختبار T للعينات المزدوجة لبيان الفروقات الإحصائية في الإجراءات الممارسة من جانب فئتي

المستثمرين

t-test for Equality of Means		الإجراءات الممارسة	الرقم
Sig. (2-tailed)	t		
٠,٢٣٤	١,١٩٧	أقوم بدراسة القوائم و التقارير المالية للشركات التي أرغب بالاستثمار فيها.	٢١-
٠,١٢٤	١,٥٥١	استخدم النسب المالية في تحليل القوائم المالية للشركة لمعرفة دلالاتها.	٢٢-
٠,٦٠٠	٠,٥٢٦	أقارن البيانات المالية للشركة مع البيانات المالية للشركات المماثلة لها من نفس القطاع.	٢٣-
٠,٠٠٢	٣,٢٤٠	أقارن البيانات المالية للشركة للسنة الحالية مع السنوات السابقة.	٢٤-
٠,٧٣١	٠,٣٤٤-	أقارن بين الإيرادات الفعلية للسنة الحالية مع الإيرادات المقدرة من قبل الإدارة لنفس السنة.	٢٥-
٠,٣٥٩	٠,٩٢١	أتتبع تطبيق الخطط المستقبلية المعلن عنها في التقارير السنوية للشركة.	٢٦-
٠,٠٨٥	١,٧٣٩	أقارن معدل نمو إجمالي الأصول في السنة الحالية مع معدل نمو إجمالي الأصول في السنة السابقة.	٢٧-
٠,٥١٠	٠,٦٦٠-	أقارن الطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة التي أرغب في الاستثمار فيها مع الطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة في الشركات من نفس القطاع.	٢٨-
٠,٤٨٣	٠,٧٠٣-	أتتبع استمرارية استخدام الطرائق و السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة و المعلن عنها في التقارير السنوية من عام لآخر.	٢٩-
٠,٥١٨	٠,٦٤٨-	أتأكد من قيام الإدارة بالإفصاح عن مبررات تغيير الطرائق و السياسات المحاسبية المطبقة .	٣٠-
٠,٤٩٥	٠,٦٨٥	أتأكد من قيام الإدارة بالإفصاح عن أثر تغيير الطرائق و السياسات المحاسبية على أرقام السنوات السابقة.	٣١-
٠,٩٣٤	-٠,٠٨٣ ٠,٢٥٧	أقارن المصاريف الاختيارية (غير الإلزامية) للشركة مثل مصاريف الدعاية و الإعلان من عام لآخر للتأكد من عدم تأجيل الاعتراف بها.	٣٢-

٠,٧٩٧	-٠,٢٥٧	أحاول تقييم فيما إذا كانت بعض المصاريف مثل مصاريف الضمان وكفالة السلع غير معكوسة في قائمة الدخل للسنة الحالية و ذلك من خلال مقارنتها مع السنوات السابقة.	-٣٣
٠,٠٥٥	١,٩٣٩	أقوم بمراجعة الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك خسائر محتملة من التزامات طارئة.	-٣٤
٠,٠٠٢	٣,١٣٣	أؤكد من أن المبيعات تنمو بمعدل أكبر من نمو الذمم المدينة.	-٣٥
٠,١٣٣	١,٥١٣	أؤكد بان الذمم المدينة تنمو بمعدل أكبر من نمو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	-٣٦
٠,٠٠١	٣,٣٨٥	أراجع وبشكل سنوي تقرير مدقق الحسابات الخارجي للتأكد من صحة الأرقام المحاسبية وتمثيلها للأحداث الاقتصادية التي وقعت خلال السنة المالية.	-٣٧
٠,٠١٠	٢,٦٢٤	أراجع تقرير مدقق الحسابات الخارجي للحصول على صورة كافية عن مستقبل الشركة.	-٣٨
٠,٧٨٣	-٠,٢٧٦	أقارن بين أرباح الشركة الفعلية المعلن عنها وتوقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح.	-٣٩
٠,٦٧٦	٠,٤١٩	أؤكد من ثبات سياسة الائتمان لدى الشركة من خلال فحص مؤشر days sales in receivables من عام لآخر.	-٤٠
٠,١٧٧	١,٣٥٨	أقوم بمراجعة وتحليل البيانات المالية للشركة عندما يكون تقرير مدقق الحسابات نظيفاً.	-٤١
٠,٠٩٠	١,٧١١	أقارن المصاريف البيعية والإدارية والعمومية في العام الحالي مع العام السابق.	-٤٢
٠,٠١٩	٢,٣٨٣	أؤكد بان معدل نمو المصاريف البيعية والإدارية والعمومية منسوبة للمبيعات في العام الحالي منسجم مع معدلات النمو في الأعوام السابقة.	-٤٣
٠,٠٠١	٣,٤٣٧	أقارن بين نسبة مجمل الربح للعام الحالي مع العام السابق.	-٤٤
٠,١٩٩	١,٢٩١	أتحقق من وجود ارتباط بين المخصصات مع البنود المرتبطة بها في قائمة المركز المالي.	-٤٥
٠,٠٢٤	٢,٢٨٤	أؤكد من وجود انسجام بين معدل نمو المخزون و معدل نمو المبيعات.	-٤٦
٠,٠١٢	٢,٥٦٢	أعتمد على الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للتأكد من عدم تغيير الإدارة لطريقة اهتلاك الأصول الثابتة أو التقديرات الخاصة بالعمر الإنتاجي وقيمة الخردة.	-٤٧
٠,٢٥٠	١,١٥٦	أقارن بين معدل المديونية في العام الحالي مع معدل المديونية في العام السابق.	-٤٨
٠,٧١٤	٠,٣٦٧	أؤكد من أن معدل المديونية في العام الحالي منسوباً إلى معدل المديونية للعام السابق لم يتجاوز الواحد صحيح.	-٤٩
٠,٠٠٩	٢,٦٤٧	أؤكد من عدم وجود فروقات جوهرية بين الدخل المتحقق من العمليات التشغيلية مع صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.	-٥٠

٠,٠٠٧	٢,٧٢٨	أُتأكد من صحة تصنيف مكاسب وخسائر العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة التي حدثت خلال السنة.	-٥١
٠,٠١٨	٢,٤٠٤	أُتأكد من التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح المطلوبة من قبل بورصة عمان للأوراق المالية.	-٥٢

تشير نتائج اختبار (t) الواردة في الجدول رقم (٤١) إلى وجود تفاوت في الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد، وذلك في (١١) إجراء من أصل (٣٢) إجراء، حيث كانت P-value أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ ). وللوقوف على طبيعة هذه الفروقات في الإجراءات الممارسة من قبل فئتي المستثمرين فإن جدول رقم (٤٢) يبين تلك الإجراءات والوسط الحسابي لها. وتشير النتائج إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع الإجراءات الممارسة من قبل المستثمر المؤسسي - كانت أكبر من المتوسطات الحسابية للمستثمر الفرد، ويدل هذا على أهميتها وأن لديه مستوى وعي عالٍ لأهمية تلك الإجراءات الممارسة، بينما كان مستوى الوعي متوسطاً للمستثمر الفرد، إذ بلغ الوسط الحسابي الإجمالي لتلك الإجراءات المتخذة من قبل المستثمر المؤسسي - ٤,١١، وبانحراف معياري ٠,٢٤، بينما كان الوسط الحسابي للمستثمر الفرد ٣,٦٣ وبانحراف معياري ٠,٢٢. وتوفر نتائج الإجراءات الممارسة مؤشرات للمستثمرين عن أماكن تلاعب الإدارة وتدخلها في عمليات القياس، وذلك للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة بالقوائم المالية. ويعزى التفاوت في أهمية الإجراءات إلى أن المستثمر المؤسسي - يعمل وفق آلية مؤسسية قائمة على استخدام وسائل أكثر كفاءة في تحليل المخاطر مقارنة بالمستثمر الفرد، إذ تمكنهم من تقييم العديد من الأمور، كربحية الشركة، وعوائد الاستثمار، والاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة، ومقارنتها مع الشركات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط، ومدى كفاءة إدارة الموارد من قبل الإدارة، فالمستثمرون يهتمون بتحليل المخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، لذلك يركزون على دراسة وتحليل القوائم المالية للتأكد من صحة وسلامة الأرقام المحاسبية المعلنة لتساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع.

جدول رقم (٤٢)

الإجراءات الممارسة المتباينة بين فئتي المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح ووسطها الحسابي

الرقم	الإجراء الممارس	مؤسسي	فرد
		الوسط	الوسط
		الحسابي	الحسابي
١	أقارن البيانات المالية للشركة للسنة الحالية مع السنوات السابقة.	٤,٥٩	٤,١٥
٢	أقارن بين نسبة مجمل الربح للعام الحالي مع العام السابق.	٤,٣٩	٣,٧٨
٣	أراجع وبشكل سنوي تقرير مدقق الحسابات الخارجي للتأكد من صحة الأرقام المحاسبية وتمثيلها للأحداث الاقتصادية التي وقعت خلال السنة المالية.	٤,٣٩	٣,٨٤
٤	أراجع تقرير مدقق الحسابات الخارجي للحصول على صورة كافية عن مستقبل الشركة.	٤,٢٣	٣,٧٦
٥	أؤكد من التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح المطلوبة من قبل بورصة عمان للأوراق المالية.	٤,١٦	٣,٧١
٦	أؤكد من أن المبيعات تنمو بمعدل أكبر من نمو الذمم المدينة.	٤,٠٩	٣,٥٣
٧	أؤكد من عدم وجود فدوقات جوهرية بين الدخل المحقق من العمليات التشغيلية مع صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.	٣,٩٨	٣,٤٥
٨	أعتمد على الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للتأكد من عدم تغيير الإدارة طريقة اهتلاك الأصول الثابتة أو التقديرات الخاصة بالعمر الإنتاجي وقيمة الخردة.	٣,٩٧	٣,٤٤
٩	أؤكد من صحة تصنيف مكاسب وخسائر العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة التي حدثت خلال السنة.	٣,٩٢	٣,٤٢
١٠	أؤكد بان معدل نمو المصاريف البيعية والإدارية والعمومية منسوبة للمبيعات في العام الحالي منسجم مع معدلات النمو في الأعوام السابقة.	٣,٨٩	٣,٤٤
١١	أؤكد من وجود انسجام بين معدل نمو المخزون و معدل نمو المبيعات.	٣,٨١	٣,٤٢

رابعاً: هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الممارسة من جانب المستثمرين المؤسسيين

والأفراد لتمييزهم أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة تعزى للمستوى العلمي

والتخصص والخبرة؟

استخدم تحليل التباين الثلاثي (3-Way ANOVA) لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة

على الإجراءات الممارسة من جانب المستثمرين المؤسسيين والأفراد لتمييز أساليب إدارة الأرباح المتبعة

من قبل الإدارة لاستغلالها المرنة المتاحة بالمعايير المحاسبية.

يبين جدول رقم ( ٤٣ ) نتائج الاختبار، وتشير النتائج إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لفتتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد للإجراءات الممارسة من قبلهم لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة تتعلق بمستوى التعليم والتخصص والخبرة، إذ ظهرت قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ ) كما هي ظاهرة في الجدول، وهي ليست ذات دلالة إحصائية. ويفسر- الباحث عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى إلى مستوى التعليم والتخصص والخبرة، وذلك لأن كل من فتتي المستثمرين لديهم تجانس في مستوى التعليم والتخصص العلمي، وتفاوتاً بسيطاً في الخبرة كما ورد بنتائج الوصفية للخصائص الديموغرافية، لذلك كانت إجاباتهم متقاربة في كثير من الإجراءات المتخذة.

#### جدول رقم ( ٤٣ )

نتائج تحليل التباين الثلاثي لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة على الإجراءات الممارسة من جانب فتتي المستثمرين لتمييز أساليب إدارة الأرباح

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.693	0.776	.266	14	3.936	Corrected Model
.000	497.270	180.578	1	180.232	Intercept
.596	.697	.116	4	1.010	مستوى التعليم
.390	1.041	0.09571	4	1.509	التخصص
.582	0.787	.468	6	1.712	الخبرة
		.200	104	37.694	Error
			119	1749.698	Total
			118	41.630	Corrected Total

الفرضية الخامسة: لا يكون لدى المستثمرين مؤسسيين وأفراد مواقف وإجراءات متخذة من جانبهم بعد معرفتهم بممارسات الإدارة باستغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها؟

تضمنت الاستبانة (١٦) سؤالاً مرتبطة بالفرضية الخامسة، تم تقسيمها حسب مقياس ليكرت الخماسي، لمعرفة الإجراءات والمواقف المتخذة من جانب المستثمرين في حال معرفتهم بممارسات الإدارة واستغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة أرباحها، إذ تم إعطاء رقم (٥) لموافق بشدة، ورقم (٤) لموافق، ورقم (٣) لمحايد، ورقم (٢) لغير موافق، ورقم (١) لغير موافق بشدة، لتحديد طبيعة الإجراءات أو المواقف المتخذة من جانب المستثمرين قد تم تحديد ثلاثة مستويات للحكم على ردود الفعل المتخذة من قبل المستثمرين بناء على رأي المحكمين، حسب المقياس المستخدم وكانت على النحو التالي:

الأول - رد فعل قوي فئته من ٤-٥.

الثاني- رد فعل متوسط فئته من ٣-٣,٩٩.

الثالث- رد فعل ضعيف فئته من ١-٢,٩٩.

وللتحقق من هذه الفرضية، قام الباحث بطلب الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما طبيعة الإجراءات و المواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين بعدما تبين لهم تدخل الإدارة في

عمليات القياس المحاسبي؟

٢- ما أهمية تأثير المواقف و الإجراءات المتخذة من جانب فئتي المستثمرين مؤسسين وأفراد للحد من

ممارسات إدارة الأرباح؟

٣- هل يوجد فروقات في المواقف والإجراءات المتخذة بين فئتي المستثمرين المؤسسين والأفراد للحد من

ممارسات إدارة الأرباح؟

٤- هل يوجد فروقات في المواقف والإجراءات المتخذة بين فئتي المستثمرين المؤسسين والأفراد للحد من

ممارسات إدارة الأرباح تعزى لمستوى التعليم والتخصص والخبرة؟

وكانت النتائج المتعلقة بالتساؤلات المذكورة أعلاه المرتبطة بالفرضية الخامسة على النحو التالي:

أولاً- ما طبيعة المواقف والإجراءات المتخذة من جانب فئتي المستثمرين؟

أ - فئة المستثمرين المؤسسين

يبين جدول رقم (٤٤) النتائج المتعلقة بإجابات المستثمرين التي توضح المواقف والإجراءات

المتوقعة اتخاذها من جانبهم بعد معرفتهم بممارسات الإدارة، وتدخلا بعمليات القياس المحاسبي، وتم

حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل إجراء و موقف،

وذلك لتحديد مستوى رد الفعل لدى فئتي المستثمرين. تشير النتائج الظاهرة إلى أن المستثمرين المؤسسيين أظهروا ردود فعل قوية لمضمون (٦) إجراءات، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٤) وأكثر، وهي كما يلي مرتبة حسب أهميتها:

- ١- أطلب بتفعيل تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
- ٢- أطلب بتفعيل لجنة التدقيق وتعزيز دورها في الشركة.
- ٣- أطلب الإدارة مباشرة بمزيد من الإفصاح عن طبيعة الأرقام المحاسبية.
- ٤- أطلب الإدارة بالإفصاح عن توقعاتها المستقبلية.
- ٥- أسعى لاعتماد مقاييس أداء مالية وغير مالية لقياس أداء الإدارة ولتحديد الحوافز.
- ٦- أقباض الإدارة في حال ثبوت تلاعبها في الأرقام المحاسبية.

وتشير النتائج لردود فعل متوسطة لمضمون (١٠) إجراءات، إذ تراوحت قيم الوسط الحسابي من ٣,٠٢- ٣,٩٨، في حين لا يوجد ردود فعل ضعيفة. وبالتالي فقد شكلت ردود الفعل القوية ٣٨% من الإجراءات المتخذة من قبل المستثمر المؤسسي- بينما شكلت ردود الفعل المتوسط ٦٢% من إجمالي الإجراءات المتخذة. ويبين الجدول رقم (٤٥) مقدار الوسط الحسابي للإجابات جميعها إذ بلغ (٣,٨٩٩) والانحراف المعياري (٠,٥٢)، ونلاحظ أن الوسط الحسابي لكافة الإجابات على الفقرات كان أكبر من الرقم (٣)، مما يشير إلى ميل الإجابات لأهمية الإجراءات الممارس أكثر منها لعدم الأهمية، وكما يتضح أن الانحراف المعياري كان أكثر من (٠,٦٠) وأقل من (١,٢٠)، مما يعني انخفاض درجة التباين في إجابات المستجوبين عن هذه الأسئلة بشكل عام، ويعود السبب إلى وعي المستثمرين لتأثير ممارسات الإدارة و تدخلها في عمليات القياس والإفصاح المالي للتأثير في صحة الأرقام المحاسبية المعلنة، ويفسر الباحث ذلك أن المستثمر المؤسسي انصب رد فعله على المطالبة بالإفصاح ومقاضاة الإدارة، وذلك لإيمانهم بأهمية ضرورة الإفصاح وذلك من خلال تعزيز دور هيئة الأوراق المالية واهتمامها في متابعة وحث الشركات بتفعيل دور لجنة التدقيق والالتزام بمتطلبات الإفصاح وزيادة الشفافية في الأرقام المحاسبية المعلنة، حتى تكون المعلومات أكثر وضوحاً وشمولية، الأمر الذي يزيل الغموض عن بعض البيانات المالية مما ينعكس إيجابياً على القرارات المتخذة من قبلهم وإدارة محافظهم المالية إذ تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، وأن على الإدارة العمل على إدارة الموارد بكفاءة وإلا ستكون عرضة للمساءلة القانونية إذا ثبت تقصيرها وتلاعبها بالأرقام المحاسبية المعلنة.

## ب- فئة المستثمرين الأفراد

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٤٤)، إلى أن المستثمرين الأفراد أظهروا ردود فعل قوية لمضمون

(٤) إجراءات، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (٤) وأكثر، وهي كما يلي مرتبة حسب أهميتها:

١- أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها، التي تعمل على زيادة القيمة السوقية للأسهم.

٢- أسعى لاعتماد مقياس أداء مالية وغير مالية لقياس أداء الإدارة ولتحديد الحوافز.

٣- أفاضي الإدارة في حال ثبوت تلاعبها في الأرقام المحاسبية.

٤- أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها التي تعمل على تجنب أو تخفيف أثر الضغوطات والتدخلات الحكومية على الشركة.

في حين تشير النتائج لردود فعل متوسطة لمضمون (١٢) إجراء، إذ تراوحت قيم الوسط الحسابي

من ٣,٢٤- ٣,٩٨، في حين لا يوجد ردود فعل ضعيفة. وبالتالي فقد شكلت ردود الفعل القوية نسبة ٢٥%

من إجمالي الإجراءات المتخذة من جانب المستثمر الفردي، بينما شكلت ردود الفعل المتوسط ٧٥% من

إجمالي الإجراءات المتخذة. وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي للإجابات جميعها (٣,٨٩٩) والانحراف

المعياري (٠,٥٢). ونلاحظ أن الوسط الحسابي لكافة الإجابات على الفقرات كان أكبر من الرقم (٣) مما

يعني ميل الإجابات لأهمية الإجراءات الممارس أكثر منها لعدم الأهمية، وكما يتضح أن الانحراف المعياري كان

أكثر من (٠,٥٩) وأقل من (١,٢٨)، مما يدل على انخفاض درجة التباين في إجابات المستجوبين عن هذه

الأسئلة بشكل عام، ويعود السبب إلى وعي المستثمرين الأفراد لتأثير ممارسات الإدارة و تدخلها في

عمليات القياس والإفصاح المالي وتأثيرها في صحة الأرقام المحاسبية المعلنة. وتشير النتائج أن المستثمر

الفرد انصب رد فعله على تأييد الإدارة لممارسة إدارة الأرباح إذا أدت إلى زيادة قيمة الأسهم السوقية،

وتجنب الضغوطات والتدخلات الحكومية، ويمكن تفسير ذلك بالقول إن رغبة المساهمين الحاليين هي

إعطاء انطباع للمستثمرين المرتقبين عن مستوى الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، إذ تعد الأرقام المحاسبية

المعلنة من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي، فعند قيام الإدارة بممارسة

إدارة الأرباح قد يؤدي إلى تحسين أسعار أسهمها في السوق المالي، بحيث تمكنهم بيع أسهمهم بأسعار

مرتفعة. ويلاحظ أن المستثمر الفرد يناقض تأييده للإدارة في حال ثبت تلاعبها في الأرقام المحاسبية، مما

يعطي انطباعاً أن الإجراء المتخذ من قبلهم يعتمد على مدى انسجامه مع مصالحهم.

جدول رقم ( ٤٤ )

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين

الرقم	الموقف والإجراء	مستثمر مؤسسي		مستثمر فرد	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
٥٣-	أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها التي تعمل على زيادة القيمة السوقية للأسهم.	٣,٥٩	٠,٩٥	٤,٣٨	٠,٥٩
٥٤-	أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها التي تعمل على تجنب أو تخفيف أثر الضغوطات والتدخلات الحكومية على الشركة.	٣,٧٨	٠,٨٦	٤,٠٠	٠,٦٩
٥٥-	أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها التي تعمل على تجنب ضغوطات وتدخلات اتحادات نقابات العمال.	٣,٤٥	٠,٩٦	٣,٨٢	٠,٨٠
٥٦-	أؤيد الإدارة في ممارساتها التي تعمل على تخفيض ضريبة الدخل المدفوعة.	٣,٢٨	١,٢	٣,٨٤	٠,٨٨
٥٧-	أسعى إلى تغيير الإدارة.	٣,٠٢	١,٠٦	٣,٢٤	١,٢٢
٥٨-	أسعى إلى بيع الأسهم التي أملكها.	٣,٠٦	١,١٩	٣,٢٩	١,٢٣
٥٩-	أطالب الإدارة بالإفصاح عن توقعاتها المستقبلية.	٤,١١	٠,٨٠	٣,٧٥	١,٢٨
٦٠-	أطالب بتفعيل لجنة التدقيق وتعزيز دورها في الشركة.	٤,٣٨	٠,٩٢	٣,٨٠	١,١١
٦١-	الاتصال مع مراقب الشركات لإطلاعه على حقيقة وضع الشركة.	٣,٥٨	٠,٩٦	٣,٦٩	١,١٢
٦٢-	أطلب من المدقق الخارجي تأكيد قدرة الشركة على الاستمرار.	٣,٩٨	٠,٩٣	٣,٩٨	٠,٩٩
٦٣-	أقاضي المدقق الخارجي في حال ثبوت تقصيره بإعطاء صورة غير حقيقية عن وضع الشركة.	٣,٨٩	١,١١	٣,٩١	١,٠٦

٠,٧٩	٤,١٦	٠,٨١	٤,٠٩	أسعى لاعتماد مقاييس أداء مالية وغير مالية لقياس أداء الإدارة ولتحديد الحوافز.	٦٤-
١,٠١	٣,٨٩	٠,٦١	٤,٢٢	أطالب الإدارة مباشرة بمزيد من الإفصاح عن طبيعة الأرقام المحاسبية.	٦٥-
٠,٩٠	٣,٦٩	٠,٧٨	٣,٨٩	أطالب الجهات المهنية المعنية بوضع مزيد من التعليمات التي من شأنها الحد من تدخل الإدارة بعمليات القياس والإبلاغ المالي.	٦٦-
٠,٩٨	٤,١١	٠,٩٤	٤,٠٣	أقاضي الإدارة في حال ثبوت تلاعبها في الأرقام المحاسبية.	٦٧-
٠,٩٠	٣,٩٦	٠,٧٣	٤,٤٧	أطالب بتفعيل تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.	٦٨-

#### جدول رقم (٤٥)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع الإجراءات والمواقف المتخذة من جانب

فئتي المستثمرين

نوع المستثمر	العدد (N)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مؤسسي	٦٤	٣,٨٠١٨	٠,٤٨٧١
فرد	٥٥	٣,٨٤٤٣	٠,٤٩٥٩

ثانيا: ما أهمية تأثير المواقف والإجراءات المتخذة من جانب فئتي المستثمرين مؤسسين وأفراد للحد من

ممارسات إدارة الأرباح؟

استخدم اختبار (T) لاختبار تأثير وأهمية الإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي

المستثمرين المؤسسين والأفراد منفردين بداية ثم مجتمعين كوحدة واحدة وقد تم صياغة الفرضية

العدمية والبديلة على النحو التالي:

$$H_0: \mu=3$$

$$H_1: \mu \neq 3$$

حيث إن:  $\mu$  تمثل القيمة الوسطية لمقياس ليكرت الخماسي.

يبين جدول رقم (٤٦) نتائج الاختبار، إذ أظهرت النتائج أن قيمة  $P\text{-value} = 0.000$  أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ ) لفتتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد منفردين ومجتمعين معا ، وهذا يقودنا إلى رفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على وجود تأثير ذات دلالة إحصائية للإجراءات والمواقف المتخذة من جانب المستثمرين للحد من ممارسات الإدارة بتدخلها بعمليات القياس المحاسبي.

جدول رقم (٤٦)

نتائج اختبار T للإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فتتي المستثمرين

فئة المستثمرين	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مؤسسي	13.167	63	0.000	0.8018	0.6801	0.9234
فرد	12.626	54	0.000	0.8443	0.7103	0.9784
مؤسسيين وأفراد	18.303	118	0.000	0.824	0.7326	0.9103

ثالثا : هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الإجراءات والمواقف المتخذة بين فتتي المستثمرين

المؤسسيين والأفراد بعد معرفتهم بممارسات إدارة الأرباح؟

استخدم اختبار (T-test for equality of mean) لفحص الفرضية وتم صياغة الفرضية على

النحو التالي:

$H_0: \mu_1 = \mu_2$

$H_1: \mu_1 \neq \mu_2$

حيث إن  $\mu$  يمثل متوسط العينة لفتتي المستثمرين.

تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (٤٧)، إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في المواقف والإجراءات المتخذة بين فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد. إذ بلغت قيمة  $P\text{-value} = 0.638$  وهي أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ ) لذلك نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ونرفض الفرضية البديلة ( $H_1$ )، وتشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (٤٥)، أن الوسط الحسابي للإجراءات المتخذة لفئة المستثمرين المؤسسيين بلغ ٣,٨٠ بانحراف معياري ٠,٤٨٧، وهي أقل بفارق بسيط عن متوسط الإجراءات المتخذة لفئة المستثمرين الأفراد، إذ بلغ ٣,٨٤ بانحراف معياري ٠,٤٩٥. واستنادا إلى هذه النتيجة يمكن القول إن المستثمرين المؤسسيين والأفراد متقاربين بردود أفعالهم اتجاه ممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي، إذ يركزون على المطالبة بالتوسع بالإفصاح وزيادة الشفافية وذلك لتلبية حاجاتهم من المعلومات، التي يجب أن يتوافر فيها الصفات النوعية كالموثوقية والملاءمة، بحيث تكون الأرقام المحاسبية صورة صحيحة للأحداث التي تمثلها ولا تكون مضللة لمستخدميها، وفي حال ثبوت أن الإدارة قامت بتمهيد الأرقام المحاسبية من خلال استغلالها للمرونة المتاحة لتضليل المستثمرين بقصد، سيكون هناك ردود فعل من قبلهم ضد الإدارة كالعامل على تغييرها ومقاضاتها، وهذا يدل على أن المستثمرين يفضلون أن تكون الأرقام المحاسبية سليمة وتعكس وضع الشركة الطبيعي، وكما تشير النتائج إلى ضرورة أن يأخذ المدقق بتقريره مدى سلامة البيانات المالية قبل أبداء رايه المهني حولها، إذ يرتبط رايه بالطرائق والسياسات المحاسبية التي تتبناها الإدارة بقياس الإيرادات والمصروفات، وتقييم الموجودات والمطلوبات، ومدى ثبات الإدارة في تطبيقها، مما يعزز مصداقية وموضوعية البيانات المالية المدققة وبالتالي زيادة فعاليتها كمصدر للمعلومات، وفي حال ثبوت قصور من المدققين بإعطاء صورة غير حقيقية عن وضع الشركة سيتم مقاضاتهم.

جدول رقم (٤٧)

نتائج اختبار T للعينات المزدوجة للإجراءات والمواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين بعد معرفتهم بممارسات إدارة الأرباح

الإجراءات المتخذة من قبل فئتي المستثمرين	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	f	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
Equal variances assumed	0.158	0.692	-0.471	117	0.638
Equal variances not assumed			-0.471	113.683	0.639

رابعاً: هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المواقف المتخذة من جانب فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد للحد من ممارسات إدارة الأرباح تعزى للمستوى العلمي والتخصص والخبرة؟

استخدم تحليل التباين الثلاثي (3-Way ANOVA) لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة على الإجراءات والمواقف المتخذة من جانب المستثمرين المؤسسيين والأفراد، وبين جدول رقم (٤٨) نتائج الاختبار، وتشير النتائج إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لفئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد للإجراءات المتخذة من قبلهم تعزى لمستوى التعليم والتخصص والخبرة، إذ ظهرت قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha = 5\%$ ) لكافة المتغيرات كما هي ظاهرة في الجدول المذكور، وهي ليست ذات دلالة إحصائية. ويفسر الباحث ذلك بأن لدى فئتي المستثمرين مؤسسيين وأفراداً تجانساً في مستوى التعليم والتخصص العلمي وتفاوتاً بسيطاً في الخبرة، لذلك كانت إجاباتهم متقاربة ومتشابهة في كثير من الإجراءات المتخذة، وهذا ما تم تأكيده عند دراسة الخصائص الديموغرافية للعينة.

جدول رقم (٤٨)

نتائج تحليل التباين الثلاثي لفحص أثر مستوى التعليم والتخصص والخبرة على الإجراءات والمواقف  
المتخذة من جانب فئتي المستثمرين

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
0.681	0.787	0.193	14	2.709	Corrected Model
0.000	731.878	179.976	1	179.976	Intercept
0.961	0.153	0.03.770	4	0.151	مستوى التعليم
0.670	0.591	0.145	4	0.581	التخصص
0.307	1.210	0.298	6	1.785	الخبرة
		0.246	104	25.575	Error
			119	1766.078	Total
			118	28.283	Corrected Total

## الفصل السادس النتائج والتوصيات

يحتوي الفصل على:

١-٦ النتائج

٢-٦ التوصيات

## الفصل السادس

### النتائج والتوصيات

#### ٦-١ النتائج

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى ممارسات إدارات الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لإدارة أرباحها من خلال تدخلها بعمليات القياس المحاسبي، وذلك باستغلال المرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية، للتأثير في الأرقام المحاسبية المنشورة لتحقيق أهداف الإدارة، وكذلك دراسة العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة في التوجه نحو إدارة الأرباح، وذلك لتحديد العوامل التي تؤثر في إدارة الشركة وقراراتها، وتحفزها للتدخل بعمليات القياس المحاسبي. وقد هدفت الدراسة أيضاً لتعرف مدى الوعي لدى فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد لتأثير دوافع إدارة الأرباح في إدارة الشركة لاستغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية، وكذلك لمعرفة قدرة كبار المستثمرين على تمييز الأساليب الممارسة من قبل الإدارة في إدارة الأرباح، ومعرفة المواقف والإجراءات المتخذة من جانب فئتي المستثمرين بعد معرفتهم بتدخل الإدارة، بعمليات القياس للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة لحد من ممارسات الإدارة.

وتساعد النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على بيان مدى استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية في ممارسات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لإدارة أرباحها، وترشيد مستخدمي التقارير والقوائم المالية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية المعلنة، لتساعدهم باتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتقديم بشكل موضوعي مؤشرات عن دور الحاكمية المؤسسية في عمليات التدخل بالقياس لتحقيق ما ترغب فيه من أهداف، وكذلك إعطاء صورة واضحة للجهات المهنية المهتمة بالمعايير المحاسبية للوقوف على مدى استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية من جانب إدارات الشركات، التي تؤثر سلباً في جودة المعلومات المعلنة، مما يتطلب منها إيلاء أهمية أكثر لضرورة الإفصاح عما تقوم به الإدارة من ممارسات.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة.

نتائج القسم الأول من الدراسة المتعلقة بمدى ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة لإدارة أرباحها والعوامل المؤثرة في اتجاهها.

١- تمارس غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية، وخدمات، وتأمين، وبنوك) إدارة الأرباح بنسب متفاوتة بناء على النموذج المستخدم في القياس، إذ كان قطاع البنوك في المرتبة الأولى يليه قطاع الصناعة والخدمات والتأمين على التوالي، وفيما يلي مقدار استغلال المرونة المتاحة المتمثلة بالمستحقات الاختيارية في كل قطاع من القطاعات:

- قطاع البنوك بمتوسط مقداره ٠,٠٣٨ من إجمالي الأصول ويمدى من -٣٧,٧% إلى ٩,٥%.

- قطاع الصناعة بمتوسط مقداره ٠,٠٥٣٧ من إجمالي الأصول ويمدى من -٣٧% إلى ٤١,٤%.

- قطاع الخدمات بمتوسط مقداره ٠,٠٤٠٩ من إجمالي الأصول ويمدى من -٣٧,٢% إلى ٥٢,٧%.

- قطاع التأمين بمتوسط مقداره ٠,٠١٢٢ من إجمالي الأصول ويمدى من -١٧,٧% إلى ١٨,٢%.

٢- العلاقة بين العوامل المتمثلة في (حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق) وإدارة الأرباح في كل قطاع من قطاعات العمل الاقتصادية منفردين كانت على النحو التالي:

#### أ- قطاع الصناعة

١- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وكل من حجم الأصول و نوع تقرير المدقق و سيولة الشركة و حجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

٢- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وكل من ربحية الشركة ومعدل المديونية.

٣- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وكل من المتغيرات المتمثلة في نسبة ملكية كبار المستثمرين ومعدل نمو الشركة، للتأثير في سلوك الإدارة عند ممارستها لإدارة الأرباح باستغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية.

#### ب- قطاع الخدمات

١- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وكل من ربحية الشركة و حجم الأصول.

٢- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح.

٣- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح والمتغيرات المتمثلة في معدل المديونية ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ومعدل نمو الشركة، والسيولة، على أنها عوامل مؤثرة في ممارسات الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية.

### ج- قطاع التأمين

- ١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وكل من معدل المديونية وربحية الشركة.
- ٢- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين حجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح.
- ٣- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح والمتغيرات المتمثلة في حجم الشركة، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق، وسيولتها، ومعدل نمو الشركة، على أنها عوامل مؤثرة في ممارسات الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية.

### د- قطاع البنوك

- ١- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وكل من حجم الأصول ومعدل المديونية وحجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.
- ٢- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح والمتغيرات المتمثلة في نسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق، وربحية الشركة، وسيولتها ومعدل نمو الشركة، على أنها عوامل مؤثرة في ممارسات الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية.

### هـ- كافة القطاعات مجتمعة كوحدة واحدة

- ١- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح وكل من حجم الشركة ونوع تقرير المدقق وحجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وسيولة الشركة.
- ٢- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية قوية ما بين إدارة الأرباح وربحية الشركة.
- ٣- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين إدارة الأرباح والمتغيرات المتمثلة في معدل المديونية، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ومعدل نمو الشركة، على أنها عوامل مؤثرة في ممارسات الإدارة في استغلالها للمرونة المتاحة لها بالمعايير المحاسبية.

نتائج القسم الثاني من الدراسة المتعلق بالاستبانة الموزعة على كبار المستثمرين مؤسسين وأفراد حسب مجالاتها.

المجال الأول: تقييم مدى الوعي لدى كبار المستثمرين مؤسسين وافراد لدوافع إدارة الأرباح في إدارة الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لاستغلالها المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية للتأثير في الأرقام المحاسبية منفردين ومجتمعين.

أظهرت النتائج أن دوافع إدارة الأرباح ذات دلالة إحصائية بتأثيرها في سلوك الإدارة من وجهة نظر المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد، إذ كان مستوى الوعي لديهم على النحو التالي:  
أ- أظهرت النتائج أن مستوى الوعي لدوافع إدارة الأرباح لدى فئتي المستثمرين مؤسسين وافراد بشكل عام متوسط.

ب- أظهر المستثمر المؤسسي مستوى وعي عالٍ في مضمون الأربع الدوافع التالية من أصل (٢٠) دافعا، في حين كان مستوى الوعي لتأثير باقي الدوافع في سلوك الإدارة متوسطاً، وهي مرتبة حسب أهميتها:

١- الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.

٢- تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.

٣- انخفاض مستويات الدخل المحققة عما هو متوقع.

٤- وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.

ج- أظهر المستثمر الفرد مستوى وعي عالياً من الوعي لتأثير الدوافع في مضمون الخمس دوافع التالية من أصل (٢٠) دافعا، في حين كان مستوى الوعي لتأثير باقي الدوافع على سلوك الإدارة متوسطاً مرتبة وذلك حسب أهميتها:

١- تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.

٢- تحسين الوضع التنافسي للشركة.

٣- وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.

٤- الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.

٥- رغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الاقتراض وشروطه.

د- أظهر المستثمرون المؤسسيون والأفراد مستوى عالياً من الوعي لتأثير الدوافع في مضمون الخمس دوافع التالية من أصل (٢٠) دافعا، في حين كان مستوى الوعي لتأثير باقي الدوافع في سلوك الإدارة متوسطاً مرتبة حسب أهميتها:

١- تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.

٢- الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.

٣- وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.

٤- تحسين الوضع التنافسي للشركة.

٥- رغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الاقتراض وشروطه.

هـ- إن مستوى الوعي لأصحاب الخبرة الطويلة (من ٣٠ سنة وأكثر) لفئتي المستثمرين مرتفع قياساً مع أصحاب الخبرة القصيرة (أقل من ٦ سنوات) لدوافع إدارات الشركات المساهمة العامة لإدارة أرباحها، فالعلاقة طردية ما بين مستوى الوعي للدوافع والخبرة، وهذا يؤكد دور الخبرة في معرفة تأثير هذه الدوافع في ما تقوم به الإدارة للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة.

المجال الثاني: تقييم قدرة كبار المستثمرين على تمييز أساليب الإدارة الممارسة في إدارة أرباحها الناجمة عن استغلالها للمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية للتأثير في الأرقام المحاسبية.

أظهرت النتائج أن الإجراءات الممارسة من قبل فئتي المستثمرين مهمة وملاءمة إحصائياً لتمييز وكشف أساليب الإدارة المتبعة في ممارسات إدارة الأرباح من جانب الإدارة، إذ يوجد تفاوت في الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد، وتشير النتائج إلى أن المستثمر المؤسسي هو الأقدر على كشف ممارسات الإدارة المتبعة في إدارة الأرباح، إذ كان مستوى أهمية الإجراءات المتبع على النحو التالي:

أ- أظهر المستثمر المؤسسي- مستوى أهمية عالية لمضمون (١٢) إجراء، التالية لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة من أصل (٣٢) إجراء، في حين كانت الإجراءات الباقية متوسطة الأهمية:

١- أقوم بدراسة القوائم و التقارير المالية للشركات التي أرغب في الاستثمار فيها.

٢- أقارن البيانات المالية للشركة للسنة الحالية مع السنوات السابقة.

٣- أراجع وبشكل سنوي تقرير مدقق الحسابات الخارجي للتأكد من صحة الأرقام المحاسبية وتمثيلها للأحداث الاقتصادية التي وقعت خلال السنة المالية.

٤- أقارن بين نسبة إجمالي الربح للعام الحالي مع العام السابق.

- ٥- أراجع تقرير المدقق الحسابات الخارجي للحصول على صورة كافية عن مستقبل الشركة.
- ٦- استخدم النسب المالية في تحليل القوائم المالية للشركة لمعرفة دلالاتها.
- ٧- أقرن البيانات المالية للشركة مع البيانات المالية للشركات المماثلة لها من القطاع نفسه.
- ٨- أتأكد من التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح المطلوبة من قبل بورصة عمان للأوراق المالية.
- ٩- أقوم بمراجعة الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك خسائر محتملة من التزامات طارئة.
- ١٠- أتأكد من أن المبيعات تنمو بمعدل أكبر من نمو الذمم المدينة.
- ١١- أقرن معدل نمو إجمالي الأصول في السنة الحالية مع معدل نمو إجمالي الأصول في السنة السابقة.
- ١٢- أتأكد من وجود ارتباط بين المخصصات مع البنود المرتبطة بها في قائمة المركز المالي.
- ب- أظهر المستثمر الفرد مستوى أهمية عالية لمضمون الإجراءات التالىين، لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من قبل الإدارة من أصل (٣٢) إجراء، في حين كانت الإجراءات الباقية متوسطة الأهمية:
- ١- أقوم بدراسة القوائم و التقارير المالية للشركات التي أرغب في الاستثمار فيها.
- ٢- أقرن البيانات المالية للشركة للسنة الحالية مع السنوات السابقة.
- ج- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الإجراءات الممارسة من جانب فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد، لتمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة تعزى لمستوى التعليم والتخصص والخبرة.
- المجال الثالث: يتعلق بالمواقف والإجراءات المتخذة من جانب فئتي المستثمرين بعد معرفتهم بممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس والإفصاح المالي، وذلك من خلال استغلالها المرنة المتاحة بالمعايير المحاسبية للتأثير في الأرقام المحاسبية.
- أظهرت النتائج أن الإجراءات والمواقف المتخذة ذات أهمية ودلالة إحصائية من جانب فئتي المستثمرين للحد من ممارسات الإدارة بتدخلها بعمليات القياس المحاسبي، وتشير النتائج إلى أن ردود الفعل لدى فئتي المستثمرين كان متفاوتاً وذلك على النحو التالي:
- أ- أظهر المستثمر المؤسسي رد فعل قوي لمضمون (٦) إجراءات التالية من أصل (١٦) إجراء، في حين كان رد الفعل لباقي المواقف والإجراءات المتخذة متوسطاً وذلك بعد معرفة ممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة.
- ١- أطلب بتفعيل تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

- ٢- أطالب بتفعيل لجنة التدقيق وتعزيز دورها في الشركة.
- ٣- أطالب الإدارة مباشرة بمزيد من الإفصاح عن طبيعة الأرقام المحاسبية.
- ٤- أطالب الإدارة بالإفصاح عن توقعاتها المستقبلية.
- ٥- أسعى لاعتماد مقاييس أداء مالية وغير مالية لقياس أداء الإدارة ولتحديد الحوافز.
- ٦- أقاضي الإدارة في حال ثبوت تلاعبها في الأرقام المحاسبية.
- ب- أظهر المستثمر الفرد رد فعل قوي لمضمون (٤) إجراءات التالية من أصل (١٦) إجراء، في حين كان رد الفعل لباقي المواقف والإجراءات المتخذة متوسطاً بعد معرفة المستثمرين بممارسات الإدارة، وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة.
- ١- أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها التي تعمل على زيادة القيمة السوقية للأسهم.
- ٢- أسعى لاعتماد مقاييس أداء مالية وغير مالية لقياس أداء الإدارة ولتحديد الحوافز.
- ٣- أقاضي الإدارة في حال ثبوت تلاعبها في الأرقام المحاسبية.
- ٤- أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها، التي تعمل على تجنب أو تخفيف أثر الضغوطات والتدخلات الحكومية في الشركة.
- ج- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في المواقف والإجراءات المتخذة من جانب فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد، للحد من ممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي تعزى لمستوى التعليم والتخصص والخبرة.

## ٢-٦ التوصيات

- من خلال ما توصل إليه الباحث من نتائج، يوصي بما يلي:
١. ضرورة إيلاء واضعي المعايير المحاسبية الاهتمام بالأبعاد السلوكية لإدارات الشركات في عمليات القياس المحاسبي والإبلاغ المالي، وأن لا يقتصر الاهتمام بالجانب الفني للعمل المحاسبي فقط، بل يجب أن يمتد إلى سلوكيات الإدارة لما لها من تأثير في جودة المعلومات المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية المنشورة، التي يعتمد عليها باتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل مستخدميها.

٢. ضرورة إطلاع هيئة الأوراق المالية على نتائج الدراسة التي بينت غالبية إدارات الشركات المساهمة العامة تتدخل بعمليات القياس المحاسبي، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية المعلنة، مما يتطلب منها الاهتمام بالأبعاد السلوكية لإدارات الشركات في عمليات القياس المحاسبي، والإبلاغ المالي، وإلزام إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة بالإفصاح عن كافة تدخلاتها بعمليات القياس المحاسبي غير المعلن عنها من خلال توفير إيضاحات للبيانات المالية.

٣. ضرورة إطلاع مستخدمي القوائم المالية بشكل عام وبصفة خاصة المستثمرين والمقرضين على نتائج هذه الدراسة، لترشيدهم بأهمية وتأثير إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة في جودة الأرقام المحاسبية المعلنة في التقارير والقوائم المالية، ولتتمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة الصائبة.

٤. ضرورة إيلاء مدققي الحسابات اهتماماً بسياق عمليات التدقيق بالأبعاد السلوكية لإدارات الشركات في عمليات القياس المحاسبي والإبلاغ المالي، وأن لا يقتصر الاهتمام بالجانب الفني للعمل المحاسبي فقط، بل يجب أن يمتد إلى سلوكيات الإدارة لما لها من تأثير في جودة المعلومات المحاسبية المعلنة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة، فتقرير مدقق الحسابات القانوني ورأيه الفني المحايد يعدان صمام الأمان لتأكيد صحة الأرقام المحاسبية وتمثيلها للأحداث الاقتصادية، التي حدثت في الشركة خلال السنة المالية الذي يعتمد عليه من قبل مستخدمي القوائم المالية باتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

٥. ضرورة عقد دورات وندوات لتوعية مستخدمي القوائم المالية بالأبعاد السلوكية لممارسات إدارات الشركات وتدخلها بعمليات القياس المحاسبي والإبلاغ المالي، فعند إدراك مستخدم المعلومات المحاسبية حجم الآثار الناجمة عن تدخل الإدارة وتشويهها لواقع المعلومات وحقيقتها، فإنه يضطر لاتخاذ الإجراءات الرادعة بحق الإدارة، مما ينعكس إيجابياً على سلامة إدارة استثماراتهم.

٦. ضرورة تفعيل العقوبات القانونية الرادعة بحق الإدارة والمدققين، إذا تضمنت تقاريرهم بيانات غير سليمة بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة، وذلك حسب نصوص القانون.

٧. ضرورة حث الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان الإفصاح عن أية معلومات أو أخبار جديدة عن وضع الشركة على موقعها الإلكتروني، الأمر الذي يعزز مصداقيتها بإدارة موارد المستثمرين، ويسهم في تحسين نوعية الإفصاح عن الوضع الفعلي للشركة.

٨. ضرورة العمل على الاستمرار بتطوير أساليب إحصائية لقياس تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي ، لتكون بمثابة مؤشرات يسترشد بها مستخدمي القوائم المالية في تقييم جودة الأرقام المحاسبية المعلنة، وإمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.

٩. ضرورة القيام بدراسة عوامل أخرى لم يتم دراستها في الدراسة لبيان تأثيرها في إدارة الأرباح، مثل الحوافز الإدارية، ونسبة تمثيل كبار المستثمرين بمجلس الإدارة، والحصة السوقية، والمدفوعات الضريبية....الخ.

١٠. ضرورة الانتباه إلى بعض المؤشرات التي تستخدم كمؤشرات على سلامة وضع الشركة، تكون أحيانا مضللة لمستخدميها، مثال ذلك القيمة السوقية لأسهم الشركة التي تتحدد بناء على الإشاعة والمضاربة من قبل أشخاص محترفين، مستندا بذلك إلى مشاهدات تحدث في البورصة، مما يعني قصور القيمة السوقية لأسهم الشركة بإعطاء صورة واقعية عن وضع الشركة.

## المراجع

تشمل المراجع ما يلي:

- المراجع العربية.
- المراجع الاجنبية.
- الملاحق.

## أولاً: المراجع العربية:

بدوي محمد عباس، وعثمان، الأميرة إبراهيم، (٢٠٠٠). دراسات في قضايا ومشاكل محاسبيه معاصره. منشأة المعارف، جلال حزي وشركاه، مصر الإسكندرية.

جهماني، عمر عيسى. (٢٠٠١). " سلوك تمهيد الدخل في الأردن، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية المحاسبية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص: ١٠٤-١٤٢.

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. (٢٠٠٤). المحاسبة في خدمة الاقتصاد. توصيات المؤتمر العلمي المهني السادس. عمان - الأردن.

حمد الله، احمد السيد (١٩٨٧). " تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية المحاسبية: منهج مقترح". مجلة البحوث التجارية، المجلد التاسع، العدد الحادي عشر، ص ٣١١-٣٤٤.

حسن، مصطفى كمال (١٩٩٨). دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون: دراسة ميدانية. الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، ص: ٢٢٣-٢٦٦.

الخلايلة، محمود (١٩٩٨). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية. الطبعة الثانية، نشر - بدعم من الجامعة الأردنية - عمان.

دهمش، نعيم حسني (١٩٩٥). القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. المكتب الاستشاري، الأردن- عمان.

دهمش، نعيم حسني (١٩٩٦). قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية. المكتب الاستشاري، الأردن- عمان.

السيد، أحمد. (١٩٩٣). "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، ومنهج مقترح لتطوير الإفصاح لتنشيط سوق المال". مجلة البحوث التجارية، مجلد ١٥، عدد الأول، ص: ٩٧-١٥٠.

عبد الجليل، توفيق حسن وغرايبة، فوزي (١٩٩٤). "تقلب أرقام الدخل المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية" مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، المجلد ٢١، العدد ٢، ص: ٨٥-١٠٤.

العيسى، ياسين احمد (١٩٩١). "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية." مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ص: ٣٨٥-٤١٥.

غرايبة، فوزي وجعفر، محمد داود (١٩٨٨). "مضمون الأرقام المحاسبية من المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية." مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٤، العدد ٢، ص: ٢٠١-٢٣٣.

القرعان، سناء صالح (٢٠٠٥). "العوامل المؤثرة في سياسة تهديد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك- اربد.

مطر، محمد (١٩٩٧). التحليل المالي الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية. الطبعة الأولى، عمان الأردن.

مصطفى، صادق حامد (١٩٩١). "تقييم النظرية الإيجابية في صياغة معايير المحاسبة المالية من زاوية نظرية الوكالة." المحاسبة والإدارة والتأمين، مجلة كلية التجارة- جامعة القاهرة ٤٣: ٦٥-١٠٨.

نور، عبد الناصر والفضل، مؤيد (٢٠٠٣). " العلاقة بين توزيعات الأرباح والعوائد السوقية غير العادية للأسهم ومدى تأثيرها بربحية الشركة وحجمها ودرجة مخاطرتها اللانظامية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٠، العدد ١، ص ص: ١٨٣-١٩٧.

هويدي، علي محمد حسن (١٩٩٨). دراسة اختيارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية. الإدارة العامة، المجلد ٣٨، العدد الثاني، ص ٣٧٣ - ص ٤١٣.

هيئة الاوراق المالية (١٩٩٧). تعليمات الافصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق. عمان- الاردن.

صالح، رضا إبراهيم (٢٠٠٣). " محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية: المدخل الإيجابي دراسة اختيارية على الشركات السعودية ". مجلة الإدارة العامة، العدد الثالث، ص ٤٨٣ - ص ٥٣٣.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Abarbanell, J. and Leavy, R. (2003). **Can Stock Recommendations Predict Earnings Management and Analysts Earnings Forecast Errors?**. Journal of Accounting Research. Vol. 41.No.1. pp: 1- 28.

Arens, A.A. Elder, R.J. and Beasley, M.S. (2003).**Auditing and Assurance Services**. Ninth Edition, New Jersey, Prentice Hall.

Arya, A. Glover, J.C. and Sunder,S (2003). **Are Unmanaged Earnings Always Better for Shareholders?**. Accounting Horizons, Available, [http:// web 10. ebent. com/ external frame.asp? Ebscohost Data Base](http://web10.ebent.com/external/frame.asp?EbscohostDataBase).

Balsam. S. (1998). **Discretionary Accounting Choices and CEO Compensation**. Contemporary Accounting. Vol. 15. No 3. pp: 229-252.

Barnea, A. Ronen,J.and sadan, S. (1976). **Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items**. The Accounting Review. Vol.51. Issue1 pp: 110- 122.

Barton, J. and Simko, P.J. (2002). **The Balance Sheet as an Earnings Management Constraint**. The Accounting Review, Vol.77 Issue 4 pp: 1-27.6charts.

Bartov, E. (1993). **The Timing of Asset Sales and Earnings Manipulation.** The Accounting Review. Vol. 68, No.4, pp: 840- 855.

Bartov, E. and Bonder, G.M. (1996). **Alternative Accounting Methods, Information Asymmetry and liquidity: Theory and Evidence.** The Accounting Review, Vol. 71.No. 3. pp: 397- 418.

Beatty, A. and Weber, J. (2003).**The Effects of Debt Contracting on Voluntary Accounting Method Changes.** The Accounting Review. Vol. 78,No. 1 pp: 119- 142.

Beaker, et al., (1998).**The Effect of Audit Quality on Earnings Management.**Contemporary Accounting Research, 15(1), pp:1-15.

Beidman, R. C. (1973, October). **Income Smoothing: The Role of Management.** The Accounting Review, Vol. XLVIII. NO. 4. pp: 653- 667.

Belkaoui, A. R. (2004). **Accounting Theory.** Fifth Edition, Thomson Learning, London.

Beneish, M.D. (1999). **Incentives and Penalties Related to Earnings Over Statements that Violate GAAP.** The Accounting Review. Vol.74. No.4, pp: 425-457.

Blake, J. Bond, Amat, O. and Oliveras, E. (2000). **The Ethics of Creative Accounting- Some Spanish Evidence.** European Review, Vol.3. pp: 136- 142, Available for: [http// web 4. epnet. Com / external frame. Asp. Ebscohost Data Base.](http://web4.epnet.com/external/frame.asp?EbscohostDataBase)

Bushee, B. J. (1998). **The Influence of Institution Investors on Myopic R&D Investment Behavior.** The Accounting Review .Vol. 73. No 3. pp: 305- 333.

Chai, M. L. and Tung , S. (Nov./Dec.2002). **The Effect of Earnings Announcement Timinig on Earnings Management.** Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 29(9), pp: 1337-1354.

Cheng, Q. (2005). **Equity Incentives and Earnings Management.** The Accounting Review, Vol. 80. No. 2 pp:441-476.

Chen, A. and Kao, L. (Spring 2004). **The Effects of Board Characteristics on Earnings Management .**Corporate Ownership &Control .Vol. 1.Issue 3.pp: 96-106.

Choi, F. D. Frost, C.A. and Meek,G.K.(2001). **International Accounting.** Fourth Edition. New Jersey, Prentice Hall.

Chung, R. et al., (2002). **Institution Monitoring and Opportunistic Earnings Management.** Journal of Corporate Finance. 8029-48. Available for: [www. Elsevier. Com/ Locate/ enonbase](http://www.Elsevier.Com/Locate/enonbase).

Cloyd, C.B. Pratt, J. and Stock, T. (1996). **The Use of Financial Accounting Choice to Support Aggressive Tax positions: Public and Private Firms.** Journal of Accounting Research. Vol. 34, No.1 pp:23- 43.

Copeland, R.M. (1968). **Income Smoothing** . Supplement to Journal of Accounting Research, Vol.16, pp: 101 -116. Available for: [http://web13.epnet.com/Ebscohost Data Bases](http://web13.epnet.com/Ebscohost/Data/Bases).

DeAngelo, L.E. (July, 1986).**Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Mangement Buyouts of Public Stokholders**. The Accounting Review. Vol. LXI. No. 3. pp: 400-420.

Dechow,P.M. Sloan,R.G. and Sweeny,A.P. (1995). **Detecting Earnings Management**. The Accounting Review. Vol.70. No. 2. pp: 193- 225.

Dutta, S. and Gigler, f. (2002)."**The Effect of Earnings Forecasts on Earnings management**. Journal of Accounting Research, Vol. 40. No. 3.

Dye, R. A. (1988). **Earnings Management in an Overlapping Generations Model**. Journal of Accounting Research. Vol. 26,No.2. pp: 195-235.

Elliot, J. A. and Philbrick, D. R. (January, 1990).**Notes - Accounting Changes and Earnings Predictability**. The Accounting Review, Vol.65, No.1, pp: 157- 174.

Emanuel, D.Wong, J.and Wong, N. (2003). **Efficient Contracting and Accounting**. Accounting and Finance. No. 43. pp:149- 166.

Epstein, B.J. and Mirza, A.A.(2001).**IAS Interpretation and Application**. First Edition, New York, Wiley & Sons, Inc.

Fields, T.D. Lys, T.Z.and Vincent, L. (2001). **Empirical Research on Accounting Choice**, Journal of Accounting and Economics. 31. pp: 255- 307.Availabel for: [http: // www. Elsevier. Com/ Locate/ econbase](http://www.Elsevier.Com/Locate/econbase).

Gabrielsen,G. Gramlich, J.D. and Plenborg. T. (2002). **Managerial Ownership, Information Content of Earnings, and Discretionary Accrual, in a Non US Setting**. Journal of Business Finance and Accounting. 29 (7). 0306- 686x.

Godfrey, J.M.and Jones, K.L. (1999). **Political Cost Influences on Income Smoothing Via Extraordinary Item Classification**. Accounting and Finance. Vol.39. pp: 229- 254.

Goel,A.M. and Tharkor,A.v- (2003). **Why Do Firms Smooth Earnings?**. Journal of Business. Vol. 76, No. 1. pp: 151- 192.

Gordon, M. j. (1964, April). **Postulates, Principles and Research in Accounting**. The Accounting Review, pp: 251- 263.

Hair, Anderson, Tatham, and Black (1998). **Multivariate Data Analysis**. Fifth Edition, New Jersy, Prentice Hall.

Han, J.C.Y. and Wang, S.W.U. (1998). **Political Costs and Earnings Management of Oil Companies During the 1990 Persian Gulf Crisis**. The Accounting Review, Vol 73. No. 1. pp 103- 117.

Healy, P.M. and Palepu. K.G. (1993). **The Effect of Firms Financial Disclosure Strategies on Stock Prices**. Accounting Horizons , Vol. 7 No. 1, pp: 1- 11.

Healy. P.M. (1985). **The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decision**. Journal of Accounting and Economics. Vol. 7. Issues. 1- 3. pp: 85- 107. Available for: [http// www. Sciencedeirect. Com/ science?](http://www.Sciencedeirect.Com/science?).

Healy, P.M. and Wahlen,J.M. (1999). **A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting**. Accounting Horizons, Vol. 13.No. 4. pp: 365- 383. Available for: [http: // www. Epnet. Com. Ebscohost Data Bases](http://www.Epnet.Com.EbscohostDataBases).

Hendriksen, E.S. and Breda, M.F. (1992).**Accounting Theory**. Fifth Edition. Chicago. Irwin,Inc.

Hepworth, S.R, (1953). **Smoothing Periodic Income**. The Accounting Review., Vol 28. No.1, pp: 32- 38

Herrman, Don, Inoue and Tatsuo (1996). **Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan**. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 5.Issue 2, Available for: [http// web 24. epnet. Com. Eb sco Data base](http://web24.epnet.Com.EbscoDatabase).

Horwitz,B. and Shabahang.R. (1971). **Published Corporation Data and General Wage Increases of The Firm.** The Accounting Review. Vol. XLVI.No. 2. pp: 243- 252.

International Accounting standards Committee (2001). **International Accounting standard.** Available for: [http:// www. laso. Ork. Uk](http://www.iaso. Ork. Uk).

Jones, J. J. (1991). **Earning Management During Import Relief Investigations.** Journal of Accounting Research, Vol.29.No.2. Available: [htt://web10.epnet.com](http://web10.epnet.com). Ebscohost Data Bases.

Kallunki, J. P. and Martikanien, M. (2003). **Earnings Management as a Predictor of Future Profitability of Finnish Firms.** European Accounting Review. 12:2, pp: 311-325.

Kao, L. and Chen, A. ( Spring 2004). **The Effects of Board Characteristics on Earnings Management.** Corporate Ownership & Control, Vol. 1. issue 3. pp:96-106.

Kasznik, R. (Spring, 1999). **On the Association Between Voluntary Disclosure and Earnings Management.** Journal of Accounting Research. Vol.37 No.1.pp: 57-81. Available: [htt://www.epnet.com](http://www.epnet.com). Ebscohost Data Bases.

Kieso,D.L. and Weygandt, J.J. (1995). **Inter mediate Accounting.** Eighth Edition, New York, John Wiley & Sons, Inc

Lambert, R. A. (1984) .**Income Smoothing as Rational Equilibrium behavior.** The Accounting Review. Vol. Lix. No. 4. pp: 604-618.

Landau,S. and Everitt,B.S.(2004).**A Handbook of Statistical Analyses using SPSS.** First Edition, New York, Chapman & Hall/CRC .

Levitt, A. (September, 1998).**The Numbers Games.** New York, Center for Law and Business. Available:

<http://www.sec.gov./News/speech/speecharchive/1994/SPch220.txt>.

Lybaert, N. Jans, M. and Orens, R. (May, 2005). **Provisions: a Tool for Earnings Management?** 28<sup>th</sup> Annual EAA Congress, Goteborg. Available: <http://www.handels.gu.se/ea2005/paper-poster-database/all-paper/frgo53.doc>.

McNichols, M. F.(2000). **Research Design Issues in Earnings Management Studies.** Journal of Accounting and Puplic Policy, Vol. 19, pp: 313-345.

McNichols, M. and Wilson, P. (1988). **Evidence of Earnings Management from the Provision for Bad Debts.** Journal of Accounting Research, Vol.26.

Miller, G. A. and Yoon, S.S.(2002).**Cash from Operation and Earnings Management in Korea.** The International Journal of Accounting ,Vol.37, pp: 395-412.

Moehrle, S.R. (April 2002). **Do Firm Use Restructuring Charge Reversals to Meet Earnings Targets?** The Accounting Review, Vol. 77. No 2. pp:397- 413

Moses, O. D. (1987). **Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Change.** The Accounting Review. Vol. LXII.No. 2 pp: 358- 377.

Park, Y. W. and Shin, H. H. (2004). **Board Composition and Earnings Management in Canada.** Journal of Corporate Finance Vol. 10. pp: 431-457. Available for: [http://www. Elsevier. Com/locate/ econbase](http://www.Elsevier.Com/locate/econbase).

Patten, D. M. Trompeter, G. (2003). **Corporate Responses to Political Costs: an Examination of the Relation Between Environmental Disclosure and Earnings Management.** Journal of Accounting and Public Policy Vol.22. pp; 83- 94.Avialable for: [http// www. Elsevier. Com/ locate/ Jaccpubpol](http://www.Elsevier.Com/locate/Jaccpubpol).

Penno, M. and Simon, D. T. (Winter 1986). **Accounting Choices: Public Versus Private Firms.** Journal of Business Finance & Accounting 13(4), pp: 561- 569.

Phillips, J. Pincus, M. and Rego, S. O. (2003).**Earnings Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense.** The Accounting Review, Vol. 78, No.2, pp: 491- 521.

Reitenga, A. Buchheit, S. Jennrfer, Q.V. and Baker, T. (2002). **CEO Bonus Pay, Tax Policy, and Earnings Management.** JATA. Vol. 24. pp: 1-23 Available for : [http.com/ external frame. Asp? Ebscohost Data Bases](http.com/external/frame.Asp?EbscohostDataBases)

Rosner, R. (2003). **Earnings Manipulation in Failing Firms Contemporary.** Accounting Research, Vol.20, No. 2, pp: 361- 408.

Schipper, K. (1989). **Commentary on Earnings Management.** Accounting Horizons. Available: [http:// www. Web 16. epnet. Com / external frame, asp ?](http://www.Web16.epnet.Com/external/frame,asp?)

Schroeder, R.C. Clark, M. W .and Cathey, J.M. (2001). **Accounting Theory and Analysis.** Text cases and Readings, seventh Edition, John Wiley and Sons- Inc. New York.

Schrand, C.M. and Walther, B.R. (April, 2000).**Strategic Benchmarks in Earnings Announcements: The Selective Disclosure of Prior-Period Earnings Components.** The Accounting Review.Vol.75, No.2, pp: 151-177. Available for: [http//www. epnet. Com. Abscohost Data Base.](http://www.epnet.Com.AbscohostDataBase)

Schrand, C.M. and Franco Wong, M.H. (2003). **Earnings Management Using the Valuation Allowance for Deferred Tax Assets under SFAS No. 109.** Contemporary Accounting Research Vol. 20, No. 3, pp: 579- 611. Available for: [http//www. epnet. Com. Abscohost Data Base.](http://www.epnet.Com.AbscohostDataBase)

Scott, W.S.(2003). **Financial Accounting Theory**. Third Edition, Toronto, Prentice Hall.

Sheng Koh, P. (2003). **On the Association Between Institutional Ownership and Aggressive Corporate Earnings Management in Australia**. The British Accounting Review , Vol 35.pp:105-128. Available for: [http// www. Elsevier. Com/ locate/Jnlabr/ybare](http://www.Elsevier.Com/locate/Jnlabr/ybare).

Shrieves, R.E. and Dahl, D.(2003).**Discretioary Accounting and the Behavior of Japanese Banks under Financial Duress**. Journal of Banking & Finance, Vol.27, pp: 1219-1243. Available for: [http// www. Elsevier. Com/ locate/econbase](http://www.Elsevier.Com/locate/econbase).

Souza, J.D. Jacob ,J. and Ramesh, K. (2001). **The Use of Accounting Flexibility to Reduce Labor, Renegotiation Costs and Manage Earnings**. Journal of Accounting and Economics. Vol. 30. pp: 187- 208.

Watts, L. R. Zimmerman, J. L. J. (1978, January). **Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting standard**. The Accounting Review. Vol. LIII. No.1.pp:112- 143.

\_\_\_\_\_,(1990). **Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective**. The Accounting Review. Vol.65. No 1. pp: 131- 1990.

White, G.E. (1970). **Discretionary Accounting Decisions and Income Normalization**. Accounting Review. Vol. No. pp: 260-273.

Wiedman, C.I. (1999). **Instructional Case: Detecting Earnings Manipulation.** Issues in Accounting Education Vol.14, No.1. pp: 145-176. Available for : [http// web1. epnet. Com.](http://web1.epnet.com) Abscohost Data base.

Yoon, S.S. and Miller, G.A. (2002). **Cash from Operations and Earnings Management in Korea.** The International Journal of Accounting" Vol.37. pp: 395-412.

الملاحق

ملحق رقم (١)

أسماء الأساتذة الأفاضل محكمي الاستبانة

الرقم	الاسم	التخصص	مكان العمل
١	أ.د.محمد مطر	محاسبة	جامعة عمان العربية
٢	أ.د.رياض العبدالله	محاسبة	جامعة البحرين
٣	أ.د.احمد عودة	تربية	جامعة اليرموك
٤	د.حامد الحديدي	محاسبة	جامعة عمان العربية
٥	د.هادي التميمي	محاسبة	جامعة عمان العربية
٦	د.محمود الخلايلة	محاسبة	الجامعة الاردنية
٧	د.محمود قاقيش	محاسبة	جامعة اليرموك
٨	د.منذر طلال المومني	محاسبة	جامعة اليرموك
٩	د.جمال البدور	محاسبة	جامعة اليرموك
١٠	د.محمد مجلي المومني	تربية	جامعة اليرموك

ملحق رقم (٢)

الاستبانة الموزعة على أفراد العينة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

قسم المحاسبة

استبانة

Questionnaire

السيد الفاضل

تحية الاحترام والتقدير،،

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى معرفة كبار المستثمرين (يملكون ٥% أو أكثر من أسهم الشركة) في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان لدوافع الإدارة وممارساتها باستغلال المرونة المتاحة لها من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة للقياس والإفصاح المالي للتأثير في الأرقام المحاسبية المعلنة في القوائم المالية، وما هي الإجراءات المتخذة من جانب المستثمرين بعد أن يتبين لهم تدخل الإدارة وتأثيرها على الأرقام المحاسبية.

إن حرصكم على تقديم البيانات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية يساهم في تحقيق غاية هذا البحث، لذا يرجى التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة وعناية وإبداء أي ملاحظات ترونها مناسبة، علماً بأن البيانات المجمعة بواسطتها ستستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة.

هذا، وسيتم تزويدكم بنتائج الدراسة فور الانتهاء منها إذا رغبتم بذلك. شاكرين لكم حسن

تعاونكم.

و تفضلوا بقبولِ فائق الاحترام،،

الباحث

محمد عبدالله المومني

٠٧٧٧٤٦٠٣٧٤

المُشرف

أ.د. نعيم دهمش

Momani\_m62@yahoo.com

أولاً: البيانات الديموغرافية للمستجيبين

يُرجى وضع إشارة ( X ) في المكان المُخصَّص لذلك

الخاصية	توزيع الخاصية
الجنس	ذكر <input type="checkbox"/> أنثى <input type="checkbox"/>
العمر	أقل من ٢١ سنة <input type="checkbox"/> من ٢١-٣٠ سنة <input type="checkbox"/> من ٣١-٤٠ سنة <input type="checkbox"/> من ٤١-٥٠ سنة <input type="checkbox"/> من ٥١-٦٠ سنة <input type="checkbox"/> ٦١ وأكثر <input type="checkbox"/>
المؤهل العلمي	بكالوريوس <input type="checkbox"/> دكتوراه <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دبلوم عالي <input type="checkbox"/> أخرى (أذكرها) ..... <input type="checkbox"/>
التخصص	محاسبة <input type="checkbox"/> اقتصاد <input type="checkbox"/> علوم مالية ومصرفية <input type="checkbox"/> أخرى (اذكرها) ..... <input type="checkbox"/> إدارة أعمال <input type="checkbox"/>
الخبرة العملية في مجال الاستثمار	لا يوجد <input type="checkbox"/> أقل من ٦ سنوات <input type="checkbox"/> ٦-١٠ <input type="checkbox"/> ١١-١٥ <input type="checkbox"/> ١٦-٢٠ <input type="checkbox"/> ٢١- <input type="checkbox"/> ٢٥ <input type="checkbox"/> ٢٦-٣٠ <input type="checkbox"/> أكثر من ٣٠ سنة <input type="checkbox"/>

الأسئلة من ٢٠-١ تتعلق:

بمدي وعي المستثمرين لدوافع إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لإدارة أرباحها (اختيار

الإدارة لطرق والسياسات المحاسبية البديلة للتأثير في الأرقام المحاسبية)

بناءً على خبرتكم في مجال الأعمال والاستثمار، يرغب الباحث بمعرفة مدى تأثير كل من الدوافع التالية من وجهة نظركم على

اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية البديلة (استغلال المرونة المتاحة في المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها).

رقم السؤال	الدافع	مؤثر جدا	مؤثر	متوسط التأثير	قليل التأثير	عديم التأثير
١-	وجود خطة حوافز للإدارة مرتبطة برقم الدخل المحاسبي.					
٢-	رغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الاقتراض وتخفيف شروطه.					
٣-	تجنب ضغوطات إتحادات نقابات العمال المتعلقة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل.					
رقم السؤال	الدافع	مؤثر جدا	مؤثر	متوسط التأثير	قليل التأثير	عديم التأثير
٤-	تجنب ضغوطات و تدخلات الجهات الحكومية أو تخفيف أثر التشريعات و القوانين الحكومية على الشركة (كتحديد الحد الأدنى لأجور العاملين،.... ) .					
٥-	الرغبة في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة.					
٦-	استخدام رقم الدخل كمقياس لأداء الإدارة.					
٧-	تحسين سمعة الشركة لدى الأطراف المهتمة ذات العلاقة.					
٨-	الرغبة في مقابلة توقعات المحللين الماليين.					
٩-	مخاوف الإدارة من تغييرها.					
١٠-	تحسين الوضع التنافسي للشركة.					
١١-	وجود عقود تفاوضية على الأجر.					
١٢-	الرغبة بزيادة معدل العائد المحاسبي المطلوب على الأصول المستثمرة.					
١٣-	تخفيض خطر الأعمال (Risk) ممثلا بالانحراف المعياري للعائد في علاقته بحجم المنشأة.					
١٤-	ارتفاع درجة الرفع المالي.					
١٥-	انتشار الملكية الخارجية في يد عدد كبير من المستثمرين (أفراد لا يمتلك أي منهم مقدار يزيد عن ٥% من الأسهم المتداولة).					
١٦-	عدم وجود إعفاءات ضريبية تنزل من الربح الخاضع.					

					زيادة حجم مبيعات (إيرادات) المنشأة عن مبيعات القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.	١٧-
					تحقيق انسجام أفضل في مقابلة الإيرادات بالمصروفات.	١٨-
					انخفاض مستويات الدخل المتحققة عما هو متوقع.	١٩-
					مراعاة توازن مصالح الفئات ذات العلاقة في الشركة.	٢٠-

الاسئلة من ٢١-٥٢ تتعلق :

يمدى قدرة المستثمرين على تمييز أساليب إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لإدارة أرباحها (اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية البديلة للتأثير في الأرقام المحاسبية)

أخي المستجيب، تهدف العبارات التالية إلى معرفة الإجراء المتبع من جانبكم لتمييز سلوك الإدارة وتدخلها بعمليات القياس والإفصاح المالي لاستغلالها المرونة المتاحة لها في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة للتأثير في الأرقام المحاسبية. الرجاء تحديد مدى تطبيق أو ممارسة الإجراء المتبع من قبلكم.

رقم السؤال	الإجراء	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	كلا على الإطلاق
٢١-	أقوم بدراسة القوائم و التقارير المالية للشركات التي أرغب بالاستثمار فيها.					
٢٢-	استخدم النسب المالية في تحليل القوائم المالية للشركة لمعرفة دلالاتها.					
٢٣-	أقارن البيانات المالية للشركة مع البيانات المالية للشركات المماثلة لها من نفس القطاع.					
٢٤-	أقارن البيانات المالية للشركة للسنة الحالية مع السنوات السابقة.					
٢٥-	أقارن بين الإيرادات الفعلية للسنة الحالية مع الإيرادات المقدره من قبل الإدارة لنفس السنة.					

					٢٦- أتتبع تطبيق الخطط المستقبلية المعلن عنها في التقارير السنوية للشركة.	
					٢٧- أأقارن معدل نمو إجمالي الأصول في السنة الحالية مع معدل نمو إجمالي الأصول في السنة السابقة.	
					٢٨- أأقارن الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في الشركة التي أرغب في الاستثمار فيها مع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في الشركات من نفس القطاع.	
					٢٩- أتتبع استمرارية استخدام الطرق و السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة و المعلن عنها في التقارير السنوية من عام لأخر.	
					٣٠- أتأكد من قيام الإدارة بالإفصاح عن مبررات تغيير الطرق و السياسات المحاسبية المطبقة .	
رقم السؤال	الإجراء	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
						٣١- أتأكد من قيام الإدارة بالإفصاح عن أثر تغيير الطرق و السياسات المحاسبية على أرقام السنوات السابقة.
						٣٢- أأقارن المصاريف الاختيارية (غير الإلزامية) للشركة مثل مصاريف الدعاية و الإعلان من عام لآخر للتأكد من عدم تأجيل الاعتراف بها.
						٣٣- أحاول تقييم فيما إذا كانت بعض المصاريف مثل مصاريف الضمان وكفالة السلع غير معكوسة في قائمة الدخل للسنة الحالية و ذلك من خلال مقارنتها مع السنوات السابقة.
						٣٤- أقوم بمراجعة الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لتحديد ما إذا كان هناك خسائر محتملة من التزامات طارئة.
						٣٥- أتأكد من أن المبيعات تنمو بمعدل أكبر من نمو المدينة.

					٣٦- أؤكد بان الذمم المدينة تنمو بمعدل أكبر من نمو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	
					٣٧- أراجع وبشكل سنوي تقرير مدقق الحسابات الخارجي للتأكد من صحة الأرقام المحاسبية وتمثيلها للأحداث الاقتصادية التي وقعت خلال السنة المالية.	
					٣٨- أراجع تقرير مدقق الحسابات الخارجي للحصول على صورة كافية عن مستقبل الشركة.	
					٣٩- أقارن بين أرباح الشركة الفعلية المعلن عنها وتوقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح.	
					٤٠- أؤكد من ثبات سياسة الائتمان لدى الشركة من خلال فحص مؤشر days sales in receivables من عام لآخر.	
					٤١- أقوم بمراجعة وتحليل البيانات المالية للشركة عندما يكون تقرير مدقق الحسابات نظيفاً.	
					٤٢- أقارن المصاريف البيعية والإدارية والعمومية في العام الحالي مع العام السابق.	
رقم السؤال	الإجراء	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	كلا على الإطلاق
						٤٣- أؤكد بان معدل نمو المصاريف البيعية و الإدارية والعمومية منسوبة للمبيعات في العام الحالي منسجم مع معدلات النمو في الأعوام السابقة.
						٤٤- أقارن بين نسبة مجمل الربح للعام الحالي مع العام السابق.
						٤٥- أتحقق من وجود ارتباط بين المخصصات مع البنود المرتبطة بها في قائمة المركز المالي.
						٤٦- أؤكد من وجود انسجام بين معدل نمو المخزون و معدل نمو المبيعات.

					٤٧- أعتمد على الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية للتأكد من عدم تغيير الإدارة لطريقة اهتلاك الأصول الثابتة أو التقديرات الخاصة بالعمر الإنتاجي وقيمة الخردة.
					٤٨- أقارن بين معدل المديونية في العام الحالي مع معدل المديونية في العام السابق.
					٤٩- أتأكد من أن معدل المديونية في العام الحالي منسوباً إلى معدل المديونية للعام السابق لم يتجاوز الواحد صحيح.
					٥٠- أتأكد من عدم وجود فروقات جوهرية بين الدخل المتحقق من العمليات التشغيلية مع صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.
					٥١- أتأكد من صحة تصنيف مكاسب وخسائر العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة التي حدثت خلال السنة.
					٥٢- أتأكد من التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح المطلوبة من قبل بورصة عمان للأوراق المالية.

الأسئلة من ٥٣-٦٨ تتعلق:

بالمواقف والإجراءات المتخذة من جانب المستثمرين بعد معرفتهم بممارسات إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لإدارة أرباحها (اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية البديلة للتأثير في الأرقام المحاسبية).

تهدف هذه العبارات إلى معرفة الإجراء المتبع من جانبكم أو موقفكم بعد معرفتكم بممارسات الإدارة وتدخلها بعمليات القياس والإفصاح المالي من خلال استغلالها للمرونة المتاحة لها في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة للتأثير في الأرقام المحاسبية. الرجاء تحديد طبيعة الإجراء والموقف المتبع من قبلكم.

رقم السؤال	الموقف والإجراء	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٥٣-	أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها التي تعمل على زيادة القيمة السوقية للأسهم.					
٥٤-	أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها التي تعمل على تجنب أو تخفيف أثر الضغوطات والتدخلات الحكومية على الشركة.					
٥٥-	أؤيد الإدارة في استخدام المرونة المتاحة لها في المبادئ المتعارف عليها التي تعمل على تجنب ضغوطات وتدخلات اتحادات نقابات العمال.					
٥٦-	أؤيد الإدارة في ممارساتها التي تعمل على تخفيض ضريبة الدخل المدفوعة.					
٥٧-	أسعى إلى تغيير الإدارة.					
٥٨-	أسعى إلى بيع الأسهم التي أملكها.					
٥٩-	أطالب الإدارة بالإفصاح عن توقعاتها المستقبلية.					
٦٠-	أطالب بتفعيل لجنة التدقيق وتعزيز دورها في الشركة.					
٦١-	الاتصال مع مراقب الشركات لإطلاع على حقيقة وضع الشركة.					

رقم السؤال	الموقف والإجراء	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٦٢-	أطلب من المدقق الخارجي تأكيد قدرة الشركة على الاستمرار.					
٦٣-	أقاضي المدقق الخارجي في حال ثبوت تقصيره بإعطاء صورة غير حقيقية عن وضع الشركة.					
٦٤-	أسعى لاعتماد مقاييس أداء مالية وغير مالية لقياس أداء الإدارة ولتحديد الحوافز.					
٦٥-	أطالب الإدارة مباشرة بمزيد من الإفصاح عن طبيعة الأرقام المحاسبية.					
٦٦-	أطالب الجهات المهنية المعنية بوضع مزيد من التعليمات التي من شأنها الحد من تدخل الإدارة بعمليات القياس والإبلاغ المالي.					
٦٧-	أقاضي الإدارة في حال ثبوت تلاعبها في الأرقام المحاسبية.					
٦٨-	أطالب بتفعيل تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.					

أي ملاحظات ترونها مناسبة:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (٣)

نموذج لتحديد مستوى الوعي والقدرة على تمييز أساليب إدارة الأرباح الممارسة من جانب الإدارة حسب رأي المحكمين

جامعة عمان العربية للدراسات العليا  
كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا  
قسم المحاسبة

حضرة الدكتور الفاضل.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يرغب الباحث تقسيم كبار مالكي المستثمرين (يملكون 5% أو أكثر من اسهم الشركة) لمعرفة درجة الوعي لديهم للدوافع الإدارية في إدارة الأرباح وقدرتهم على تمييز أساليب الإدارة الممارسة باختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية إلى ثلاثة مستويات وهي:

- مستوى مرتفع.

- مستوى متوسط.

- مستوى منخفض.

لذا أرجو التكرم من حضرتكم بوضع علامتين حتى يتمكن الباحث من تحقيق هدف الدراسة علماً بأن علامات الفقرات ذوات وزن واحد أدنى علامة واحد وأعلى علامة خمسة.

( )	العلامة التي تمثل الحد الأدنى للمستوى المرتفع
( )	العلامة التي تمثل الحد الأعلى للمستوى المنخفض

شاكرين لكم حسن التعاون

الباحث

محمد عبد الله المومني